الأمم المتحدة S/2021/91

مجلس الأمن

Distr.: General
3 February 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها كل من السيد تور وينيسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذلك البيانات التي أدلى بها كل من أصحاب المعالي: السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية لسانت فنسنت وجزر غرينادين؛ والسيد سايمون كوفني، وزير الشؤون الخارجية والدفاع لأيرلندا؛ والسيد مارسيلو إيبرارد كاساوبون، وزير خارجية المكسيك؛ والسيدة إيني إريكسن سواريدي، وزيرة خارجية النرويج؛ والسيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي؛ والسيد رين تامسار، نائب وزير خارجية إستونيا؛ والسيد محمد علي النفطي، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجيّة والهجرة والتونسيّين بالخارج، وممثلو الصين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، التي عقدت يوم الثلاثاء 26 كانون الثاني/يناير 2021. كما أدلى ببيان كل من معالي السيد رياض المالكي، وزير الخارجية وشؤون المغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب، وممثل إسرائيل.

ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن جلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة وأُرفقت نسخ منها كذلك وهي: الاتحاد الأوروبي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، ناميبيا واليابان.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص تلك الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) طارق **الأدب**
رئيس مجلس الأمن

020321 030221 21-01410 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق 1

إحاطة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينيسلاند

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن لأول مرة بصفتي المنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأتشرف بالثقة التي وضعها فيّ الأمين العام والأطراف وأعضاء المجلس بإسناد هذا الدور لي.

وأشكر الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية على حفاوة الاستقبال وأتطلع إلى اجتماعاتنا الأولية في الأيام والأسابيع المقبلة.

وأود أن أشارك الأمين العام في الترحيب بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس محمود عباس بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني هذا العام. إن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة، سيكون خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية، مما يعطي شرعية جديدة للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك مجلس نواب وحكومة منتخبان ديمقراطياً في فلسطين. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جهود الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الديمقراطية. إن الانتخابات جزء حاسم من بناء دولة فلسطينية ديمقراطية تقوم على سيادة القانون مع المساواة في الحقوق للجميع. وستكون المحادثات المقبلة في القاهرة لحل المسائل المعلقة المتصلة بإجراء الانتخابات هامة للمضي قدماً في العملية التحضيرية المقررة.

لا تزال أزمة مرض فيروس كورونا توقع خسائر هائلة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وقد نجحت الجهود المتضافرة لاحتواء الفيروس ووقف انتشاره في خفض العدد الإجمالي للحالات النشطة في الضفة الغربية وغزة، ولكن التكلفة في الأرواح وسبل كسب العيش لا تزال مرتفعة، ولا سيما في قطاع غزة.

ونتيجة للانتشار المستمر للجائحة، قامت السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بتمديد القيود المفروضة على التنقل في معظم المناطق أو تشديدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أثر تأثيراً كبيراً على الحياة اليومية وحدّ من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها دعم جهود الحكومة الفلسطينية الرامية إلى مكافحة جائحة كورونا من خلال تسليم معدات الحماية الشخصية وآلات العلاج بالأكسجين ومواد الاختبار وغيرها من المعدات الحيوية.

ومن خلال الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية واليونيسف، تدعم الأمم المتحدة أيضاً استعداد الحكومة لتسلّم اللقاحات والقيام بعملية التلقيح في نهاية المطاف. وتعمل الحكومة الفلسطينية على شراء إمدادات من اللقاحات، وتتوقع الحصول على الدعم من خلال مرفق التمويل الدولي للتحصين والتزامات السوق المسبقة للقاحات (COVAX). ومن المتوقع أن يتم في النصف الأول من عام 2021 تخصيص اللقاحات في البداية لتغطية الفئات ذات الأولوية.

وفي الوقت نفسه، أطلقت إسرائيل حملة تطعيم واسعة النطاق لمواطنيها وسكانها. وفي هذا السياق، تواصل الأمم المتحدة تشجيع إسرائيل على المساعدة في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ودعم توافر لقاح مرض فيروس كورونا بشكل أعم. وسيكون ذلك حاسماً بالنسبة

للجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها الحكومتان لمكافحة الجائحة كما يتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.

وقد عملت إسرائيل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وشركائها طوال فترة انتشار الجائحة لكفالة إيصال المعدات والإمدادات إلى جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة. ومن المهم أن يستمر نفس المستوى من المشاركة والتعاون فيما يتعلق بتوصيل اللقاحات.

وكما أشرتُ في ملاحظاتي الافتتاحية، أصدر الرئيس عباس في 15 كانون الثاني/يناير مرسوماً رئاسياً طال انتظاره ينص على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في وقت لاحق من هذا العام. ووفقاً للمرسوم، ستجرى الانتخابات التشريعية في 22 أيار/مايو، تليها الانتخابات الرئاسية في 31 تموز/يوليه وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في 31 آب/أغسطس.

وأشير أيضاً إلى تعديل قانون الانتخابات الذي رفع حصة تمثيل المرأة من 20 إلى 26 في المائة. وأرحب بتلك الخطوة وأضم صوتي إلى دعوة الأمين العام إلى السلطات الفلسطينية لاتخاذ المزيد من الخطوات لتيسير وتعزيز ودعم المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك مشاركتها كناخبة وكمرشحة، طوال الدورة الانتخابية.

وواصلت الأمم المتحدة تعاونها مع لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية دعماً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهي على استعداد لدعم اللجنة والشعب الفلسطيني، مع التقدم في خطط تنظيم الانتخابات.

وفي تطور منفصل في إسرائيل، تم حل الكنيست الإسرائيلي في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 بعد فشله في اعتماد الميزانية، وكان من المقرر إجراء انتخابات عامة في 23 آذار/مارس.

وفي تطور آخر مثير للقلق، مضت السلطات الإسرائيلية قدماً في 17 كانون الثاني/يناير بخطط لإنشاء حوالي 800 وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم. وفي اليوم التالي، 18 كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطات الإسرائيلية مناقصات لإنشاء حوالي 900 1 وحدة في المنطقة جيم و 210 وحدات إضافية في القدس الشرقية.

معظم الوحدات السكنية التي تمت الموافقة عليها وطُرحت مناقصات بشأنها، تقع في مستوطنات تقع في مناطق نائية، في عمق الضفة الغربية المحتلة. وتوجد أكثر من 200 وحدة سكنية في مواقع استيطانية غير قانونية، تعمل السلطات الإسرائيلية على إضفاء الطابع القانوني عليها بأثر رجعي بموجب القانون الإسرائيلي.

في 19 كانون الثاني/يناير، رفضت المحكمة المركزية لمنطقة القدس طلبا لإصدار أمر مؤقت بتجميد عملية طرح العطاءات لحوالي 200 1 وحدة سكنية في غيفات هاماتوس. وقد انتهت فترة تقديم العطاءات في 18 كانون الثاني/يناير، وأُعلن عن العطاءات الفائزة في 20 كانون الثاني/يناير.

وأكرر أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة رئيسية أمام السلام. فهي تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وأحث حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم مبانٍ أو مصادرتها أو إجبار أصحاب الأملاك على هدم 71 مبنى تعود ملكيتها للفلسطينيين، بما في ذلك 19 مبنى سكنيا، مما أسفر

عن تشريد 73 فلسطينيا، من بينهم 17 امرأة و 37 طفلا. وقد نفذت عمليات الهدم والمصادرة بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو ما يكاد يكون مستحيلا على الفلسطينيين الحصول على تلك التصاريح. كما قامت القوات الإسرائيلية بتجريف الأراضي الزراعية وتجريف أكثر من 000 2 شجرة مملوكة للفلسطينيين، بدعوى أنها مزروعة في أراضي الدولة.

في 23 كانون الأول/ديسمبر، حكمت محكمة الصلح في القدس لصالح منظمة للمستوطنين، وأيدت أمرا بالطرد صدر ضد أربع أسر فلسطينية في حي بطن الهوا في منطقة سلوان، في القدس الشرقية.

أحث إسرائيل على وقف عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، والسماح للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية بتطوير مجتمعاتهم المحلية.

للأسف، استمرت حوادث العنف طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، أطلق مسلحون فلسطينيون في غزة صاروخين باتجاه إسرائيل، اعترضهما نظام القبة الحديدية. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، ردت قوات الدفاع الإسرائيلية على ما قالت بأنها أهداف لحماس في غزة. ونتيجة لذلك، أصيب ثلاثة مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفلة في السادسة من العمر، ولحقت أضرار بمنشآت مدنية.

في 18 و 19 كانون الثاني/يناير، أُطلقت ثلاثة صواريخ أخرى من غزة باتجاه إسرائيل، حيث سقط صاروخان في البحر قبالة الساحل الجنوبي لإسرائيل، وأُبلغ عن سقوط واحد في حقل مفتوح، ولم يسفر عن أضرار أو إصابات. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي على ذلك بقصف ما قال عنها إنها أهداف لحماس في القطاع، ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

في 23 كانون الثاني/يناير، أُبلغ عن وقوع انفجار نتيجة تخزين مواد في أحد المنازل في بيت حانون، أسفر عن إصابة 47 شخصاً بجروح، من بينهم 19 طفلاً و 15 امرأة.

أما فيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فقد قُتل فلسطينيان، من بينهم طفل، بعد أن أُبلغ عن تنفيذ هجمات ضد إسرائيليين، كما أصيب 63 فلسطينيا بجروح، من بينهم طفلان وامرأتان، في اشتباكات وهجمات وعمليات تفتيش واعتقال وغيرها من الحوادث. وأصيب فلسطينيون بجروح على يد ثمانية إسرائيليين، من بينهم امرأتان وطفل واحد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في 21 كانون الأول/ديسمبر، عُثر على امرأة إسرائيلية تبلغ من العمر 52 عاماً مقتولة في غابة بالقرب من مستوطنة تل منشية في الضفة الغربية المحتلة، بعد أن هوجمت بحجر. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت القوات الإسرائيلية فلسطينيا في قرية طرة، بالقرب من جنين، للاشتباه في عملية قتل في هجوم متعمد. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، اعترف بعد ذلك بالقتل. وتم أيضا اعتقال أربعة رجال فلسطينيين آخرين فيما يتصل بعملية القتل.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، أطلق فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاما النار على موقع للشرطة الإسرائيلية في البلدة القديمة من القدس، ثم أطلقت عليه قوات الأمن الإسرائيلية النار وأردته قتيلا.

وفي 1 كانون الثاني/يناير، أصيب فلسطيني بالشلل بعد أن أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليه بالذخيرة الحية في قرية الركيز الواقعة جنوب الضفة الغربية، خلال نزاع نشب بين الفلسطينيين والقوات

الإسرائيلية بشأن الاستيلاء على مولد كهرباء. وتبين أنه أُجري تحقيق داخلي أولي لجيش الدفاع الإسرائيلي وأن إطلاق النار كان عرضياً، وحدث في ظروف كان الجنود يخشون فيها على حياتهم، وهي رواية اعترض عليها شهود عيان فلسطينيون. وشرع جيش الدفاع الإسرائيلي في إجراء تحقيق آخر في الحادث.

وفي 5 كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا بالرصاص عند مفترق طرق غوش عتصيون في الضفة الغربية بعد أن حاول، كما زُعم، تنفيذ عملية طعن. وتحتجز السلطات الإسرائيلية جثة الرجل.

أوكد مجددا أنه يجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، ولا يجوز لها استخدام القوة المميتة إلا عندما لا يمكن تجنبها تماما من أجل حماية الأرواح. وينبغي إيلاء عناية خاصة لحماية الأطفال من أي شكل من أشكال العنف. وعلاوة على ذلك، فإن إطلاق الصواريخ عشوائيا نحو المراكز السكانية الإسرائيلية يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويجب أن يتوقف فورا. ولا يمكن تبرير شن الهجمات على المدنيين.

حدثت زيادة في العنف من جانب المستوطنين طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حدثت هذه الزيادة في أعقاب وفاة صبي يبلغ من العمر 16 عاما من مستوطنة بيت عاين، بينما كانت الشرطة الإسرائيلية تطارده للاشتباه في قذفه الحجارة على الفلسطينيين.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 45 حادثا أُصيب فيها مستوطنون إسرائيليون وآخرون فلسطينيون، أو أُبلغ عن إلحاق أضرار بممتلكاتهم، مما أسفر عن إصابة 22 شخصا بجروح وإلحاق أضرار بالممتلكات. وفي حادثتين منفصلتين في القدس الشرقية واللوبن الشرقية، بالقرب من نابلس، تعرض صبي ورجل للاعتداء الجسدي وأُصيب آخرون بجروح.

وفي تلك الأثناء، شن الفلسطينيون نحو 55 هجوما على مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين في الضفة الغربية، مما أسفر عن وقوع ست إصابات وحدوث أضرار في الممتلكات. وفي 3 كانون الثاني/يناير، أصيبت امرأة بجروح خطيرة جراء قذفها بحجر أثناء قيادتها سيارتها بالقرب من دير ندهام، القريبة من بلدة قلقيلية.

ويجب محاسبة جميع مرتكبي العنف.

في 23 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع افتراضيا مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لمناقشة آفاق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني وآخر التطورات على أرض الواقع. أتطلع إلى العمل مع نظرائي في القريب العاجل لتحديد خطوات ملموسة لإعادة الطرفين إلى مسار المفاوضات المجدية.

في 11 كانون الثاني/يناير، اجتمع وزراء خارجية مصر وفرنسا وألمانيا والأردن في القاهرة لمناقشة السُبل الكفيلة بالدفع قدما في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكد الوزراء في بيانهم المشترك الذي صدر عقب الاجتماع دعمهم للحل القائم على وجود دولتين على أساس خطوط عام 1967، وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، ورفضوا اتخاذ خطوات من جانب واحد، وحثوا جميع الأطراف، بما في ذلك اللجنة الرباعية، على اتخاذ الخطوات اللازمة نحو بدء المفاوضات.

أنتقل للكلام بإيجاز عن المنطقة، وعن الجولان، حيث تم عموما الإبقاء على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا على الرغم من الانتهاكات المستمرة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم بين الطرفين في عام 1974، مما أدى إلى زيادة التوترات.

وردت أيضا تقارير عن غارات جوية نُسبت إلى إسرائيل وشُنت على مواقع سورية في 25 و 30 كانون الأول/ديسمبر، وفي 6 و 13 و 22 كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن وقوع إصابات. وفي 6 كانون الثاني/يناير، رصد أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك نشاطا حركيا في منطقة عمليات القوة شمل إطلاق قذائف مضادة للطائرات من الشمال الشرقي عبر المنطقة الفاصلة، وانفجرت اثنتان منها في الجو. وسمع أفراد القوة حركة طائرات على الجانب ألفا وتفجيرات على الجانب برافو.

لا تزال القوة تقوم بالاتصال بالطرفين كليهما لتذكيرهما بالتزامهما باحترام أحكام اتفاق فض الاشتباك ومنع أي تصعيد للحالة عبر خط وقف إطلاق النار.

أما في لبنان، فتتواصل المشاورات لتشكيل حكومة. وأعرب المشاركون في مؤتمر باريس الذي عقد في 2 كانون الأول/ديسمبر، الذي تشارك في رئاسته الأمم المتحدة وفرنسا، عن دعمهم للشعب اللبناني. وجرى تقييم الاستجابة للانفجار الذي وقع في 4 آب/أغسطس في مرفأ بيروت. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء المأزق السياسي وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

بينما كانت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة عموماً، ظلت التوترات شديدة. ووقعت انتهاكات متزايدة للمجال الجوي اللبناني من جانب إسرائيل وحوادث تصويب للأسلحة عبر الخط الأزرق بين جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني.

وإذ نعالج الأزمة الملحة تلو الأخرى، يجب ألا يغيب عن بالنا هدفنا الرئيسي – وهو دعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع وإنهاء الاحتلال وتحقيق رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود عام 1967 وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن يجسد ذلك الحل الروابط التاريخية التي لا يمكن إنكارها لكلا الشعبين بهذا المكان وأن يعبر عن الأهمية الكبيرة للأماكن المقدسة بالنسبة لديانات العالم الثلاث وعن حق كلا الشعبين في العيش في المكان بصورة مستقلة وكشعبين حُرَّين.

وبرغم التحديات الكبيرة، لا يزال تحقيق تلك النتيجة ممكناً، وهناك فرصٌ فريدةٌ في هذه الفترة لا ينبغي تفويتها. وأشارك الأمين العام في الترحيب بالاتفاق الموقع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. وآمل أن تؤدي الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بين إسرائيل وبلدان عربية إلى حالة يمكن في ظلها إيجاد شرق أوسط أكثر سلاماً. بيد أن ذلك يتطلب من قادة جميع الأطراف استئناف العمل بشكل مجدٍ والعودة إلى مسار المفاوضات. وإنني أتطلع إلى العمل مع الفلسطينيين والإسرائيليين والشركاء في المجموعة الرباعية، إلى جانب مصر والأردن وغيرهما من أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تقدم والحفاظ عليها.

وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد مجددا أن الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا تزال تثير بالغ القلق. فالوكالة ليست شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل إنها أيضاً بالغة الأهمية للاستقرار الإقليمي. وأجدد نداء الأمين العام بتقديم الدعم.

إنني أتولى هذا الدور مع التقدير العميق للعمل الحاسم الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة في الميدان كل يوم وأتطلع إلى العمل مع نائبة المنسق الخاص لين هاستينغز ومع أسرة الأمم المتحدة بأكملها لدعم عملية السلام ومضاعفة جهودنا الجماعية لتعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية، تماشيا مع الولايات المنوطة بكل منا.

وأود أن أعرب عن تقديري وشكري لسلفي على مثابرته في أداء دوره وعلى صداقته لي شخصيا، سواء الآن أو بصفتي السابقة. لقد كان أداء نيكولاي ملادينوف في منصب المنسق الخاص ناجحا للغاية لدرجة أنه يضع معايير عالية جدا بالنسبة لي.

وأعتزم مواصلة جهود السيد ملادينوف للتحدث بوضوح وصراحة مع جميع الأطراف. وسأدعم الإسرائيليين والفلسطينيين وأشجعهم على السعي إلى تحقيق السلام وسأحثهم على الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية ضارة وسأساعد على تهيئة بيئة ملائمة للحوار. وأرجو ممتنا أن يدعم المجلس هذه الجهود.

المرفق 2

إحاطة الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي أن أُعبر عن خالص الشكر وعميق الترحيب بعقد هذه الجلسة الهامة في توقيت لا يخفي على الجميع دلالته. إن لدينا نافذة فرصة، ربما تغلق بسرعة، للعمل على كسر الجمود الخطير الذي عانت منه العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على مدار الأعوام الماضية.

إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا زال يمُثل النزاع الأطول والأكثر تعقيداً، والقضية الأكثر تأثيراً على تفاعلات الشرق الأوسط في نفس الوقت. ومن أسفٍ أن هذه القضية، التي قد تفتح تسويتها باباً غير مسبوق للرخاء والاستقرار الحقيقي والمستدام لكافة شعوب المنطقة، هذه القضية المحورية، عانت خلال الأعوام المنقضية إما من التجاهل والتناسي المتعمد، أو من تطبيقٍ لنهجٍ خاطئ وخطير ومتهور لمُعالجتها، نهجٍ ينظر إلى قضية بالغة التعقيد والتشعب بعينٍ واحدة، فيرى الحقوق من زاوية طرفٍ بعينه، وكأن الطرف الآخر – الواقع تحت الاحتلال – ليس موجوداً، أو كأنّ المطلوب منه هو مجرد التماشي مع ما يُفرض – ولا أقول يُعرض – عليه فرضاً.

لقد عانى الفلسطينيون خلال السنوات الأربع الماضية من ضغوط غير مسبوقة مارستها ضدهم الإدارة الأمريكية المُنقضية. وهي ضغوط تجاوزت المجال السياسي إلى الصعيد الإنساني، بعد أن جمدت الولايات المتحدة مساعداتها للأونروا التي تُمثل شريان حياة واستقرار لنحو 5,5 مليون لاجئ فلسطيني. وبرغم خطورة هذه الإجراءات الظالمة وغيرها، تظل المواقف السياسية هي الأشد وطأة والأخطر أثراً. لقد لعبت الولايات المتحدة لعقود دور الوسيط على أساس صيغة للتسوية مقبولة من الطرفين – الفلسطيني والإسرائيلي – هي إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. إنها الصيغة المعروفة بحل الدولتين، وفي السنوات الماضية، تعرضت هذه الصيغة للتهميش من قبل الوسيط الرئيسي في عملية السلام، وهو ما شجع الحكومة الإسرائيلية على تكثيف نشاطها الاستيطاني والتلويح بمشروعات خطيرة وهدامة مثل ضم الأراضي المحتلة بصورة رسمية أو بقوة الأمر الواقع.

لقد وضعت الإدارة الأمريكية المنقضية أساساً جديداً للتسوية لا ينطلق من المرجعيات المعروفة، ولا حتى من التفاوض بين الطرفين، وإنما من فرض الأمر الواقع فرضاً، وكأن هذا النزاع بلا تاريخ أو ذاكرة، وكأن جهود التسوية السابقة كانت عبثاً ومضيعة للوقت والجهد.

إن المجتمع الدولي، ممثلاً في هذه المجلس، لا زال يعتبر – وبالإجماع – حل الدولتين الصيغة الوحيدة المقبولة لإنهاء النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا زال يرى أن الاستيطان، في الضفة الغربية والقدس الشرقية، غير شرعي وغير قانوني. ولا زال ينظر إلى إعلان القدس عاصمةً لإسرائيل بوصفه إجراءً غير قانوني، ويُخالف منطق الحل عبر التفاوض. ولا زال يرى أن حدود 1967 لا بد أن تكون المرجعية في تعيين الحدود المستقبلية بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة.

وسيتطلب الأمر في المرحلة المقبلة كثيراً من الجهد المتضافر والمنسق والمُشترك، من جانب جميع الأطراف المعنية بالسلام في الشرق الأوسط، من أجل إعادة التأكيد على حل الدولتين بمرجعياته الدولية المعروفة والمتفق عليها، توطئة لإطلاق عملية سلمية جادة وذات جدول زمني واضح، تهدف إلى حل النزاع

حلاً نهائياً شـــاملاً، وليس إدارته أو التعايش معه. وإننا نتطلع لقيام الإدارة الأمريكية الجديدة بتصـــحيح الإجراءات والســـياســـات غير المفيدة، والعمل – بدعم من الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة – على إعادة العملية السياسية إلى مسار مثمر، بما يمنح الأمل مجدداً للشعب الفلسطيني في أن المجتمع الدولي سوف ينصف مسعاه النبيل ونضاله الطويل من أجل الحرية والاستقلال.

وأود، في هذا الصـدد، أن أرحب بما قام به فخامة الرئيس الفلسـطيني أبو مازن مؤخراً من الإعلان عن موعد لعقد الانتخابات، الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني لمنظمة التحرير، باعتبار ذلك يُمثل خطوة مهمة على طريق توحيد الصـف الفلسـطيني. وأدعو المجتمع الدولي لدعم القرار الفلسـطيني والمسـاهمة في تسـهيل إجراء الانتخابات في كافة الأراضـي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية التي شـهدت انعقاد ثلاث انتخابات فلسطينية في السابق.

وأخيراً، فإن المأمول هو أن تبدأ في أقرب الآجال محادثات جادة مباشـرة بين الطرفين الفلسـطيني والإسـرائيلي، تحت رعاية دولية وعربية، لتحقيق حل الدولتين على الأرض والبناء على المناخ الإيجابي الذي تولد عن اتفاقات السلام التي وقعت مؤخراً بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

الســـيد الرئيس، أتقدم لكم بالشـــكر مجدداً على انعقاد هذه الجلســـة الهامة، ولا يفوتني أن أتوجه بالتقدير للسيد الأمين العام وبالتهنئة لمنسق الأمم المتحدة الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينيسـلاند، الذي يأتي وعلى كتفيه خبرة كبيرة وممتدة، لا شك أنها ستكون رصـيداً مُضـافاً لصـنع السلام في المنطقة.

المرفق 3

بيان رئيس الوزراء ووزير خارجية سانت فنسنت وجزر غرينادين، رالف إ. غونسالفيس

شكر معالي السيد محمد علي النفطي، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في الجمهورية التونسية، على عقد المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الزاخرة بالمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، أتمنى للسيد تور فينيسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، كل النجاح في دفع عملية السلام إلى الأمام والوصول بها إلى بر الأمان، وفقا لولايته.

لا يمكن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني المستمر إلا من خلال مفاوضات سلام مباشرة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أهمية المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والجهات الإقليمية الفاعلة في تعزيز الحوار الفعال والحلول التوفيقية لتسوية الخلافات القائمة منذ أمد طويل بين إسرائيل وفلسطين، وذلك بدعم من الشركاء الدوليين. وفي محاولة لمعالجة المأزق بين الطرفين، نردد دعوة الرئيس عباس للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي في أوائل عام 2021 لإطلاق عملية سلام حقيقية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن احترام سعي الشعب الفلسطيني الذي طال أمده من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة، بإعادة النظر في مسألة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، مسألة طال انتظارها وعنصر أساسي من عناصر الحل الدائم القائم على وجود دولتين في السعي إلى تحقيق سلام مستدام في الشرق الأوسط. إن تحقيق السلام والأمن داخل حدود لإسرائيل وفلسطين محددة جيدا ومقبولة دوليا شرط أساسي لأي تسوية دائمة.

لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة للتدابير والممارسات غير القانونية من جانب السلطات الإسرائيلية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك الخطط المعلنة مؤخرا لبناء 800 وحدة سكنية في الضفة الغربية، فضلا عن العطاءات لبناء مستوطنة جديدة تضم أكثر من 500 2 وحدة سكنية، تشكل انتهاكا للقانون الدولي. كما أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير عن العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وندعو إلى الالتزام بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الحرجة في فلسطين، فضلا عن العواقب الإنسانية المصاحبة لها، تتطلب اهتماما عاجلا. وبينما لا يزال الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ 13 عاماً يحرم ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة من حقوقهم الأساسية، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدت إلى تفاقم المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإننا ندعو إلى الرفع الفوري للحصار وجميع أشكال الإكراه ضد الفلسطينيين. وقد أدى النقص غير المسبوق في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى انخفاض كبير في الخدمات الحيوية المقدمة للاجئين الفلسطينيين في جميع البلدان المجاورة، بما في ذلك لبنان وسورية. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي من أجل زيادة المساعدات المقدمة وسرعة توزيعها على المحتاجين.

وعلاوة على ذلك، نذكّر إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بمسؤوليتها القانونية عن توفير الإمدادات الطبية واللقاحات المضادة لكوفيد-19 للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة.

وبينما يمكن أن تحقق النزعة القومية فيما يتعلق بتوزيع اللقاحات نتائج قصيرة الأجل على المستوى المحلي، فلن يكون أي بلد في مأمن من كوفيد-19 حتى تصبح جميع البلدان وكل الناس في مأمن. وننوه بجهود السلطة الفلسطينية لتأمين أكبر عدد ممكن من اللقاحات، بما في ذلك من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ونغتنم هذه الفرصة لتشجيع الدعم الدولي لجهود السلطة الفلسطينية لتأمين اللقاحات وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم لمرفق كوفاكس. وعندما تصل اللقاحات لاستخدامها في فلسطين، سيكون المرور السريع بلا عوائق عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية أمراً بالغ الأهمية للسماح بتوزيعها دون مزيد من التأخير.

قبل أن أختتم بياني، سأتحول إلى الوضع السياسي الداخلي في فلسطين. تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بالجهود المستمرة التي يبذلها الشعب الفلسطيني للنهوض بالديمقراطية بطريقة ناضجة ومنظمة جيدا. ونرحب بإعلان الرئيس محمود عباس عن إجراء الانتخابات البرلمانية في 22 أيار/مايو والانتخابات الرئاسية في 31 تموز/يوليه وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في 31 آب/أغسطس.

ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد بقوة عملية السلام في الشرق الأوسط في إطار القانون الدولي. ونواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا تيسير الحوار بين إسرائيل وفلسطين. فلنعمل على وجه الاستعجال للمضي قدما بهذه العملية.

المرفق 4

بيان وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا، سايمون كوفني

ستكون هذه آخر مداخلة لي خلال رئاسة تونس، لذلك أود أن أنوه بشدة بالعمل الممتاز للفريق، في تونس وفي نيويورك. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أطيب تمنياتي لوزير الخارجية الجرندي بالشفاء العاجل.

وأرحب بوزير الخارجية المالكي والسفير إردان في المجلس. وتتطلع أيرلندا إلى العمل بشكل بناء مع فلسطين وإسرائيل والمجتمع الدولي الأوسع خلال فترة عضويتنا في المجلس.

كما نرحب بالمنسق الخاص فينيسلاند ونشكره على إحاطته الشاملة. وأود أن أؤكد له دعم أيرلندا القوي فيما يضطلع بمسؤولياته الجديدة.

أخيرا، أود أن أرحب بالأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط. وتعمل أيرلندا عن كثب مع الجامعة العربية وتقدر الدور الهام الذي تضطلع به على الصعيد الإقليمي.

تؤيد أيرلندا البيان الذي سيدلي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي (المرفق 30).

في خطابه الأخير أمام مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط، ذكّر الراحل كوفي عنان مستمعيه بأن

”الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ليس مجرد صراع إقليمي واحد بين عدة صراعات. فما من صراع آخر يحمل شحنة رمزية وعاطفية وبهذه القوة المحتدة، حتى بالنسبة إلى أناس بعيدين عنه كثيرا“ (S/PV.5584، صفحة 3).

ولا تزال كلماته صحيحة في أيرلندا، حيث يوجد اهتمام جماهيري وسياسي كبير بالتوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع الذي استمر لفترة طويلة جدا.

ويستند نهج أيرلندا إزاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى احترام القانون الدولي والمعايير الدولية المتفق عليها. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بحل الدولتين عن طريق التفاوض، الذي ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، على أساس القانون الدولي، بما في ذلك جميع قرارات المجلس ذات الصلة.

نحن نعلم أن ذلك لن يكون سهلا. فالتقدم يتطلب الحوار، وفي نهاية المطاف لا يمكن أن يكون هناك بديل للمفاوضات المباشرة بين الطرفين.

خلال أصعب لحظات في عملية السلام الخاصة بنا في أيرلندا لم نغفل أبدا عن الحاجة إلى ما كان يُسمى آنذاك ”واجب الأمل“. إننا نشجع المجلس على تجديد التزامه بمعالجة أكثر الصراعات التي نواجهها استعصاء. لقد حان الوقت لننظر من جديد في كيفية مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على إعطاء زخم جديد لحل هذا الصراع.

تدابير بناء الثقة، مثل استئناف التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والتي يمكن أن تساعد على بناء الثقة، هي أمور حيوية ينبغي تشجيعها ودعمها. إن انخراط الأطراف نفسها، وانخراط الشركاء الدوليين، هو أمر بالغ الأهمية لفتح الطريق أمام الحوار.

وترحب أيرلندا بالاتفاقات الثنائية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب. إن تلك الشراكات الجديدة قادرة على الإسهام في إيجاد حل عادل وسلمي للقضية الإسرائيلية – الفلسطينية. ونشجع الشركاء الإقليميين على تحديد سبل ملموسة لبناء الثقة والتعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ونحيي جهود مصر والأردن وفرنسا وألمانيا بصيغة ميونيخ من أجل إعطاء الزخم. نريد أن نرى دوراً منشطاً للمجموعة الرباعية، ونتطلع إلى مشاركة جديدة من جانب إدارة الولايات المتحدة.

ونحن مهتمون بمعرفة المزيد عن اقتراح الرئيس عباس عقد مؤتمر دولي للسلام وكيف يمكن لهذه المبادرة أن تدعم الجهود الدولية الأخرى الرامية إلى إعطاء زخم جديد لعملية السلام.

ونرحب بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس محمود عباس في 15 كانون الثاني/يناير بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني هذا العام. إن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة خطوة بالغة الأهمية نحو الوحدة والمصالحة الفلسطينية، وإعطاء صوت للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتجديد شرعية المؤسسات الوطنية، بما في ذلك البرلمان والحكومة المنتخبان ديمقراطيا.

ونحن على استعداد للمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة. ونؤيد دعوة الأمين العام للسلطات الفلسطينية لتيسير وتعزيز ودعم المشاركة السياسية للمرأة طوال الدورة الانتخابية.

في الشهر الماضي قدم المنسق الخاص السابق، نيكولاي ملادينوف، إحاطة إلى مجلس الأمن (انظر S/2020/1275) بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016). وتعيد أيرلندا تأكيد موقفها المعلن منذ أمد طويل بأن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. إن القرارات الإسرائيلية الأخيرة للمضي قدما في طرح خطط للموافقة على بناء آلاف المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية تتعارض مع القانون الدولي.

ويساورني قلق بالغ إزاء القرار الإسرائيلي الذي اتُخذ الأسبوع الماضي بمنح عقد مناقصة لبناء مساكن لمستوطنة جديدة تماما في غيفات هاماتوس. أحث إسرائيل على التراجع عن ذلك القرار ووقف جميع عمليات التوسع الاستيطاني المستمرة، بما في ذلك في القدس الشرقية وغيرها من المناطق الحساسة. إن استمرار النشاط الاستيطاني ليس غير قانوني فحسب بل يتسبب أيضاً في تآكل للثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كما أن تكثيف عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية في الأشهر الأخيرة يثير قلقا شديدا. إن حرمان الفلسطينيين الضعفاء أصلاً من المأوى في خضم جائحة عالمية هو أمر غير مقبول. إننا ندعو إسرائيل إلى وقف عمليات الهدم، التي كان عددها في عام 2020 هو الأعلى منذ عام 2016، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسماح للمجتمعات الفلسطينية بالبناء القانوني.

وكجزء من التزامنا في المجلس بضمان المساءلة، ستواصل أيرلندا المجاهرة بمناهضة الإجراءات الأحادية التي لا تحترم قرارات المجلس وتنتهك القانون الإنساني الدولي.

كما أننا واضحون في المجاهرة بمناهضة العنف. يجب أن يتوقف إطلاق الصواريخ من غزة إلى إسرائيل؛ ويجب أن يتوقف الرد العسكري الإسرائيلي غير المتناسب؛ ويجب وقف الهجمات ضد المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل المستوطنين الإسرائيليين أو الفلسطينيين.

إن أيرلندا من الداعمين الفخورين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتي تقدم برامجها الخدمات الأساسية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي أماكن أخرى في المنطقة. وأحث الآخرين داخل المنطقة وخارجها، بما في ذلك الإدارة الجديدة للولايات المتحدة، على زيادة تمويل الأونروا. إن عملها الحيوي يحتاج إلى الدعم الآن أكثر من أي وقت مضى. وتشعر أيرلندا بالقلق بوجه خاص إزاء الحالة في قطاع غزة، حيث يعتمد 80 في المائة من السكان على المساعدة الإنسانية. لقد أثر ارتفاع حالات مرض فيروس كورونا على الأطفال في غزة الذين يحتاجون إلى الحصول على العلاج الطبي المنقذ للحياة. مرة أخرى، تدعو أيرلندا إسرائيل إلى رفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة.

وتقف أيرلندا إلى جانب الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي على حد سواء وهم يكافحون ذلك الفيروس الرهيب. إن إنهاء أسوأ آثار هذه الجائحة يتطلب تعاونا بناء لدعم التطعيم الفعال وغير المعاق للجميع في الوقت المناسب وفي كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

وأود أيضا أن أتطرق بمزيد من التفصيل إلى مسائل إقليمية هامة، والتي ستتاح لنا فرصة لمناقشتها مرة أخرى، كما آمل.

إننا نرحب بإعلان العلا الصادر في 5 كانون الثاني/يناير عن أعضاء مجلس التعاون الخليجي ومصر، ونشكر جميع الذين مكنوا من تحقيق ذلك. هذا الإعلان يمثل معلما رئيسيا في تنمية التكامل والاستقرار الإقليميين على نحو أوثق، ونأمل أن يتسنى إحراز تقدم والبناء عليه.

ولا تزال الصراعات الرهيبة في اليمن وسورية تتسبب في معاناة إنسانية لا يمكن تصورها وعدم استقرار في جميع أرجاء المنطقة. يجب أن نضاعف الجهود من أجل حلها وأن نواصل تقديم المساعدة المحورية لجميع من يحتاجون إليها. وبطبيعة الحال، سيكون هناك وقت لإجراء مناقشة مفصلة بشأن إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة. ألاحظ التعليقات التي أُدلي بها فيما يتعلق بذلك، وأتطلع إلى مناقشة تفصيلية بهذا الشأن في وقت لاحق.

اسمحوا لي أن أختتم بياني كما بدأت، باقتباس عن الراحل كوفي عنان. ففي ذلك الخطاب الأخير له أمام المجلس بشأن الشرق الأوسط، قال:

> ”إن اللجنة الرباعية ... تحتفظ بصلاحيتها بسبب تركيبتها الفريدة التي تمزج بين الشرعية والقوة السياسية ونفوذها المالي والاقتصادي. لكن المجموعة الرباعية بحاجة إلى بذل المزيد ... من أجل تهيئة الظروف لاستئناف عملية سلام قابلة للاستمرار. يجب عليها إشراك الأطراف في مداولاتها بشكل مباشر ... وأن تكون أكثر وضوحا من البداية بشأن معايير صفقة التسوية النهائية. ويجب أن تكون منفتحة على الأفكار والمبادرات الجديدة“. المرجع نفسه، الصفحة 5.

ولا يمكنني اليوم التفكير في إرشاد أفضل من ذلك ونحن ننظر مرة أخرى إلى هذه المهمة الهامة.

المرفق 5

بيان وزير خارجية المكسيك، مارسيلو إبرارد كاساوبون

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينيسلاند، والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، على إحاطتيهما المفصّلتين بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وأشيد بوزير الدولة التونسي، السيد محمد علي نفتي، على قيادته الممتازة لرئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأشيد أيضا بمشاركة وزراء ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى من أعضاء المجلس. وأرحب بوزير خارجية دولة فلسطين، السيد رياض المالكي، ووفد إسرائيل.

وفي المناقشة الأولى لهذا العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، من الأهمية بمكان أن نفكر في كيفية إسهام مجلس الأمن في استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل للنزاع في المنطقة. ومن المشجع أن هناك جهات فاعلة جديدة في المجلس وخارجه لإعطاء زخم متجدد لهذه المسألة واتباع نهج جماعي في معالجتها.

ولذلك نرحب بالسيد فينيسلند، بصفته المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ونعرب عن تقديرنا للسيد نيكولاي ملادينوف لاضطلاعه بتلك المسؤولية لسنوات عديدة.

وهدفنا واضح – تعزيز التوصل إلى حل شامل ونهائي للنزاع يقوم على وجود دولتين ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويسمح بإقامة دولة فلسطينية تمتلك مقومات البقاء سياسيا واقتصاديا، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، في ضوء الوضع الخاص للقدس، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن الضروري إعادة تأكيد الالتزام السياسي بالبحث عن تسوية عن طريق التفاوض.

إن مسؤولية استئناف عملية السلام ترتهن، في المقام الأول، بإبداء إسرائيل وفلسطين للالتزام. ويجب أن يشجع المجتمع الدولي تلك العملية ويبسرها ويدعمها لضمان تحقيق سلام عادل ومستدام في المنطقة.

وتولي المكسيك اهتماما خاصا للمبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي، سواء من خلال إمكانية تنشيط المجموعة الرباعية أو عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، كما اقترحت فلسطين. ونرحب بأي مبادرة دبلوماسية لتوطيد السلام في المنطقة.

وفي المرحلة الراهنة، يجب على الطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ إجراءات تعرقل عملية السلام. وترى المكسيك أن من الضروري التمسك بأحكام القرار 2334 (2016)، الذي يشدد على أن وقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية أمر ضروري لحل الدولتين. ويمثل النشاط الاستيطاني، بوصفه عملا منافيا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، عقبة أمام الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دائم يحقق السلام للإسرائيليين والفلسطينيين. ولذلك، ووفقا لما تقدم، ندين توسيع المستوطنات وندعو إلى الوقف الفوري لتوسيعها، وكذلك وقف عمليات هدم المباني الفلسطينية، من أجل عكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان.

وتأمل المكسيك أن تشكّل إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعدة بلدان عربية مؤخرا خطوة هامة نحو الاستقرار، وتتيح فرصة لتوسيع نطاق التفاهم المتبادل واستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونرحب بالتقدم المحرز في الحوار بين الفصائل الفلسطينية ونشدد على أهمية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في المستقبل القريب. ودعم المجتمع الدولي ضروري لضمان عملية انتخابية سلمية وديمقراطية.

وما دامت الظروف اللازمة للتوصل إلى حل سياسي وسلام دائم غير متوفرة، سيصعب تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين. ولذلك يجب على الطرفين تجنب أعمال العنف وكفالة احترام حقوق الإنسان وحمايتها لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي ذلك الصدد، تدين المكسيك بشدة الهجمات التي تشنُّها منظمات في غزة ضد إسرائيل، والردود غير المتناسبة على تلك الهجمات.

وقد كانت الحالة الإنسانية معقدة بالفعل، ولكن كان لجائحة فيروس كورونا أيضا عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية وخيمة على السكان في الضفة الغربية، ولا سيما في غزة. وقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى استئناف التعاون الاقتصادي والمالي بين فلسطين وإسرائيل وتوسيع نطاقه، فضلا عن تيسير المرور الآمن للسكان والسلع والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات.

وتقدر المكسيك عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تلبية الاحتياجات الأساسية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسورية والأردن. ولا تزال الأونروا تؤدي دورا بالغ الأهمية في توفير الخدمات التعليمية والصحية للاجئين الفلسطينيين.

وقد قدمت المكسيك مؤخرا مساهمة مالية جديدة قدرها 000 750 دولار للأونروا لدعم استمرارية عملياتها لصالح السكان الفلسطينيين، الذين هم من أشد الفئات ضعفا في المنطقة.

وستواصل المكسيك، بوصفها بلدا ملتزما بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، دعم جميع الجهود الرامية إلى إقامة سلام دائم في المنطقة، على أساس الاحترام المتبادل والامتثال الكامل لسيادة القانون.

المرفق 6

بيان وزيرة الخارجية في النرويج، إيني إريكسن سوريده

أتوجه بالشكر لتونس على مبادرتها، كما أشكر كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، محمد علي النفطي، على توليه رئاسة جلسة اليوم. وتفضلوا أيضا، سيدي الرئيس، بنقل تحياتي الحارة إلى وزير الشؤون الخارجية عثمان الجراندي. وأتمنى له الشفاء العاجل. وأود أن أشكر المنسق الخاص تور فينيسلند على إحاطته، كما أهنئه على تعيينه. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد نيكولاي ملادينوف على تفانيه وقيادته الماهرة خلال السنوات الخمس الماضية.

وستعمل النرويج، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، على تشجيع استئناف المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي المعلقة. وينبغي أن تستند المفاوضات إلى الاتفاقات السابقة بين الطرفين والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وسنستكشف السبل التي يمكن بها للمجلس أن يكون شريكا فعالا وبنَّاء في هذه العملية.

وتؤيد النرويج بقوة، على غرار أعضاء المجلس الآخرين، التوصل لحل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على أساس الدولتين. ومن المُحتم أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب. والمضي في مسار إقامة دولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها هو السبيل إلى القيام بذلك في سلام، كما أنه السبيل الوحيد المستدام لتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة والحفاظ على أمن وكرامة الشعبين، هذا علاوة على أنه النهج الوحيد الذي يلتزم به القادة الإسرائيليون والفلسطينيون ويحظى بتوافق دولي في الآراء.

ويرتبط نجاح حل الدولتين في المستقبل بقابلية تطبيقه. فلا يمكن أن تقوم دولة فلسطينية إلا بإنهاء الاحتلال واستيفاء الشروط الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادي. فما من سبيل عدا يناء فلسطين المزدهرة يمكنه ضمان توليد إيرادات مستقرة للسلطة الفلسطينية. والدولة الفلسطينية بحاجة إلى مؤسسات قوية وشفافة، لذلك يجب أن نواصل دعمنا للإصلاحات.

ونرحب بالإعلان عن الانتخابات الفلسطينية المقبلة. فالشعب الفلسطيني يستحق دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون وتتمتع بالأمن والمساواة في الحقوق وتُتاح بها الفرص للجميع. وتتمثل مقومات بقاء الدولة في وحدتها الوطنية وتشكيل حكومة موحدة مسؤولة أمام شعبها. وعلاوة على ذلك، ولحين التوصل إلى حل سياسي عادل ومتفق عليه للاجئين الفلسطينيين، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن ضمان أن تتوفر لوكالة الأونروا الموارد التي تحتاجها لمواصلة تنفيذ ولايتها.

ويجدر التنويه بإنجازات عملية بناء الدولة الفلسطينية. والتعاون بين الطرفين أمر بالغ الأهمية ولا بد من استمراره. ولا يزال المجتمع الدولي ملتزما بدعمه، كما تزال لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، التي ترأسها النرويج، الآلية المركزية لتمكين الطرفين والمجتمع الدولي من دعم المؤسسات ومنابر التعاون اللازمة لبناء دولة فلسطينية في المستقبل.

وخلال اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في 23 شباط/فبراير، سو ف تدعو النرويج إلى زيادة الدعم الدولي لتلك الأغراض. وهناك حاجة ملحة إلى حل المسائل المالية المعلقة، وضمان استمرار العلاقات المصرفية، وزيادة تطوير ترتيبات التعاون. وسيركز الاجتماع أيضا على الحالة في غزة والحاجة إلى الحفاظ على الهدوء، وفتح الباب أمام الوصول والتنقل،

واستكمال المشاريع الجارية لبناء الهياكل الأساسية. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة جائحة فيروس كورونا في فلسطين، بما في ذلك توزيع اللقاحات.

لقد انضمت النرويج إلى مجلس الأمن باقتناع أساسي مفاده أنه من الممكن تسوية النزاعات حتى المتجذر منها بالوسائل السلمية عن طريق الحوار ودبلوماسية السلام والدعم الدولي المنسق. وستستفيد النرويج خلال فترة عضويتها في المجلس من خبرتها الطويلة وشبكة اتصالاتها في المنطقة. وتتجلى سياستنا في التحدث مع الجميع والاستماع إليهم.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن دفع المفاوضات إلى الأمام على عاتق الطرفين. وأشجعهما على اتخاذ خطوات لإرساء الثقة المتبادلة وتهيئة مناخ عام يفضي إلى إجراء مفاوضات بشأن جميع قضايا الوضع النهائي. ومن واجبنا كأعضاء في مجلس الأمن أن ندعمهما. وينبغي أن نعمل معا لتحديد المجالات التي توجد بشأنها أرضية مشتركة وإيجاد أرضية مشتركة في حال عدم وجودها.

ومن عوامل النجاح المؤكدة في تهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق السلام تعبئة المجتمع المدني والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع المستويات وفي جميع مراحل العملية. وفي حين يولي مجلس الأمن أهمية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إلا أنه كثيرا ما يتم إغفالها في الميدان.

وستظل النرويج مدافعا صريحا عن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في جميع حالات النزاع المدرجة في جدول أعمال المجلس. وسنواصل التحدث جهارا لتعزيز حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال.

وقد أعرب مجلس الأمن مرارا عن موقفه بأن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. فهي تقوض بشدة احتمالات تحقيق حل الدولتين من خلال قضائها على إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتواصلة جغرافيا. ويساور النرويج القلق بوجه خاص إزاء النشاط الاستيطاني الجاري في مناطق رئيسية من الضفة الغربية.

وللنزاعات العنيفة في أماكن أخرى من المنطقة أثر سلبي على إمكانيات التوصل إلى سلام متفاوض عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبالمثل، لا يزال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي لم يتم حله يشكل عائقاً أمام الاستقرار الإقليمي. وبعد أن قلنا ذلك، نرى بصيص أمل في المنطقة. وترحب النرويج بتطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، الذي يسرته الولايات المتحدة. والتكامل الإقليمي أساسي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها لا تحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولكنها تخلق ديناميات إقليمية جديدة ينبغي أن نستفيد منها في جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار.

وتوجد فرصة سانحة أمام جهود دولية أوسع نطاقا لدعم المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وفلسطين. ويمكن أن تتخذ طرائق هذه المحادثات أشكالا عديدة. وسيكون لمجلس الأمن ومبادرات من قبيل المجموعة الرباعية التي يتم تنشيطها أهمية لضمان عملية ذات مصداقية وناجحة على حد سواء.

ظل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعيد المنال وطال انتظاره كثيرا. وعلينا، إذ نضع في اعتبارنا التحديات والعقبات، أن نضاعف جهودنا لضمان استئناف المفاوضات الجادة. ليس لدينا وقت نضيعه.

المرفق 7

بيان وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف

[الأصل: بالروسية]

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني لأصدقائنا التونسيين على عقد جلسة اليوم في الوقت المناسب. من الواضح أن إجراء تبادل صريح لوجهات النظر في مجلس الأمن بشأن التسوية في الشرق الأوسط أمر طال انتظاره. ومن الضروري استعراض المرحلة السابقة، وتحديد أسباب استمرار الجمود، وتحديد المجالات الرئيسية للعمل المشترك في المستقبل.

وينبغي أن يظل هدف التوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة في الشرق الأوسط محور تركيز المجتمع الدولي. ولا تزال القضية الفلسطينية تؤثر تأثيرا كبيرا على الحالة العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشهد هذه المنطقة الآثار الكارثية للتجارب الجيوسياسية في أعقاب مفهوم "النظام القائم على القواعد" الذي روج له زملاؤنا الغربيون.

ومن الواضح أن الخطوات الرامية إلى تفكيك الإطار القانوني الدولي للتسوية في الشرق الأوسط الذي وافق مجلس الأمن عليه واستبدال الجهود الدبلوماسية الجماعية بدبلوماسية "فن إبرام الصفقات" لا يمكن أن تحقق النتيجة المرجوة. بل على العكس من ذلك، فإن هذه الإجراءات الانفرادية تؤخر احتمالات التوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل القائمة. والأهم أنه ينبغي أن تهدف عملية تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية، التي انطلقت في عام 2020 والتي نرحب بها، إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا أن تستخدم لوضع القضية الفلسطينية جانبا إلى أن يحل، كما يقولون، وقت أفضل.

وينبغي أن تشمل الخطوة الأولى نحو استئناف عملية السلام إعادة تأكيد قرارات مجلس الأمن وغيرها من الوثائق الأساسية، بما في ذلك مبادئ مدريد. وسيركز هذا النهج على أنشطة الاستيطان غير القانونية لإسرائيل، وخطط ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع القدس، ومشكلة اللاجئين، والحدود. ينبغي حل جميع هذه القضايا من خلال الحوار السياسي المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ويظل حل الدولتين يشكل الأساس للتوصل إلى تسوية مستدامة تعود بالفائدة على كلا الجانبين.

ونحن مقتنعون بأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي المنظمة الوحيدة التي تقدم المساعدة الفعالة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وكذلك في البلدان العربية المجاورة. ويجب أن يستمر الدعم المالي الدولي لأنشطة الأونروا.

وبالتعاون مع شركائنا المصريين وغيرهم، سنواصل مساعدة الحركات السياسية الفلسطينية على استعادة وحدة صفوفها على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية. ومن شأن التغلب على الانقسام بين الفلسطينيين تهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار جاد مع إسرائيل، وتحقيق الاستقرار في الحالة بشكل عام، وتحسين الحالة الإنسانية في قطاع غزة وحوله.

ونرى أنه من المهم أن نكثف في أقرب وقت ممكن الجهود الدولية التي تدعم استئناف المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة من أجل حل عدد من المسائل الأساسية المتعلقة بالوضع النهائي. ونحن مقتنعون بأننا، لضمان إحراز تقدم على هذا المسار، نحتاج إلى استخدام مهام الوساطة التي تقوم بها

المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، وهي الآلية المشروعة الوحيدة التي أقرتها قرارات مجلس الأمن. ونحن على ثقة من أن المجموعة الرباعية يمكنها أن تقوم بدور فعال في التسوية، بالتعاون الوثيق مع طرفي الصراع والبلدان العربية الرئيسية.

لقد تجاوبت روسيا مع مبادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي حول التسوية في الشرق الأوسط. وقد دعا بلدنا إلى عقد هذا المنتدى منذ البداية، وهي حقيقة مكرسة في القرار 1850 (2008). ولدعم هذه المبادرة، نقترح عقد اجتماع وزاري في ربيع أو صيف عام 2021 بحضور روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – بوصفهم أعضاء المجموعة الرباعية – وأربع دول عربية، هي مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وبالطبع إسرائيل وفلسطين. ومن المهم أيضا دعوة المملكة العربية السعودية، لأنها هي التي صاغت مبادرة السلام العربية. ويمكن أن يصبح هذا الاجتماع منبرا للعمل لإجراء تحليل شامل للحالة ومساعدة الطرفين على الشروع في حوار.

وإذ أغتنم الفرصة التي أتاحتها جلسة اليوم، أود أن أشير مرة أخرى إلى استعداد روسيا لاستضافة مؤتمر قمة فلسطيني – إسرائيلي في موسكو، كما طلب الجانبان في وقت سابق. ونحن على استعداد لمناقشة هذه المقترحات وغيرها. ونقدر أي تعليقات. ونشجع شركاءنا الإقليميين والدوليين على قبول دعوتنا لبدء حوار من أجل إيجاد سبل للعمل الجماعي باسم إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

المرفق 8

بيان نائب وزير خارجية إستونيا، السيد رين تامسار

أشكر المنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته الإعلامية. وأرجو له النجاح في دوره الجديد، وأتطلع إلى دعمه في جهوده. كما أرحب بالأمين العام أبو الغيط وأشكره على بيانه.

تواصل إستونيا دعم كل الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات مجدية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها. ونتطلع إلى المشاركة في هذا الصدد مع أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية.

إننا ننظر بإيجابية إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، الأمر الذي نأمل أن يعطي زخما كذلك لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين. وقد رحبنا بقرار السلطة الفلسطينية استئناف التنسيق المدني والأمني مع إسرائيل، وندعو الطرفين إلى اتخاذ مزيد من الخطوات المتبادلة لتحسين آفاق استئناف مفاوضات السلام.

ونرحب بالمرسوم الذي أصدره الرئيس عباس بشأن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني. ومن الضروري أن يدعم جميع أصحاب المصلحة المعنيين إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة يشارك فيها جميع الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام بالقانون الدولي والمبادئ الديمقراطية قبل الانتخابات. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

وتدعو إستونيا جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات انفرادية قد تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وندعو إلى منع أي أعمال عنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب أو الاستفزاز أو التحريض أو التدمير. كما ندعو إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني المستمر وعمليات الهدم الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن القرارات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل للمضي قدما في خطط الموافقة على بناء وحدات استيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك في غيفات هماتوس، تبعث على القلق وتتعارض مع القانون الدولي.

أخيرا، أود أن أشارك الآخرين في التأكيد مجددا على الدور الهام الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في استقرار المنطقة، بما في ذلك جهودها للتخفيف من أثر مرض فيروس كورونا على اللاجئين الفلسطينيين. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة المالية الحرجة للأونروا. وقد زادت إستونيا من دعمها للأونروا في السنوات الأخيرة، وتحث جميع البلدان على مواصلة أو زيادة دعمها لهذه الوكالة أيضا.

المرفق 9

بيان كاتب الدولة لدى وزير الشـــؤون الخارجيّة والهجرة والتونســـيّين بالخارج، محمد علي النفطي

[الأصل: بالعربية]

يســـعدني في البداية أن أنقل لكم تحيات معالي الســـيّد عثمان الجرندي، وزير الشـــؤون الخارجية والهجرة والتونســـيين بالخارج، الذي تعذّر عليه إدارة هذه الجلســـة، وأن أتوّجه إليكم بخالص الشـــكر والتقدير على تفاعلكم الإيجابي مع مبادرة الرئاســـة التّونســـية لمجلس الأمن لعقد هذه الجلســـة على المســـتوى الوزاري، تأكيدا لما يوليه المجلس الموّقر من أهمية لقضايا منطقة الشرق الأوسط، لا سيّما القضية الفلسطينية العادلة.

وأرحب بالسيد تور فينيسلاند، المبعوث الأممي الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط، راجيا له التوفيق والنجاح في أداء مهامه، مثمنا ما تضـمّنته إحاطته من معطيات هامة وما اسـتعرضـه من توجهات قيمة، على أمل أن تكون منطلقا لتحقيق الإضـــافة المرجوّة والمســـاهمة الفاعلة في الجهود الأممية والدولية والإقليمية لدفع مسار السلام في الشّرق الأوسط.

كما أتّوجه، أصـالة عن نفسـي ونيابة عن بقية أعضـاء المجلس، بأخلص عبارات الشـكر والتقدير للسيّد نيكولاي ملادينوف، المبعوث الأممي السابق، على جهوده القيّمة طيلة تولّيه لهذه المهمّة.

والشـــكر موصـــول إلى معالي الســـيّد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على ما تضمّنته إحاطته من مواقف ورؤى تعكس الدور الهام الذي تضـطلع به الجامعة العربية من أجل مُعاضـدة الجهود الأممية والدولية لمعالجة قضـــايا المنطقة وفي مقدّمتها القضـــية الفلســـطينية، القضـــية المركزية في المنطقة.

تنعقد هذه الجلســة، والمجموعة الدولية تحتفي بالذكرى الخامســة والســبعين لإنشــاء منظمة الأمم المتحدة، وتحيي ذكرى أوّل اجتماع يعقده مجلس الأمن في شـهر كانون الثاني/يناير 1946. وهي احتفالات لا يشاطرنا فيها الشعب الفلسطيني الذي ظلّ طيلة العقود السبعة الماضية يرزح تحت الاحتلال الغاشم دون أن يفقد الأمل في الشـرعية الدولية وفي دور منظّمتنا الأممية العتيدة ومختلف أجهزتها، وفي مقدمتها مجلس الأمن، لتمكين الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة، بما يدعم أركان الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم بصفة عامّة.

وإنّنا اليوم مدعوّون إلى إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني ومُواصلة العمل على وضع حدّ للسياسات العدوانية للسلطة القائمة بالاحتلال ووقف ممارستها الممنهجة تجاه الفلسطينيين بالقتل والتشريد والاعتقالات في انتهاك صـارخ لكافة حقوق الإنسـان وما تُقدم عليه من هدم للبيوت وتوسّـع اسـتيطاني وانتهاك للمقدّسـات وخرق للشرعية الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وما خلّفته من مآسٍ ومعاناة.

فبالرغم من الجهود الدولية المبذولة على مدى عقود من الزمن وعشـــرات القرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة والاتّفاقات المبرمة، تجاهلت الحكومات الإســـرائيلية المتعاقبة تلك القرارات، بل انتهكتها واتّخذت إجراءات أحادية في إطار سـياسـة فرض الأمر الواقع لتغيير الوضـع القانوني والتاريخي للأراضـي الفلســطينية والعربية المحتلة التي أجمعت دول العالم على عدم قانونيتها وتهديدها لأي آفاق للحل الســلمي العادل.

وإزاء استمرار هذا الوضع، علينا أن نتساءل: هل يمكننا أن نواصل التعايش مع خيبة أمل الشعب الفلسطيني وبقية الشعوب العربية في الشرعية الدولية وفي منظمتنا الأممية وفي المجموعة الدولية عموما؟ هل يمكننا أن نواصل قبول إفلات سلطات الاحتلال من المساءلة الجدّية عن سبعة عقود من الانتهاكات ومن الاستخفاف بقرارات هذا المجلس؟

إننّا نعتقد جازمين أنه من غير المقبول استمرار هذا الوضع بانعكاساته الخطيرة على شعوب المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، وبقدر ما نثمّن الجهود المبذولة للتوصّل إلى التسوية العادلة والشاملة والدائمة للقضية الفلسطينية التي طال أمدها وهي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، يَظلّ الأمل قائما في أن يتوافق مجلس الأمن والمجتمع الدولي على إنجاز نقلة نوعية في تناول القضيّة الفلسطينية العادلة، لإخراجها من الجمود الذي اعتراها منذ سنوات وتكريس الإرادة الدولية للسلام ووضع حدٍّ للاستهتار بالقرارات الأممية.

إن تونس ما فتئت تسعى – بدفع من سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيّد، الذي يولي أهمية خاصة للقضية الفلسطينية التي يعتبرها قضيته الشخصية، وتحتلّ أولوية مركزية في سياسة بلدنا الخارجية، لا سيما خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن – إلى تعزيز الحلول السلمية العادلة والدائمة لمختلف المسائل الدوليّة العالقة وفقا لمقتضيات الشرعيّة الدوليّة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وعلى هذا الأساس، ندعو اليوم إلى تحرّك دولي جامع وموحّد، بالتنسيق بين مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتّحدة والرباعية الدولية للشرق الأوسط، ووفقا للأطر التّي سيتّم التوافق عليها، لتهيئة الظروف الملائمة لضمان انخراط فاعل وملزم للأطراف المعنية في مسارٍ عمليٍ لإعادة إطلاق مفاوضاتٍ جادّةٍ وذاتَ مصداقيةٍ وفق جدولٍ زمني محدّدٍ بمشاركة الفلسطينيين، من أجل التوصّل إلى سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومرجعيات التسويّة المتّفق عليها، ومبادرة السلام العربية، وانسجاما مع الرؤية التي طرحها فخامة الرئيس محمود عباس.

وضمانا لنجاح وديمومة هذا المسار، يتحتّم على المجموعة الدولية حمْل السلطات الإسرائيلية على الامتثال للقرارات الأممية، وإنهاء الاحتلال والانسحاب الكامل من كافّة الأراضي العربية المحتلّة، بما فيها الجولان السوري المحتل، والوقفَ الفوري والكامل لأنشطتها الاستيطانية، وفقًا لمقتضيات قرار مجلس الأمن عدد 2334 (2016)، والتخلّي نهائيا عن مخطّطاتها لضمّ الأراضي، ووضع حدّ للحصار الجائر المفروض على قطاع غزة وكلّ أشكال العقاب الجماعي الأخرى والخنق الاقتصادي المسلّط على الأراضي الفلسطينية.

وإننا لنؤكّد أنه لا مجال لإعادة إطلاق مسار التسوية السلمية في ظلّ استمرار مثل هذه الممارسات والانتهاكات المتناقضة كلّيا مع الشرعية الدولية ومقتضيات القانون الدولي.

إنّ تمسّكنا بالسّلام خيارا استراتيجيا يعكس إيماننا بقيم الحق والعدل وانتصارنا للشرعية الدولية، وهو خيار لا يضاهيه إلا ثباتُنا المبدئي على دعم نضال الشّعب الفلسطيني الشّقيق من أجل استرجاع حقوقه المشروعة التي لا تسقط بالتقادم، وإقامة دولته المستقلّة ذات السيادة على حدود 04 جوان 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتسوية كلّ قضايا الحلّ النهائي وفي مقدّمتها قضية اللاّجئين الفلسطينيين.

وفي ظلّ تواصل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة وإزاء ما تطرحه جائحة كوفيد–19 من تحدّيات جسام فاقمت من معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق، فإنّنا نعرب عن أملنا في تظافر الجهود الدولية لمساعدة الفلسطينيين على التصدّي لتداعيات انتشار الجائحة، انسجاما مع

القرار 2532 (2020) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع غرة حزيران/يونيه 2020 بمبادرة من تونس وفرنسا.

كما تجدّد تونس الإعراب عن دعمها للدور الحيوي "للأونروا" في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق العمليّات، إلى حين التوصل إلى حلّ عادل لقضيتهم. وتهيب بلادي بالفاعلين الإقليميين والدوليّين لمواصلة تقديم المساعدات والرفع من مستوى الاستجابة الإنسانية لضمان استمراريّة الخدمات الحيويّة التي توفّرها الوكالة.

أجدّد الإعراب لكم عن التزام تونس بمواصلة دعم كلّ الجهود والمبادرات الرامية إلى إحياء مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط على أساس القرارات الأممية ومرجعيات الحلّ المتّفق عليها دوليا.

وأؤكّد أنّنا اليوم أمام مسؤولية تاريخية لتجديد انتصارنا لقيم الحقّ والعدل وترسيخ إيمان الشعب الفلسطيني وشعوبنا العربية بالشرعيّة الدوليّة وتطلّعها لمجلسنا الموقر لحفظ الأمن والسلم الدوليين وإعادة الاستقرار إلى المنطقة وإخراجها من بوتقة العنف والتوتّر التي تردّت فيها لعقود من الزمن، وإنهاء مظلمة إنسانية طال أمدُها وتعاقبت تداعياتها على أجيال من الفلسطينيين.

فلنجعل الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا العريقة مناسبة تاريخية نعمل فيها معا على بناء أمم متحدة أكثر اتحادا وأكثر تضامنا واستجابة للتحديات، وترسيخ الإيمان بمنظومة العمل متعدد الأطراف وبناء مستقبل أفضل لشعوبنا جميعا ودون استثناء، وتكريس قيم العدل والإنصاف والحرية وتقرير المصير الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو.

المرفق 10

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

ترحب الصين بتولي رئاسة معالي السيد محمد علي النفطي، كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في تونس. لهذه الجلسة. ونشكر المنسق الخاص تور فينيسلاند والأمين العام أحمد أبو الغيط على إحاطتيهما. يشارك اليوم للمرة الأولى في جلسة لمجلس الأمن المنسق الخاص فينيسلاند. ونرحب به ترحيبا حارا وهو يتولى تلك الولاية الهامة.

هذه هي المرة الأولى التي ينظر فيها مجلس الأمن في قضية فلسطين في عام 2021، ولكن منذ أربعة وسبعين سنة والقضية الفلسطينية مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وكما قلنا مرارا، إم ما ينقصنا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ليس الخطط الطموحة بل الشجاعة للوفاء بالوعود والنزاهة في دعم العدالة. والتطلعات التي طال أمدها والمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني لإقامة دولة مستقلة لا يمكن تأخيرها إلى أجل غير مسمى. وهناك تغييرات جديدة تلوح في الأفق في السياق الدولي الراهن والحالة في الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لبدء جهود جديدة من أجل السلام بمزيد من الإلحاح، والدفع باتجاه إحراز تقدم متجدد في عملية السلام في الشرق الأوسط، والبدء من جديد.

أولا، يجب أن نعبئ الجهود الدبلوماسية وأن نوجد أوجه التآزر للنهوض بعملية السلام. إن فلسطين وإسرائيل جارتان منذ أمد بعيد. وينبغي لهما إعادة بناء الثقة المتبادلة وإيجاد طريقة للعيش مع بعضهما البعض والتعايش السلمي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون وينشئ آلية متعددة الأطراف لتعزيز السلام بمشاركة واسعة النطاق ويشكل تآزرا قويا لصالح السلام ولتعزيز الحوار. وينبغي للأطراف المعنية التي لها تأثير كبير على المسألة الفلسطينية أن تحافظ على موقف موضوعي ومحايد. وينبغي أن تعمل على أساس المصالح الأساسية للشعب الفلسطيني وبلدان المنطقة وأن تبذل الجهود للمضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط. وتؤيد الصين الموقف العادل للدول العربية من المسألة الفلسطينية وتقدر وتدعم الدور الهام الذي تقوم به جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وقد اقترح الرئيس عباس عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط هذا العام. وتستحق تلك المبادرة الهامة أن ينظر فيها المجتمع الدولي بصورة إيجابية.

وبما أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن من واجبه أن يسعى إلى حل القضية الفلسطينية. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للمجلس أن يستمع إلى أصوات فلسطين وبلدان المنطقة، فضلا عن المنظمات الإقليمية، وأن يعمل بنشاط على تعزيز الاستئناف المبكر للحوار بين فلسطين وإسرائيل على قدم المساواة من أجل التغلب على الخلافات وعوامل النزاع .

وستشارك الصين بنشاط في جميع الجهود التي تفضي إلى التسوية السياسية للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية وستدعمها بقوة. والصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، ستواصل الضغط من أجل أن يضطلع المجلس بدور أكبر في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد أحطنا علما بإعلان فلسطين أنها ستجري انتخابات عامة هذا العام. وترحب الصين بذلك الإعلان وتأمل مخلصة أن تجرى الانتخابات بسلاسة لتعزيز المصالحة فيما بين الفلسطينيين، ولحماية مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيزها بفعالية أكبر.

ثانيا، يجب أن نلتزم بتوافق الآراء الدولي وأن نوقف الأعمال التي تقوض الثقة المتبادلة. إن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مسألة الشرق الأوسط، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، والحل القائم على وجود دولتين، هي الطريق الصحيح للمضي قدما، وهو ما أثبته التاريخ. وهي المبادئ الأساسية لحل المسألة الفلسطينية وينبغي الاستمرار في تنفيذها.

إن مسألة المستوطنات هي أحد الجوانب الأساسية لمفاوضات الوضع النهائي بشأن قضية فلسطين وتتصل بآفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وينص القرار 2334 (2016) بوضوح على أن بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة ينتهك القانون الدولي. وفي غضون الأسبوعين الماضيين، تمت الموافقة على بناء أكثر من 800 وحدة سكنية استيطانية وبدأ تقديم عطاءات لأكثر من 600 2 وحدة. والصين تشعر بقلق عميق إزاء استمرار تعزيز الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والتوسع الكبير فيها، وتدعو إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة.

وينبغي للأطراف المعنية حل مسألة الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وترسيم الحدود النهائية بين فلسطين وإسرائيل من خلال المفاوضات السلمية. وندعو الأطراف المعنية إلى الالتزام بالخيار الاستراتيجي لمحادثات السلام، واحترام نتائج الحوار القائم، والامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها تصعيد التوترات. وينبغي لإسرائيل أن تكف عن هدم منازل الفلسطينيين وتدمير الممتلكات الفلسطينية، وأن تمنع العنف ضد المدنيين وترفع الحصار عن قطاع غزة في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضا احترام وضمان حق إسرائيل في الوجود وشواغلها الأمنية المعقولة بصورة كاملة.

ثالثا، يجب أن نتمسك بنهج محوره الإنسان وأن نحسن الحالة الإنسانية في فلسطين. ولا يمكن تجاهل الصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني من أجل البقاء والتنمية. وفي ظل الوضع الحالي، يجب أن نولي اهتماما خاصا لتأثير جائحة فيروس كورونا على فلسطين، بما في ذلك تعزيز التوزيع العادل للقاحات ومساعدة الشعب الفلسطيني على مكافحة الوباء. وتقدر الصين حقيقة أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقدم التعليم والخدمات الطبية للاجئين الفلسطينيين وتسهم في تحسين الحالة الإنسانية في فلسطين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل زيادة الدعم السياسي والمالي المقدم للأونروا.

ومنذ اندلاع جائحة "كوفيد-19"، أرسلت الصين فريقاً من الخبراء الطبيين لمساعدة فلسطين في مكافحة الوباء، وقدمت أربع دفعات من المساعدات المادية لمكافحة الوباء لفلسطين، وإمدادات لمكافحة الوباء للمرافق الصحية التابعة للأونروا، وقدمت مجموعات صحية للاجئين الفلسطينيين في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا من خلال الأونروا.

والصين صديق مخلص للشعب الفلسطيني، وما فتئت تشعر بالقلق إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، بعث الرئيس شي جينبينغ برسالة إلى الجمعية العامة بشأن الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني للسنة الثامنة على التوالي، مؤكدا دعم الصين الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة وللجهود الرامية إلى

التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي في جهوده الدؤوبة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين في أقرب وقت ممكن، والإسهام بشكل إيجابي في السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

المرفق 11

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دي ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أرحب بحضور عدد من الوزراء بيننا، وأشكر السيد فينيسلاند على إحاطته الإعلامية. وترحب فرنسا بتعيينه منسقا خاصا وتؤكد له تأييدها الكامل.

إن فرنسا، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، ما فتئت تتمسك بالتزامها بالقانون الدولي والمعايير المتفق عليها لتسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وقد فعلنا ذلك باسم النظام المتعدد الأطراف الذي بنيناه معا والذي لا يمكن أن يسير الحفاظ عليه جنبا إلى جنب مع قراءة انتقائية للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن نفسه، ولكن أيضا لأن تلك القرارات تحدد الحل الواقعي الوحيد حتى الآن لوضع حد لأقدم نزاع على جدول أعمال المجلس.

وقد أُرسي الحل القائم على وجود دولتين بهدف تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. إنها الطريقة الوحيدة لضمان أمن إسرائيل، الذي لن تساوم عليه فرنسا أبدا، واحترام حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف. ومعايير حل النزاع معروفة: دولتان تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام 1967، والقدس عاصمتهما. والأمر يرجع للأطراف، والأطراف وحدها، لاستئناف المحادثات على هذا الأساس والقيام معا بإجراء التغييرات التي تراها ضرورية لتحقيق السلام من أجل حل جميع قضايا الوضع النهائي.

وفرنسا تشعر بالقلق إزاء تزايد عدد الأنشطة الإسرائيلية على الأرض. وهذه القرارات تهدد الحل القائم على وجود دولتين. وتدين فرنسا القرارات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً للمضي قدما في إنشاء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية والموافقة عليها، بما في ذلك في المناطق الحساسة بشكل خاص لإمكانية إقامة دولة فلسطينية في المستقبل، مثل غيفات همتوس وحار حوما. ونكرر دعوتنا للسلطات الإسرائيلية بعدم تنفيذ تلك القرارات. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد عمليات هدم ومصادرة المباني الفلسطينية، بما فيها تلك التي تمولها فرنسا والاتحاد الأوروبي.

ولن تعترف فرنسا وشركاؤها الأوروبيون بأي تغييرات في خطوط عام 1967 بخلاف تلك المتفق عليها بين الطرفين. ونذكّر بالتزام جميع الدول بالتمييز في مبادلاتها بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة في عام 1967. ويجب أن ينعكس هذا التمييز بشكل خاص في الاتفاقات الثنائية وفي جميع التجارة – على سبيل المثال، عن طريق وضع العلامات المميزة لمنتجات مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وفي هذه المرحلة الحرجة، ثمة حاجة ملحة لتهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وهذا ما تسعى فرنسا إلى تحقيقه، مع شركائها الألمان والمصريين والأردنيين، في سياق الدينامية الإيجابية التي أوجدها تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدة دول عربية. وفي القاهرة في 11 كانون الثاني/يناير، أكد وزراؤنا مجددا استعدادهم لدعم النهج التدريجي اللازم لتهيئة مناخ من الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن إعلان السلطة الفلسطينية استئناف تعاونها مع إسرائيل هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وهناك حاجة إلى زيادة التعاون للاستجابة لوباء فيروس كورونا. وفرنسا تذكر إسرائيل بمسؤولياتها بموجب اتفاقيات جنيف بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، لا سيما فيما يتعلق باللقاحات.

وستعمل فرنسا وشركاؤها مع جميع الأطراف الفاعلة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي. ونرحب بالالتزام بحل الدولتين الذي أعربت عنه مؤخرا الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة ورفضها لأي عمل انفرادي من شأنه أن يقوضه.

ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تؤدي دورا أساسيا في السعي إلى تحقيق سلام دائم. وتدعو فرنسا جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في ميزانيتها، التي هي في حالة حرجة.

وأخيرا، فإن تماسك الحكم الفلسطيني عنصرٌ أساسيٌ في تحقيق هذا السلام. ورحبت فرنسا باعتماد الرئيس عباس للمرسوم الذي ينص على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، ثم إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني تبدأ في أيار/مايو. ويجب الآن تحويل ذلك القرار إلى أفعال حتى يتسنى إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية. وتدعو فرنسا جميع أصحاب المصلحة السياسيين الفلسطينيين إلى اتخاذ إجراءات بناءة لتمكين الشعب الفلسطيني من تعيين ممثليه. وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وتقف فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، على أهبة الاستعداد لدعم الإعداد لانتخابات حرةٍ ونزيهةٍ وتنظيمها في غضون المواعيد النهائية المحددة.

ومن الملِّح أكثر من أي وقت مضى أن يحافظ المجتمع الدولي على حلّ الدولتين. وتطالب فرنسا بمسؤولية الجميع ولن تدخر جهداً لضمان تحريك دينامية جديدة.

المرفق 12

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

في البداية، أرحب بجميع وزراء الخارجية في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وأود أن أهنئ المنسق الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط وأن أرحب به ترحيباً حاراً. كما أُعرب عن تقديري لحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية وأشكره على إحاطته.

ومن المشجع أن نرى تطوراتٍ إيجابية فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية – الفلسطينية. وترحب الهند بالإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في وقت لاحق من هذا العام في فلسطين، وتحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات الإضافية اللازمة لضمان إجراء تلك الانتخابات بسلاسة، بما يحقق التطلعات الديمقراطية للشعب الفلسطيني.

ونشكر مصر ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها، في جملة أمور، في عملية التقارب بين الأطراف الفلسطينية، وبالتالي جمعها معاً لإنهاء الانقسام الداخلي. واستئناف التعاون المدني والأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد بدأ أيضاً يخفف من حدة الحالة على الأرض في الأرض الفلسطينية.

كما أن تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية يمثل تطوراً هاماً، ينطوي على إمكانية تعزيز التعاون الإقليمي من أجل السلام والأمن والازدهار. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يوفر ذلك الزخم اللازم لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

وقد دعت الهند دائماً إلى الحل العادل والشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ورحبت بجميع الجهود السلمية الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وفي هذا السياق، تكرر الهند دعمها لدعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة جميع الأطراف المعنية لتحقيق الرؤية المتمثلة في فلسطين مستقلة ذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

ونؤيد جهود الأمين العام والمنسق الخاص لاستئناف عملية السلام، بما في ذلك تنشيط المجموعة الرباعية، والمساعدة في التوسط في مفاوضات السلام. ونحيط علماً أيضاً بالجهود المشتركة التي تبذلها ألمانيا والأردن وفرنسا ومصر بهدف تعزيز الالتزام الجماعي من جانب المجتمع الدولي بتيسير عملية السلام.

وقدمت الهند تبرعات مالية سنوية معززة لعدة سنوات قدرها 5 ملايين دولار لدعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وستواصل الهند، بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية للأونروا، تعزيز تبرعاتها للوكالة.

وفيما يتعلق بالجانب الإنمائي من مشاركتنا مع فلسطين، ما فتئت الهند تدعم باستمرار جهود بناء الدولة الفلسطينية من خلال تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات. وننفذ حاليا عدة مشاريع في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم والتكنولوجيا، تبلغ قيمتها حوالي 72 مليون دولار. كما نقدم أكثر من

250 منحةً دراسيةً سنويةً للشباب والمسؤولين الفلسطينيين. كما قدمت الهند إلى فلسطين أدوية ومعدات طبية حاسمة لإنقاذ الحياة، وذلك للمساعدة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفيما يتعلق بالتطورات الإقليمية الأوسع نطاقاً، ترحّب الهند بالتوقيع على إعلان العُلا، الذي كان إيذاناً بالتقارب والمصالحة فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. ونُقرُّ بالدور الرئيسي لمجلس تعاون خليجي موحد في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وكان بدء المحادثات بين إسرائيل ولبنان في العام الماضي تطوراً هاماً. وتتطلع الهند إلى تشكيل حكومة بسرعة في لبنان يمكنها توفير الاستقرار السياسي والتصدي أيضاً للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي يواجهها شعب لبنان. وستواصل الهند الوقوف إلى جانب لبنان في وقت حاجته إليه.

وقد التزمت الهند وساهمت في الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة من خلال نشر أفرادنا كجزء من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، من خلال تقديم مساعدة إنسانية كبيرة وفي الوقت المناسب، ومن خلال التعاون الإنمائي وبناء القدرات. وتقترح الهند تزويد المنطقة باللقاحات لمساعدة البلدان على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي الختام، تؤكد الهند من جديد التزامها بالتوصل إلى الحل العادل للقضية الفلسطينية، وهي على استعداد لمواصلة عملها مع المنطقة، مع إيمانها الراسخ بتحقيق رؤية السلام والاستقرار المستدامين في الشرق الأوسط.

المرفق 13

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

أشارك الآخرين في تهنئة السيد تور فينيسلاند على تعيينه منسقاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويمكنه أن يعتمد على مشاركة كينيا البناءة طوال فترة عمله وفي جهوده. كما أشكره وأشكر الأمين العام لجامعة الدول العربية أبو الغيط على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمها بشأن التطورات الراهنة في المنطقة، ولا سيما موقف جامعة الدول العربية.

وتدين كينيا جميع الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف وتعرّض للخطر سلام شعوب منطقة الشرق الأوسط ورخاءها.

ويساورنا القلق إزاء أعمال العنف والمصادمات المستمرة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية وأعمال العنف المتصلة بالمستوطنين. ويحدونا الأمل في أن يؤدي وقف الأعمال العدائية من جانب الطرفين، والتزام الحكومة الإسرائيلية بالسياسات والتشريعات والإجراءات الموجهة نحو الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية، إلى تمهيد الطريق لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

ونكرر إدانتنا القوية لأي استخدام للإرهاب بغية تعزيز برنامج سياسي مهما بدا ذلك البرنامج عاجلاً.

ولا بد من أن يعالج الطابع العملي للقرار 2334 (2016) وتنفيذه تنفيذاً كاملاً، ليس مسألة المستوطنات، ووحدة الأرض، ومدى قابلية حل الدولتين فحسب، بل أيضاً أثره الاجتماعي – الاقتصادي على المستوطنات. ولكل هذه العناصر آثار على استدامة السلام والأمن في المنطقة.

ويعاني الإسرائيليون والفلسطينيون، شأنهم في ذلك شأن بقية العالم، من الأثر الوخيم للجائحة على الأسر المعيشية وعلى الأنشطة الأخرى المدرة للدخل. ويضاعف هذا التهديد الجديد من حدة التحديات القائمة بالفعل في أجزاء كثيرة من المنطقة.

وفي هذا الصدد، يلزم إعادة النظر في التدابير التي يمكن أن تكون بمثابة عقبات أمام الانتعاش الاقتصادي العادل والاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية للتخفيف من معاناة أشد فئات السكان ضعفاً.

وندعو إلى تعزيز التعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في مجال إيصال الإمدادات الحيوية، بما في ذلك الأغذية والأدوية، وتنقل العاملين في المجال الصحي وغيرهم من العمال الأساسيين داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة والخروج منها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل على اهتمامه بضرورة دعم الجهود الوطنية والإقليمية الموجهة نحو استئناف مفاوضات مجدية لتحقيق سلام شامل يقوم على رؤية الدولتين تمشيا مع حدود ما قبل عام 1967.

ويحدونا الأمل في مشاركة جميع الأطراف، بما في ذلك من خلال المشاركة في المؤتمر الدولي المقترح، وبما يتفق مع الأطر المعيارية المتفق عليها، وخرائط الطريق، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة المتعلقة بإسرائيل وقضية فلسطين.

وأشارك الآخرين في الترحيب بحضور معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين. والمرسوم الرئاسي المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير بشأن مواعيد الانتخابات يشكل خطوة هامة في تعزيز هيكل الحكومة، وكذلك تعزيز الشرعية السياسية والفضاء الديمقراطي والملكية الوطنية لكل الشعب الفلسطيني.

وترحب كينيا أيضا بتطبيع العلاقات بين إسرائيل وبلدان في العالم العربي كخطوة هامة نحو تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. كما أن تطبيع العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بوصفهما دولتين قادرتين على البقاء تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها، ينبغي أن يكون أولوية أيضا.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

في البداية، أتمنى للسيد تور فينيسلاند كل التوفيق في منصبه الجديد، الذي بدأه بالإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها لنا للتو بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أؤكد له دعم بلدي الكامل في أداء مهمته الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ومنصفة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما أود أن أعرب لسلفه، السيد نيكولاي ملادينوف، عن امتناننا لما أبداه من دينامية وكفاءة في أداء مهمته.

وترحب النيجر ترحيبا حارا بإعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 15 كانون الثاني/يناير عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في أيار/مايو وتموز/يوليه. ويرحب بلدي بالإعلان عن تلك الانتخابات، التي ستمكن الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، من تجديد شرعية مؤسساتهم. إن الحل التوفيقي الذي توصلت إليه حماس وفتح يعكس رغبة الشعب الفلسطيني في المصالحة والوحدة.

ونأمل أن الانتخابات المقبلة في كل من فلسطين وإسرائيل، التي تشكل خطوة حاسمة، ستسهم في تحسين العلاقات بين البلدين وتهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات السياسية، بغية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ومن نافلة القول إن الانتخابات في فلسطين ستحتاج إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي لكي تحقق النجاح الذي نأمله.

وفي حين أن هناك دلائل على انفراج في العلاقات بين إسرائيل وبعض بلدان المنطقة، فإن الحالة في فلسطين لا تزال في تدهور. وفي هذا الصدد، تعرب النيجر عن أسفها لاستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا الاتجاه المقلق، الذي ما فتئنا ندينه، أدى في أوائل هذا العام إلى الموافقة على خطط لبناء نحو 800 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، فضلا عن طلبات لتقديم عطاءات لبناء 500 2 وحدة أخرى، بما في ذلك 460 وحدة في القدس الشرقية.

ونأسف أيضا لسياسة هدم الممتلكات الفلسطينية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وكذلك التشريد القسري والطرد والنقل للمدنيين الفلسطينيين، مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). إن هذه الممارسات، فضلا عن تعديل الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس المحتلة، بما فيها المسجد الأقصى، كلها أعمال تعرض للخطر إمكانية التوصل إلى حل الدولتين والعودة إلى حدود ما قبل عام 1967. وهذا ما لا يمكن السكوت عليه.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لجائحة فيروس كورونا، التي تفاقمت بسبب هشاشة النظام الصحي والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، في جملة أمور. إن حصار غزة، المستمر منذ 13 عاما، فضلا عن التخفيض الحاد في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، يعرضان حياة آلاف الفلسطينيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، للخطر. لقد حان الوقت للاستجابة لطلب الرئيس محمود عباس بتنظيم مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، للاستفادة من الآفاق الجديدة للحل الوحيد القابل للتطبيق – وهو إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ضمن حدودها في عام 1967، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل.

المرفق 15

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أود، كما فعل آخرون، أن أشكر المنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته الإعلامية، وأن أرحب به في هذا الدور الجديد. كما أشكر الأمين العام لجامعة الدول العربية على انضمامه إلينا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية.

واسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بإعلان الرئيس عباس عن مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للمرة الأولى منذ عام 2006. ونحث القيادة الفلسطينية على العمل من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وجامعة وخاضعة للمساءلة، تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. والانتخابات الحرة والنزيهة خطوة هامة وضرورية.

وإذ أنتقل إلى النزاع، أود أن أكرر أولا موقف المملكة المتحدة الثابت إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط. نحن نؤيد التوصل إلى تسوية تفاوضية تفضي إلى إسرائيل آمنة ومأمونة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة، على أساس حدود عام 1967 مع مقايضة متفق عليها للأراضي، والقدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين، وتسوية عادلة ومنصفة ومتفق عليها وواقعية للاجئين. وتؤيد المملكة المتحدة قرارات مجلس الأمن القائمة كأساس لهذه التسوية، بما فيها القرار 2334 (2016).

وإذ نضع في اعتبارنا التزامنا بحل الدولتين، ندين قرار حكومة إسرائيل في 20 كانون الثاني/يناير بمنح العطاءات، وبالتالي المضي قدما نحو بناء وحدات استيطانية في مستوطنة غيفات هماتوس في القدس الشرقية، وهي منطقة بالغة الحساسية في الضفة الغربية. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتظل عقبة أمام السلام وتهديدا لحل الدولتين. وهذا القرار يقوض إمكانية إجراء محادثات سلام في المستقبل. وأعربت المملكة المتحدة أيضا عن قلقها إزاء الوحدات الاستيطانية الإضافية وعددها 900 3 وحدة، التي ووفق على بنائها في جميع أنحاء الضفة الغربية خلال كانون الثاني/يناير. ونحث إسرائيل مرة أخرى على التوقف فورا عن التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عمليات الهدم وطرد الفلسطينيين من ديارهم.

إننا ندين مقتل استير هورغان، التي راحت ضحية لما يشتبه بأنه هجوم إرهابي نفذه شخص يشتبه بأنه فلسطيني في 20 كانون الأول/ديسمبر في تل مناشيه. وموقف المملكة المتحدة واضح بشأن إدانتنا لجميع أعمال الإرهاب، لأنها تقوض بشكل خطير آفاق السلام. وبالمثل، ندين جميع أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين.

وشهد هذا الشهر أيضاً إطلاق جماعات مسلحة في غزة لصواريخ في 17 كانون الثاني/يناير. وتدين المملكة المتحدة إطلاق الصواريخ على السكان المدنيين. فأي هجمات تستهدف المدنيين غير قانونية ولا مبرر لها. وتواصل المملكة المتحدة تشجيع الجهات الفاعلة على تقديم مقترحات مستدامة في الأجل الطويل لحل التهديد الذي تشكله حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهما من المقاتلين في غزة على أمن إسرائيل. وندعو حماس والجماعات الإرهابية الأخرى إلى أن توقف بشكل دائم تحريضها وإطلاقها الصواريخ على إسرائيل. ونواصل حثّ الأطراف على إيلاء الأولوية لإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل دائم فيما يتعلق بغزة ونشجع إسرائيل على اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لكفالة إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في غزة.

وكما فعلنا باستمرار، فإننا ننضم اليوم إلى الولايات المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين في رفض اتخاذ أي إجراء انفرادي من كلا الجانبين.

ما فتئت المملكة المتحدة تؤيد بقوة اتفاقات التطبيع العربية – الإسرائيلية الأخيرة. فالتطبيع يغير السياق الإقليمي ويتيح فرصاً للمضي قدماً في تحقيق فوائد مادية وبناء شراكات جديدة للمساعدة في تحقيق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال انتظاره.

إن حل الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق على المدى الطويل. وهو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي بشكل دائم ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير والحفاظ على هوية إسرائيل اليهودية والديمقراطية.

ونشاطر الحكومة القادمة للولايات المتحدة الأمل في أن تتيح العملية خيارات للدفع بحل الدولتين إلى الأمام. ونتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة، إلى جانب الشركاء الإقليميين والقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، للاستفادة من هذا الزخم الإيجابي والمساعدة على تحقيق المزيد من الرخاء والأمن الإقليميين وإحراز تقدم في التوصل إلى حل للنزاع. ونواصل دعم ذلك الهدف.

المرفق 16

بيان الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أود في البداية أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في أن أتوقف برهة لأتمنى لوزير الخارجية الجرندي، الذي كان من المفترض أن ينضم إلينا على الشاشة اليوم، الشفاء العاجل والكامل من مرض فيروس كورونا.

كما أود أن أتوقف برهة للترحيب بالسيد تور فينيسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط. إنه يتولى أمر ملف معقد، ولكن خبرته الواسعة – لا بشأن قضايا السلام في الشرق الأوسط وحسب ولكن أيضاً في المنطقة الأوسع نطاقاً – تعني أن لديه فهما عميقا، الأمر الذي تأمل الولايات المتحدة أن يساعد في التوصل إلى حل سلمي ومستدام للنزاع. وأعلم أننا قد أعربنا عن شكرنا من قبل، ولكنني أود أن أتوقف لحظة أخرى للإعراب عن امتنان وتقدير حكومة الولايات المتحدة لنيكولاي ملادينوف، سلف تور، لما قام به من عمل وما أظهره من روح مهنية.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تخاطب فيها الولايات المتحدة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة منذ تنصيب الرئيس بايدن، وفي ضوء بعض التعليقات التي أدلى بها في وقت سابق الزملاء ومقدمو الإحاطات، أعتقد أن من المفيد أن أشاطر المجلس بعض ملامح نهج الولايات المتحدة إزاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في عهد الرئيس بايدن.

في ظل الحكومة الجديدة، ستتوجه سياسة الولايات المتحدة إلى دعم حل الدولتين المتفق عليه بين الطرفين، الذي تعيش بموجبه إسرائيل في سلام وأمن إلى جانب دولة فلسطينية قابلة للحياة. وتظل هذه الرؤية، كما أعلم أننا سمعنا للتو، وإن كانت تتعرض لضغط شديد، أفضل طريقة لضمان مستقبل إسرائيل بوصفها دولة ديمقراطية يهودية، مع دعم التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى دولة خاصة به وإلى العيش بكرامة وأمن. ولا يمكن فرض السلام على الإسرائيليين ولا على الفلسطينيين.

وسينطلق العمل الدبلوماسي للولايات المتحدة من فرضية أن التقدم المستدام يجب أن يقوم على أساس التشاور النشط مع كلا الجانبين وأن النجاح النهائي يتطلب موافقة فعلية من كل منهما. وللأسف، وكما أعتقد أننا سمعنا، فإن مواقف القيادتين المعنيتين متباعدة فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي، فيما تشهد الساحة السياسية الإسرائيلية والفلسطينية مشاحنات والثقة بين الجانبين في الحضيض. غير أن هذه الحقائق لا تعفي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من مسؤولية محاولة الحفاظ على إمكانية تطبيق حل الدولتين. ولا ينبغي لهذه الحقائق أيضاً أن تصرف الانتباه عن ضرورة تحسين الظروف على أرض الواقع، ولا سيما الأزمة الإنسانية في غزة.

وفي هذا السياق، تحث الولايات المتحدة حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على تجنب اتخاذ خطوات أحادية الجانب تزيد من صعوبة حل الدولتين، مثل ضم الأراضي أو النشاط الاستيطاني أو عمليات الهدم أو التحريض على العنف أو تقديم تعويضات للأفراد المسجونين لارتكابهم أعمالاً إرهابية. ونأمل أن يتسنى البدء في العمل من أجل بناء الثقة ببطء على كلا الجانبين لتهيئة بيئة يمكننا فيها مرة أخرى أن نساعد على إحراز تقدم بشأن التوصل إلى حل.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ستستأنف حكومة بايدن تعاون الولايات المتحدة بطريقة ذات مصداقية مع الفلسطينيين، وكذلك مع الإسرائيليين. وسيشمل ذلك تجديد علاقات الولايات المتحدة مع القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وهي علاقات ضمرت خلال السنوات الأربع الماضية. لقد كان الرئيس بايدن واضحاً في عزمه على استعادة برامج المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية والمعونة الإنسانية للشعب الفلسطيني وعلى اتخاذ خطوات لإعادة فتح البعثات الدبلوماسية التي أغلقتها الحكومة السابقة للولايات المتحدة. ونحن لا ننظر إلى هذه الخطوات على أنها خدمة للقيادة الفلسطينية. فالمساعدة التي تُقدمها الولايات المتحدة تفيد ملايين الفلسطينيين العاديين وتساعد في الحفاظ على بيئة مستقرة تعود بالفائدة على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وفي الوقت نفسه، يجب أن أكون واضحاً: إن الولايات المتحدة ستواصل دعمها الثابت لإسرائيل. وفي ظل حكومة بايدن، ستواصل الولايات المتحدة سياستها الراسخة المتمثلة في معارضة القرارات الأحادية الجانب وغيرها من الإجراءات في الهيئات الدولية التي تستهدف إسرائيل وحدها بشكل غير عادل. وستعمل الولايات المتحدة أيضاً على تعزيز مكانة إسرائيل ومشاركتها في هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ونأمل أن نتمكن من التعاون مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسائل.

وفي نهاية المطاف، أود أيضاً أن أوضح أن حكومة بايدن ترحب باتفاقات التطبيع الأخيرة بين إسرائيل والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العالم العربي، وكذلك البلدان ذات الأغلبية المسلمة. وقد سررتُ كثيراً لسماع الآخرين الذين تكلموا قبلي يشيدون بتلك الاتفاقات. وأعتقد أن ذلك يجسّد فهم الجميع لما يشكله التعاون السلمي بين الدول الأعضاء في الشرق الأوسط من إسهام هام في الاستقرار الإقليمي.

وستواصل الولايات المتحدة حثّ البلدان الأخرى على تطبيع العلاقات مع إسرائيل وسنبحث عن فرص أخرى لتوسيع التعاون بين الخصوم السابقين. ومع ذلك، فإننا ندرك أن التطبيع العربي – الإسرائيلي ليس بديلاً عن السلام الإسرائيلي – الفلسطيني. قد لا يكون النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو خط الصدع الرئيسي في الشرق الأوسط، ولكن حله سيعود بالنفع الكبير على المنطقة ككل. وتأمل الولايات المتحدة أن تسير عملية التطبيع بطريقة تفتح الباب أمام إمكانيات جديدة للمضي قدماً بحل الدولتين.

في الختام، أود أن أضيف تعليقاً على ذكر المتكلمين السابقين للمجموعة الرباعية: إن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع إسرائيل والفلسطينيين وأعضاء مجلس الأمن والمجموعة الرباعية ومنسق الأمم المتحدة الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة القادمة.

المرفق 17

بيان قائم بالأعمال بالنيابة لبعثة فييت نام لدى الأمم المتحدة، هاى أنه فام

أود أن أشكر السيد تور فينيسلاند على إحاطته الإعلامية الأولى وأتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة بوصفه منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وتؤكد فييت نام دعمها الكامل له في هذا الدور.

أرحب في هذا الجلسة بمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي السيد رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين في فلسطين، والسفير جلعاد إردان، الممثل الدائم لإسرائيل.

وترحب فييت نام بإعلان السلطة الفلسطينية مؤخرا عن إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في وقت لاحق من هذا العام. وستكون هذه الانتخابات التي طال انتظارها خطوة حاسمة في تعزيز التضامن الفلسطيني ومساعدة الفلسطينيين في التغلب على التحديات المتعددة وتحقيق تقدم في عملية السلام. وتعتقد فييت نام أن نجاح الانتخابات سيسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة والتوصل إلى الحل العادل والشامل لقضية فلسطين الذي طال انتظاره. وفي هذا الصدد، تحض فييت نام الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية على دعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة جميع الناخبين المؤهلين من كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية.

لقد تأخرت كثيرا عملية السلام في الشرق الأوسط، ولم يطرأ أي تحسن على الحالة. وفي السنوات القليلة الماضية، لم يتوقف العنف الذي تسبب في إصابات في صفوف المدنيين، وكثير منهم من الأطفال والنساء. ونحن ندين جميع الهجمات على المدنيين. ولم تظهر الأوضاع الإنسانية أي دلالات تُذكر على حدوث تحسن في الحالة. وما زالت تُنتهك قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2334 (2016). إن الفلسطينيين يفقدون ثقتهم بشكل متزايد في إمكانية التوصل إلى حل عادل ودائم.

تؤيد فييت نام جميع المبادرات والخطوات التي تتخذها جميع الأطراف ذات الصلة والتي قد تساعد على عكس مسار تلك الاتجاهات السلبية. وهناك آمال في ظهور ديناميات جديدة لإحياء عملية السلام. وندعو المجموعة الرباعية إلى القيام بدور متجدد النشاط في هذه العملية. كما نشجع بلدان المنطقة ومنظماتها، بما في ذلك جامعة الدول العربية، على الاستمرار في بذل الجهود للمساهمة في عملية السلام. وينبغي بناء الآمال لدى الشعب الفلسطيني على الأعمال الملموسة التي تقوم بها جميع الأطراف المعنية.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا نعرب عن قلقنا إزاء التوسع الأخير في المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك إعلان الحكومة الإسرائيلية في وقت سابق من هذا الشهر عن خطة لبناء 800 وحدة استيطانية وغيرها من الوحدات، كما ذكر المنسق الخاص. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكا خطيرا للقرار 2334 (2016) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وتقوض الآمال في التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، وتجعل من المستحيل عمليا التواصل الجغرافي لدولة فلسطينية في المستقبل. وننضم إلى بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مطالبة إسرائيل بالوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية.

إن الأوضاع الإنسانية الصعبة تضاعف التحديات في عملية السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده الرامية إلى المساعدة في معالجة الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتكرر

فييت نام دعوتها إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، وهي مساعدة تمس الحاجة إليها. ونسلم بأهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، في التخفيف من محنة الفلسطينيين، ونحض على تقديم دعم أقوى للأونروا لضمان استمرارية برامجها الحيوية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وفي ظل استمرار العجز المالي، نحث المجتمع الدولي على رفد الأونروا بالتمويل اللازم لضمان استمرار عمليات الوكالة التي لا غنى عنها.

في الختام، تؤكد فييت نام من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت لنضاله العادل من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك من أجل حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام مع دولة إسرائيل ضمن خطوط ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

المرفق 18

بيان وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين، رياض المالكي

اسمحوا لي في البداية أن أهنئ تونس على رئاستها الماهرة لمجلس الأمن، وأن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى، وأعرب أيضا عن تمنياتنا لأخي عثمان جيراندي بالشفاء العاجل. كذلك أتمنى لرئيس المكسيك الشفاء العاجل. وقد يشهد هذا العام نهاية لهذا الوباء المريع. واسمحوا لي أن أذكر في هذا الصدد أن الدولة القائمة بالاحتلال لم تقدم أي لقاح للشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال حتى يومنا هذا، وتصر على أنها ليست ملزمة بذلك.

أشكر أيضا وزير الخارجية لافروف على مشاركته، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر روسيا على دورها الرائد في اللجنة الرباعية في أصعب الظروف، وأشكر الرئيس بوتين على جهوده المستمرة لجمع الطرفين معا، وأشكر أيضا وزراء خارجية أيرلندا والمكسيك والنرويج، الزملاء الذين عملت معهم بشكل وثيق من أجل الدفع قدما بعملية السلام، ونائب وزير خارجية إستونيا، لمشاركته في هذه الجلسة.

أهنئ أيضا السيد تور فينيسلاند على توليه مهام منصب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونتطلع إلى العمل معه بصفته الجديدة من أجل تحقيق سلام عادل. وأرحب أيضاً بأخي السيد أبو الغيط، الذي ما برح نصيرا قويا للسلام.

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للدول التي اختتمت مؤخرا ولاياتها في مجلس الأمن، وهي ألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وأشركها على التزامها بالقانون الدولي والسلام، وعلى دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني. أود أيضا أن أعرب عن تهانئنا إلى أيرلندا، وكينيا، والمكسيك، والنرويج، وأتمنى لها كل النجاح في اضطلاعها بالبنود الجديدة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

يجري حاليا العد التنازلي لنهاية الحل القائم على وجود دولتين. ويقول البعض إن الوقت قد انقضى بالفعل. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين على حدود ما قبل عام 1967 قبل فوات الأوان. ويتساءل البعض عما إذا كان هذا هو الوقت المناسب للسلام. بيد أن الأسباب ذاتها تبين مدى الصعوبة التي تكتنف عملية تحقيق السلام، بما في ذلك الحالة على أرض الواقع، وانعدام الثقة، والإجراءات الانفرادية غير القانونية، كلها ينبغي أن تحفز على زيادة المشاركة الدولية، وليس التقليل منها، لا سيما أننا جميعا نتفق على أنه لم يعد أمامنا متسع من الوقت.

ما هو مقدار الثقة التي كانت سائدة عندما اجتمعت أطراف النزاع في مدريد قبل 30 عاما؟ وما مدى استعدادها للتفاوض؟ وما مدى استعداد رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، السيد إسحاق شامير، لصنع السلام؟ وما مدى سرور الفلسطينيين لعدم تمكن منظمة التحرير الفلسطينية حتى من إرسال وفدها إلى هناك؟ وما هو الوضع على أرض الواقع؟

لقد قرر العالم أن الوقت قد حان لحل النزاع، ولن يقبل عبارة "كلا" جوابا. ويمكنني أن أقول لأعضاء المجلس أننا يقينا لولا مدريد لما وصلنا إلى أوسلو. إن زخم السلام شيء نستحدثه، وليس شيئا ننتظره، وأعرف أنه توجد رغبة حول هذه الطاولة وما يتجاوزها في أن يسود السلام.

لذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى اتباع نهج جماعي يعبئ المجتمع الدولي ويظهر عزمه على تحقيق السلام. وفي ذلك السياق، ندعو إلى إحياء المجموعة الرباعية وتعاونها مع الشركاء والأطراف، وكذلك إلى

استمرار التعبئة في مجلس الأمن. كما نكرر دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يمكن أن يشكل نقطة تحول في هذا النزاع، كما فعل مؤتمر مدريد قبل ثلاثة عقود، وإطلاق مفاوضات الوضع النهائي على أساس المرجعيات والمعايير الدولية. إن دعوتنا إلى المشاركة المتعددة الأطراف ليست محاولة للتهرب من المفاوضات الثنائية، بل هي بالأحرى محاولة لضمان نجاحها.

هل يعتقد أحد هنا أن إسرائيل قد أسقطت بالفعل خططها للضم؟ أم أن الحقيقة هي أنها تضع اللمسات الأخيرة على تلك الخطط في الميدان بينما نتكلم، وتقدم أكثر من 000 3 وحدة استيطانية جديدة في الأسابيع القليلة الماضية وحدها، وتسرع في هدم منازل الفلسطينيين وتُهجر شعبنا، مع وصول عنف المستوطنين إلى أعلى مستوى له، ومع الاستفزازات المتكررة في الأماكن المقدسة، وخاصة الحرم الشريف؟

لقد ظل هدف إسرائيل بدون تغيير، وهو انتزاع أكبر مساحة جغرافية ممكنة من الأرض الفلسطينية بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين. ونتيجة هذه السياسة المعروفة هي أن ملايين الفلسطينيين يعانون من القمع والتمييز والعزل الصارخ ويحرمون من أبسط حقوقهم ومن السيادة على أراضيهم ومواردهم وحدودهم وحياتهم. من يقبل ذلك؟ نحن لا نستطيع أن نقبله. هل من الممكن أن تقبلوا بذلك؟ ولذلك يبقى السؤال هو كيف يمكن إقناع إسرائيل باختيار السلام وليس الضم، أو على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، السلام وليس الفصل العنصري.

في عام 2016، شددت المجموعة الرباعية على الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات إيجابية تعكس مسار التوجهات السلبية في الميدان من أجل "منع ترسيخ واقع الدولة الواحدة المتمثل في احتلال ونزاع دائم لا يتوافق مع تحقيق التطلعات الوطنية" (S/2016/595، المرفق، ص 2) للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. واستجابة لهذا التدهور السريع للحالة في الميدان، اتخذ مجلس الأمن القرار 2334 (2016)، باعتباره خارطة طريق لإنقاذ حل الدولتين وتحقيق السلام.

وأوضح الوزير كيري في خطابه الذي شرح فيه سبب عدم لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض، أن حل الدولتين ليس مصلحة فلسطينية – إسرائيلية ومصلحة إقليمية – دولية فحسب، بل أيضا مصلحة أمريكية. وشدد على أن "القرار الحاسم بشأن المستقبل – دولة واحدة أو دولتان – يتخذ فعلياً في الميدان يومياً"، مشيراً إلى أن "الوضع الراهن يقود إلى دولة واحدة واحتلال دائم، لكن معظم الجمهور إما يتجاهله أو يفقد الأمل في إمكانية فعل أي شيء لتغييره"، مضيفاً أنه "مع رد الفعل السلبي هذا، تزداد المشكلة سوءا، وتزداد المخاطر وتقل الخيارات."

وأعقب هذا التقييم الواضح حول ضرورة اتخاذ إجراء لإنقاذ حل الدولتين أربع سنوات استخدمت خلالها إدارة ترامب قوة الولايات المتحدة ونفوذها لدعم جهود إسرائيل غير القانونية لترسيخ احتلالها وسيطرتها، متجاوزة عقودا من الدبلوماسية الأمريكية. وحتى أكثر الفئات ضعفاً، أي ملايين اللاجئين الفلسطينيين، لم يسلموا من إدارة ترامب إذ سحبت التمويل الأمريكي من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، سعياً منها إلى تدمير عمل الوكالة على الرغم من الإجماع الدولي على دورها الذي لا غنى عنه في انتظار التوصل إلى حل عادل. ماذا لو تم استخدام هذه الموارد الهائلة لتعزيز الحرية والعدالة والسلام، وليس الضم والفصل العنصري؟

لقد كانت السنوات الأربع الماضية بمثابة اختبار لعزمنا الجماعي، وساد وصمد توافق الآراء الدولي. ووقف أعضاء المجلس والمجموعة الرباعية ومجموعة ميونيخ والمجتمع الدولي ككل ضد الضم،

وأكدوا من جديد دعمهم لحقوق الفلسطينيين، ودعموا الأونروا، وواصلوا العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. وقد حان الوقت للتعافي وإصلاح الضرر الذي خلفته الإدارة الأمريكية السابقة.

وقد هنأ الرئيس عباس الرئيس بايدن على انتخابه وأعرب عن أملنا في استئناف العلاقات والمشاركة الإيجابية. إننا نتطلع إلى عكس مسار الإجراءات غير القانونية والعدائية التي اتخذتها إدارة ترامب والعمل معا من أجل السلام. ونرحب بقرار الإدارة الجديدة بالانضمام مجددا إلى النظام الدولي القائم على القواعد، ونأمل أن تضطلع الولايات المتحدة بدور هام في الجهود المتعددة الأطراف من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وهذا ليس وقت رد الفعل السلبي، بل هو وقت العمل الحازم. وبدون هذا الإجراء، لن يتسنى عكس المسارات السلبية في الميدان، أولاً وقبل كل شيء أنشطة الاستيطان غير القانونية، ولا استئناف مفاوضات مجدية بشأن الوضع النهائي. ويرتبط تدهور الحالة في الميدان ارتباطا مباشرا بمحاولات طرف واحد إصدار حكم مسبق على نتيجة المفاوضات وإملائها، وتنفيذ ال شأنه أن يقضي على أي احتمال لقيام دولة فلسطين ذات سيادة ومتصلة الأراضي، بينما يتظاهر بقبول حل الدولتين.

وهناك من يسأل: ما الذي يمكن عمله ولم يتم تجربته بعد؟ ولكن هل استخدم العالم حقاً مجموعة الأدوات المتاحة له لإنهاء هذا الاحتلال والنزاع؟

كيف يعالج العالم النزاعات الأخرى؟ هل نترك الأطراف تتفاوض وننتظر فقط لحين استعدادها وموافقتها؟ أم أنها تجد الموارد اللازمة لدفع الأطراف نحو المفاوضات والابتعاد عن الإجراءات الانفرادية الأحادية غير القانونية، بما في ذلك الوفاء بالتزامات الطرف الثالث؟ هل تدين الانتهاكات فقط أو تتأكد من أن تكلفتها تفوق فوائدها بكثير عن طريق خلق حوافز للامتثال للالتزامات ومثبطات لخرقها؟ هل هذا المجلس، عند اعتماده للقرارات، يرافقها بالوسائل التي تضمن تنفيذها وفقا لواجباته بموجب الميثاق، أم أنه يقدم قراراته باعتبارها مجرد نصيحة للأطراف لكي تقرر ما إذا كانت تأخذ بها أم لا؟

وبما أن الطرفين يؤكدان التزامهما بالسلام، فلماذا لا يُسمح بنشر مراقبين دوليين يتمتعون بصلاحيات حقيقية لتقييم الامتثال ؟ لماذا الخوف من فرض العواقب على من ينتهك التزاماته القانونية؟ لماذا لا تجري مفاوضات الوضع النهائي برعاية دولية؟ لماذا رفض فكرة الأطر الزمنية الملزمة؟ هذا هو الطريق نحو تغيير الواقع المأساوي الذي يجري في فلسطين. ونحن على استعداد للقيام بدورنا وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا.

هنالك أمة بأكملها تتوق إلى الحرية، ولا بد من الاستجابة لدعواتها. ونحن لا نطلب أكثر مما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب، ولن نقبل بأقل من ذلك. ولا يمكننا قبول مستقبل من الجدران والحصار والإذلال والقهر. ولن ندخر جهداً في النهوض بدولة فلسطين المستقلة الديمقراطية ذات السيادة والقابلة للحياة والمتصلة جغرافياً على حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وسنفعل ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل السلمية فقط، حتى في ظل أصعب الظروف.

وبينما نواصل مسيرتنا الطويلة نحو الحرية والسلام، فإننا ندعو إلى توفير الحماية الفورية لأبناء شعبنا، الذين يحق لهم، على قدم المساواة، التمتع بالأمن، إلى أن يحين الوقت الذي يمكننا فيه ضمان حمايتهم كدولة ذات سيادة.

وقد أصدر الرئيس عباس مرسوما يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية، وكذلك انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني. وهذا جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى استئناف حياتنا الديمقراطية وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية. ونشكر كل من يساند هذه الجهود ونطلب الدعم والمساعدة الدولية لضمان نزاهة هذه الانتخابات، بما في ذلك المساعدة على تجنب وإزالة أي عقبات إسرائيلية تعترض سيرها، لا سيما في القدس الشرقية، فضلا عن احترام النتيجة.

في هذه الفترة من الحملات الانتخابية، وفي محاولة لتأمين الأصوات، هناك من يظلون ملتزمين بالقانون الدولي وحل الدولتين والوسائل السلمية، وهناك من يعلنون بدلا من ذلك عن المستوطنات ويدفعون نحو الضم ويمعنون في استفزازاتهم. لا يجوز أن ينخدع الناس بشرور الغوغائية والتفوق والهيمنة، بل أن يختاروا طريق المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل والكرامة المشتركة. آمل أن يكون مستقبلنا، بمساعدتكم، مستقبل للحرية والأمن والرخاء للجميع – مستقبل للسلام وليس للفصل العنصري.

المرفق 19

بيان الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينيسلاند، وأتمنى لهم التوفيق في مناصبهم. ويحدوني الأمل في أن يساعد وصولهم على تخليص المجلس من عاداته القديمة وانحيازه ضد إسرائيل، وأن يركز بدلا من ذلك على التهديد الحقيقي للسلم والأمن: النظام المستبد في طهران.

غدا، هنا في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم، سنحتفل باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود وسنحزن على القتل الذي يتعذر فهمه لستة ملايين يهودي. في الواقع، بعد مرور 76 عاما على تحرير أوشفيتز، حيث عانى ثلاثة من أجدادي وملايين آخرون من أسوأ جحيم على وجه الأرض، هناك نظام إبادة جماعية آخر يجسد نفس أقوال وأفعال النازيين.

إن إيران لا تحاول إخفاء نيتها تدمير الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، ونشر معاداة السامية، وإنكار المحرقة، بل وحتى تقترح تشريع يدعو إلى تدمير إسرائيل بحلول عام 2041. كيف يمكن أن يكون البرلمان الإيراني الذي يقترح إبادة دولة عضو ليس على رأس جدول أعمال المجلس؟ خصوصاً عشية هذا اليوم الهام، عندما نحيي ذكرى المحرقة والتي لا شك في أنكم ستتعهدون فيها "بعدم تكرار ذلك أبدا"؟ لقد قال إيلي فيزيل الناجي من المحرقة والحائز على جائزة نوبل بفصاحة: "تعلمت أن أصدق تهديدات الأعداء قبل وعود الأصدقاء". آمل أن تثبتوا عدم صحة تحذير فيزيل.

ينبغي أن تكون إيران محور ملاحظات أعضاء مجلس الأمن اليوم، حيث لا توجد قوة أكبر منها تعرض الشرق الأوسط للخطر وتزعزع استقراره، ولا يوجد تهديد أكبر للسلم والأمن في جميع أنحاء العالم. النظام لا يتوقف عند تهديد إسرائيل. لقد أمضت إيران الوقت منذ توقيعها على خطة العمل الشاملة المشتركة في تطوير قدراتها النووية وتكثيف معرفتها بطريقة توضح أنها لم تتخل عن نيتها في أن تصبح دولة نووية.

وكما يشير تقرير حديث للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران تواصل أنشطتها السرية، بما في ذلك المواقع الملوثة نوويا، بل وتقوم في الآونة الأخيرة بإنشاء البنية التحتية اللازمة لإنتاج معدن اليورانيوم، وهو مادة حساسة يمكن استخدامها في رأس حربي نووي. هذه ليست سوى الأحدث في قائمة طويلة من الانتهاكات التي لا تترك أي شك في نوايا إيران. لا يمكننا أن نسمح لأخطر نظام في العالم بامتلاك أخطر سلاح على الإطلاق.

ومع ذلك، لن يكون هذا محور النقاش بشأن الشرق الأوسط من جانب مؤسسة مكلفة بتعزيز السلم والأمن. أمر سخيف.

أود أن أكون واضحاً: ليس لدى إسرائيل أي مظالم مع الشعب الإيراني. فهم أيضاً ضحايا أيديولوجية النظام المتطرفة. الرئيس روحاني والوزير ظريف مسؤولان عن آلاف عمليات الإعدام والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لمواطنيهما. في الواقع، من المستحيل على أي شخص ألا يتأثر بالقتل الوحشي لروح الله زام.

كان روح الله زوجاً يبلغ من العمر 47 عاماً، وأبا لطفلين وصحفيا. أُجبر على الفرار من منزله بعد أن أعرب عن معارضته للنظام الإيراني. واستمر روح الله في نشر الحقائق حول إيران من فرنسا، حيث كان

يعيش لاجئاً. تم استدراجه للعودة إلى الشرق الأوسط، حيث تم اختطافه. وقد ظهر في الصور التي نشرها الحرس الثوري الإيراني لاحقا معصوب العينين. وفي إيران واجه محاكمة صورية وأدين بجريمة "الفساد على الأرض" المنافية للمنطق. حُكم عليه، كما هو متوقع، بالإعدام. وعلى الرغم من الحملة العالمية، أُعدم روح الله، وفي مواجهة الانتقادات دافع الرئيس روحاني عن ذلك القتل الوحشي باعتبار أنه "قانوني".

إن آلاف الإيرانيين يدفعون ثمن تهاون المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بانتهاكات النظام الجسيمة لحقوق الإنسان وسلوكه اللاإنساني. الطريقة التي يعمل بها نظام آية الله تذكرنا بأحلك فترة في التاريخ. ينبغي أن نتذكر هذا جميعا يوم غد عندما نحيي ذكرى المحرقة.

إن واقع عام 2021 ليس مثل واقع عام 2015. ما نعرفه جميعاً اليوم عن إيران ليس ما كان يعرفه المجتمع الدولي عندما وقّع الاتفاق النووي مع إيران. الآن نعلم أن إيران، خلافاً لافتراضات الموقعين، لم تستخدم رفع الجزاءات لتحسين حياة مواطنيها، بل ضاعفت أنشطتها الخبيثة. بدلاً من استخدام فوائد الاتفاق النووي لبناء المدارس والمستشفيات، بنت ترسانة من الصواريخ. وبدلا من استخدام مواردها لمكافحة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-19)، أهدرت هذه الموارد على تمويل وكلاء الإرهاب وتقويض السلم والأمن.

لدى إيران تاريخ طويل في الكذب على المجتمع الدولي. يجب عدم الوثوق بها. وكما يثبت الأرشيف الإيراني السري الذي كشفت النقاب عنه إسرائيل، كذبت إيران على المجتمع الدولي عندما وقعت على الاتفاق. فهي لم تفصح عن برنامجها الضخم للأسلحة النووية، وحاولت إبقاءه مخفيا حتى يمكن استخدامه بمجرد انتهاء مدة أحكام "الغروب" في الاتفاق.

لقد خدعت إيران العالم عندما وقعت على الاتفاق، ولا تزال تخدع العالم اليوم. ويعتقد النظام أن انتهاكاته الأخيرة وسلوكه المارق ستجبر المجتمع الدولي على رفع الجزاءات والعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. يجب على المجلس ألا يستسلم لهذا الابتزاز النووي وألا يلغي الجزاءات.

وكما يثبت سلوك النظام، فقد ألحقت الجزاءات أضراراً بالاقتصاد الإيراني. يجب الاستفادة من ذلك لضمان أن يكون لدى إيران الدافع لتغيير سلوكها المدمر والتخلي عن طموحاتها النووية. لقد رأينا جميعا قبل الاتفاق أن إيران لم توافق على المجيء إلى طاولة المفاوضات إلا عندما واجهت مزيجاً ضرورياً من الجزاءات المعوقة والتهديد العسكري الحقيقي.

إن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة والتخلي عن هذا الضغط، حتى لو كان المقصود منه وضع الأساس لاتفاق مستقبلي، سيكونان خطأ. وسيستبعدان أية إمكانية للتوصل إلى تسوية طويلة الأجل ذات آليات إنفاذ حقيقية وفعالة، وتكفل السلام في المنطقة.

نحن نقدر التزام المجتمع الدولي بعرقلة طريق إيران نحو الأسلحة النووية، ولكننا نعتقد أنه بمجرد رفع الجزاءات وبدء تحسن اقتصاد إيران فلن تكون لديها أي سبب للتفاوض. وبمجرد العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة كل ما على إيران القيام به هو انتظار انتهاء صلاحية القيود تلقائياً في أقل من عقد من الزمن.

لا يمكن الشك في أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تمنع إيران من الحصول على قدرات نووية. إنها تؤخر ذلك لبضع سنوات فحسب. وهي للأسف تعطي الشرعية الدولية لنظام مستبد وممارس للإبادة

الجماعية ومارق ليصبح قوة نووية بمجرد انتهاء صلاحية الخطة. إن السرعة والكفاءة المذهلة اللتين يتمكن بهما النظام من استعادة قدراته على إنتاج اليورانيوم دليل واضح على عيوب الاتفاق.

مرة أخرى، يجب على مجلس الأمن ألا يسمح لأخطر نظام في العالم بامتلاك أخطر سلاح في العالم. إسرائيل تعرف كيف تحمي مواطنيها، ولن نسمح أبدا لإيران بأن تصبح دولة نووية أو أن تصبح بلدا على العتبة النووية.

وفي ذلك الصدد، نُقَدّرُ التزام الرئيس بايدن وإدارته بضمان عدم حدوث ذلك أبدا. وسنعمل معا على تحقيق ذلك الهدف الهام.

وآمل أن يتغير النهج تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مع انضمام الدول الأعضاء الجديدة لمجلس الأمن. وأقترح أن يناقش المجلس العقبات الحقيقية التي تعترض سبيل السلام: وهي أعمال التحريض الفلسطينية وثقافة الكراهية. فعلى مدى سنوات، منعت أعمال التحريض الفلسطينية ضد إسرائيل أي إمكانية للمصالحة، مما أسفر عن عواقب وخيمة. وحتى في عام 2020، وبينما كنا نحارب جميعا الجائحة، كان هناك مئات المحاولات لشن هجمات إرهابية فلسطينية ضد الإسرائيليين. وقبل بضعة أسابيع فقط، تعرضت امرأة إسرائيلية، تدعى إستر هورغان، وهي أم لستة أطفال، للقتل بوحشية عندما خرجت للركض.

وقد أعربت إسرائيل المرة تلو الأخرى عن استعدادها للتفاوض وإيجاد حل قابل للتطبيق للصراع. فنحن شعب مُحب للسلام. ونصلي من أجل السلام ونعلِّم أطفالنا أهمية السلام. وقد برهنت إسرائيل مرارا وتكرارا أنها ستصنع السلام عندما يكون هناك شريك راغب في ذلك. وكان الأمر كذلك قبل عقود عندما أبرمنا السلام مع مصر والأردن، وهو صحيح اليوم حيث نبرم المزيد من اتفاقات السلام.

ويجب أن يشجع مجلس الأمن الفلسطينيين على الانضمام أيضا إلى دائرة السلام. ويتمثل الطريق الوحيد لتحقيق السلام في المفاوضات الثنائية المباشرة دون وضع شروط مسبقة. وإذا كان الرئيس عباس جادا حقا بشأن السلام، فإنه سيتوقف عن التحريض على العنف، ولن يبذل قصارى جهده لإيجاد سبل جديدة لمواصلة سياسته المتمثلة في الدفع مقابل القتل، بما في ذلك محاولة إنشاء مصرف جديد لتحويل الأموال إلى الإرهابيين. وسيأتي إلى طاولة المفاوضات دون أن يتقدم بمطالب غير معقولة ولن يدعو إلى عقد مؤتمر دولي آخر لا طائل منه. فأي دعوة لمثل هذا المؤتمر هي مجرد إلهاء وشكل آخر من أشكال الرفض الفلسطيني. لقد تذكر عباس فجأة أنه يهتم بقيم الديمقراطية. فليس من قبيل المصادفة أن يقرر، بعد 15 عاما من تجنب الانتخابات، أن يعلن عن نيته إجراء الانتخابات مع تولي الإدارة الجديدة مهامها.

إن الشرق الأوسط اليوم يختلف عن شرق الأوسط الأمس. فهو لم يعد رهينة الفلسطينيين. وبفضل اتفاقات أبراهام، تغيرت الأمور إلى الأفضل. فقد أتاحت فرصا رائعة لجميع من أيدها، فرصا تتعدى مجرد التعاون الاقتصادي والثقافي القائم بالفعل، فهي تجلب الاستقرار وتبعث أملا جديدا في مستقبل المنطقة. والفلسطينيون يخبرون الدول الأعضاء أنهم يريدون السلام، فليشرحوا لهم إذن لماذا وصفوا اتفاقات السلام بأنها "خيانة" و"طعنة في الظهر". فليشرحوا لهم سبب انضمامهم إلى إيران في معارضة الاتفاقات.

وأخيرا، أود أن أحطم آخر الأكاذيب التي ينشرها الفلسطينيون – تلك الاتهامات الكاذبة والبشعة حول حملة إسرائيل لتطعيم شعبها. وبفضل المزيج الناجح للخطوات المبكرة الضرورية التي اتخذها رئيس الوزراء نتنياهو مع نظام الرعاية الصحية الوطني وقدرة شعب إسرائيل على الصمود وخبراته في التعامل مع

حالات الطوارئ، تقود إسرائيل حملة تطعيم ناجحة تشمل جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي. ونُطلع الدول الأخرى على ما تعلمناه من دروس.

ومعروف عن إسرائيل أنها تمد يد العون متى وأينما أمكن. وأزمة جائحة فيروس كورونا ليست استثناء. بالنسبة لنا، تفوق حياة الإنسان كل ما عداها في الأهمية. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، قدمت وزارة الخارجية الإسرائيلية مساعدات قيمتها ملايين الدولارات لمساعدة البلدان في كفاحها ضد هذه الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت إسرائيل، منذ بداية الجائحة، بشكل وثيق مع هيئات الأمم المتحدة لمساعدة الفلسطينيين وتدريب العاملين في القطاع الطبي وتزويدهم بالمعدات الأساسية. وقد أثنى المنسق الخاص السابق، السيد ملادينوف، على تلك الجهود.

ووفقا للاتفاقات الدولية، فإن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن توفير الرعاية الصحية لسكانها، تماما كما هي مسؤولة عن نظام التعليم. وقد أبلغت السلطة الفلسطينية إسرائيل أنها تعتزم شراء لقاحات من الحكومة الروسية، وأعلنت إسرائيل أنها ستسهل نقلها. تلك هي الحقائق. ولن ينضم إلى حملة الأكاذيب الفلسطينية إلا من لا يعرف الحقائق أو من يحركه دافع سياسي أو معاداة السامية. والتاريخ حافل بالأمثلة على استخدام كل أزمة لنشر المعاداة للسامية وإلقاء اللوم على اليهود. وآمل أن يتحرى أعضاء المجلس، عشية اليوم الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، الحقائق وألا يسمحوا باستمرار ذلك التقليد المتعصب.

المرفق 20

بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تدرك الأرجنتين أن الحل الوحيد للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يكمن في إجراء مفاوضات بين الطرفين تهدف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الوضع النهائي المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو، وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والتدابير الأمنية.

وتؤيد الأرجنتين التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية يقوم على حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 وما يقرره الطرفان خلال عملية التفاوض، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. والأرجنتين مقتنعة بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في إيجاد حل للصراع. ولذلك، فإننا ممتنون للعمل الدؤوب الذي اضطلع به السيد نيكولاي ملادينوف بوصفه المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونرحب بتعيين السيد تور فينيسلند خلفا له ونتمنى له كل النجاح.

وفي سياق جائحة فيروس كورونا، نود أن نسلط الضوء على المساهمة الهامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الحيلولة دون تزايد تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأشد عرضة للتبعات السلبية الناجمة عن الجائحة. ولذلك نؤكد من جديد ضرورة أن يطور المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، استجابات مناسبة لضمان أن الأونروا لديها الأموال اللازمة لتتمكن من مواصلة تقديم خدماتها لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني.

وتؤكد الأرجنتين مجددا دعمها لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة القادرة على البقاء والمعترف بها من جانب جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتعرب الأرجنتين مرة أخرى عن قلقها إزاء الزيادة المستمرة والمطردة للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعو إلى وقف توسعها. وكما أشارت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، تتعارض المستوطنات مع القانون الدولي وتعرقل عملية السلام وتقوض آفاق الحل القائم على دولتين تعيشان في سلام وأمن، مما يعزز بالتالي استمرار وضع راهن غير مستدام. وقد أقر مجلس الأمن بخطورة الحالة في قراره 2334 (2016)، الذي نؤيد أحكامه تأييدا تاما.

وعلاوة على ذلك، تدين الأرجنتين إطلاق الصواريخ من غزة على المدنيين في إسرائيل، وكذلك جميع أعمال العنف التي ترتكبها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. وينبغي للقادة الفلسطينيين معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل بجدية.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تؤكد الأرجنتين من جديد على الوضع الخاص للقدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 478 (1980). وفي هذا السياق، نرفض أي محاولة من جانب واحد لتغييره، ولا سيما فيما يتعلق بمدينة القدس القديمة، التي لها أهمية خاصة بالنسبة للديانات التوحيدية الكبرى الثلاث. ويجب أن تكون المدينة المقدسة مكاناً للالتقاء والسلام. ويجب أن يُكفل لليهود والمسلمين والمسيحيين حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة. وأي محاولة لإنكار الصلة التاريخية والأهمية البالغة لتلك الأماكن لدى الديانات التوحيدية الثلاث أو الانتقاص منهما هي محاولة غير مقبولة تماما،

ولا تسهم في التوصل إلى حل للنزاع، وتعزز التحيزات السلبية وعدم الثقة بين الطرفين. وترى الأرجنتين أن القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي ينبغي أن يحددها الطرفان في إطار مفاوضات ثنائية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري، تتمسك الأرجنتين بموقف قائم على المبادئ بشأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة، واحترام السلامة الإقليمية للدول. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات. ولذلك نرى أنه من المهم السعي إلى حل تفاوضي للنزاع بين سورية وإسرائيل بهدف إنهاء احتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن، وفقا للقرارين 242 (1967) و 338 (1973) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وأخيرا، تود الأرجنتين أن تحث الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى على استئناف محادثات السلام، وأن يعمل الطرفان بحسن نية ومرونة وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة المرتبطة بالوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

المرفق 21

بيان البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان في المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ما برحت قضية فلسطين على مدى التاريخ موضع اهتمام للحركة، وتكتسي أهمية بالغة بالنسبة لها، ويؤسفنا بالغ الأسف أننا نشهد مرور عام آخر من دون التوصل إلى حل لهذا الوضع الظالم. إن الحالة هناك، التي هي مسألة سلام وأمن دوليين، وتشكل أيضا حجر الزاوية للسلام في منطقة الشرق الأوسط، لا تزال حرجة وغير مستدامة، ولذلك فإنها لا تزال تتطلب اهتماما فوريا من جانب المجتمع الدولي.

وإذا نظرنا إلى الوراء، فإن الأرقام لعام 2020 مروعة. ففي قطاع غزة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 49 فلسطينيا، من بينهم 13 طفلا وثلاث نساء، نتيجة للغارات الجوية وخلال المظاهرات والاشتباكات والعمليات العسكرية وغيرها من الحوادث، بينما أصيب 940 2 فلسطينيا بجراح، من بينهم نحو 434 فلسطينيا نتيجة استخدام الذخيرة الحية. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قُتل 22 فلسطينياً بالرصاص، من بينهم امرأة واحدة، وأصيب 802 3 من الفلسطينيين بجراح، من بينهم 801 من الأطفال. وفي عام 2020، تم توثيق أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية هدمت أو صادرت 593 مبنى في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد 687 شخصا، من بينهم 347 طفلا و 177 امرأة، والإضرار بـ 860 18 شخصا آخرين.

وإذ تتأمل حركة بلدان عدم الانحياز في هذا الواقع الكئيب، فإنها تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تضامنها المستمر مع الشعب الفلسطيني الذي تستمر معاناته من هذا الظلم المأساوي، ودعمها الثابت لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، والتزامها بالتخفيف من محنته، وبالتوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لقضية فلسطين بجميع جوانبها. وهذا الحل معروف جيدا ويجب أن يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة نفسه. وتشكل الأدوات التي توفرها الدبلوماسية المتعددة الأطراف السبيل إلى تحقيق هذا الحل، الذي لا يمكن فرضه من جانب واحد أو بالقوة أو بصورة مجحفة. وقد حان الوقت لتفعيل تلك الأدوات في خدمة العدالة والسلام. وذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية واضحة عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب أن يفي بواجباته بموجب الميثاق وأن يعمل على كفالة تنفيذ قراراته، التي لا تشكل الأساس للحل السلمي للنزاع فحسب، بل إنها، علاوة على ذلك، ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويساورنا قلق عميق لأن هذه الهيئة لم تتمكن منذ وقت طويل من الوفاء بولايتها بشأن هذه المسألة الهامة. وفي هذه اللحظة الحاسمة، يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات فورية لمساءلة إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – عن انتهاكاتها. فغياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب ويزيد من زعزعة استقرار الحالة في الميدان، مما يقلل بشدة من فرص تحقيق السلام.

وتستنكر الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز التعنت الإسرائيلي المستمر، وسياساتها وتدابيرها غير القانونية التي تقوض إلى حد كبير التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما تكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في الميدان في الأرض الفلسطينية

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما قطاع غزة، حيث فرض الحصار الإسرائيلي غير القانوني والخانق وضعا إنسانيا مزريا وظروفا اجتماعية واقتصادية مؤسفة، لم تؤد الجائحة العالمية إلا إلى تفاقمها.

وتظل حركة بلدان عدم الانحياز على قناعة من أن القرار 2334 (2016) يوفر أنجع السبل المفضية إلى السلام، ويحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقا للشروط القائمة منذ أمد بعيد لتحقيق السلام التي أيدها المجتمع الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومن ثم، فإننا ندعو إلى تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا.

ويجب إجبار إسرائيل على الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتوقف عن هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، وجميع أعمال العنف والاستفزازات والتحريض ضد المدنيين الفلسطينيين، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، التي قد يرقى الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب.

ويجب أن تمتثل إسرائيل امتثالا كاملا لواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب عليها أن توقف فورا جميع السياسات والتدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأراضي المحتلة وطابعها وهويتها ووضعها القانوني. وكذلك يجب عليها احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الحرم الشريف. وكذلك تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا تأييدها للأردن في الحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وإدارتها، ومنها الحرم الشريف، والوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة، كما يضطلع بها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، عاهل الأردن.

وتثني حركة عدم الانحياز على جهود جلالة الملك محمد السادس بوصفه رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وترحب حركة عدم الانحياز بـ ”نداء القدس“ الذي وقعه جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب وقداسة البابا فرنسيس، في الرباط في 30 آذار/مارس 2019، والذي أكدا فيه على أهمية دور القدس بوصفها مدينة للتسامح والاحترام المتبادل بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث وضرورة الحفاظ على خصوصيتها ومعالمها كمدينة للتعايش السلمي.

وتطالب حركة عدم الانحياز مرة أخرى بأن تتقيد إسرائيل بالقرار 497 (1981) وأن تنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذا للقرارين 242 (1967) و 338 (1973). ويدين أعضاء حركة عدم الانحياز البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في 21 آذار/مارس 2019 بشأن الجولان السوري المحتل، وكذلك الإعلان الانفرادي والتعسفي اللاحق بشأن ”الاعتراف بمرتفعات الجولان بوصفها جزءا من إسرائيل“، ويدعون مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته من خلال إدانة هذا البيان والإعلان الاستفزازيين إدانة واضحة.

في ظل عدم التوصل إلى حل، تجدد الدول الأعضاء في الحركة دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وتعرب الحركة عن تقديرها العميق للعمل القيم للغاية الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمساعدة الأساسية التي تقدمها إلى

لاجئي فلسطين، وترحب بتمديد ولاية الوكالة حتى 30 حزيران/يونيه 2023 وتحث الجهات المانحة على تقديم الدعم المالي اللازم للأونروا في هذا الوقت الحاسم.

في الختام، تعيد حركة بلدان عدم الانحياز تأكيد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعمها الثابت لقضيته العادلة، وتجدد التزامها بمواصلة تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين بجميع جوانبها، بما في ذلك محنة لاجئي فلسطين استنادا إلى القرار 194 (د-3). ونعرب عن أملنا الصادق في أن يشهد هذا العام تقدما ملموسا في السعي البطولي للشعب الفلسطيني إلى تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

المرفق 22

بيان الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة، جمال فارس الرويعي

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس، بداية يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى سعادتكم وإلى الوفد الدائم للجمهورية التونسية الشقيقة على عقد جلسة المناقشة المفتوحة الهامة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

كما أتوجه بالتهنئة إلى السيد تور فينيسلاند على توليه منصب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، متمنيا له التوفيق في أداء جميع المهام المنوطة به، وخالص الشكر موصول إلى سلفه، السيد نيكولاي ملادينوف، على ما بذله من جهود مقدرة طيلة فترة عمله.

تواجه منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات والتهديدات في ظل استمرار النزاعات المسلحة في عدد من دول المنطقة إلى جانب التدخلات الخارجية في شؤون عدد منها، مما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة أو حتى انهيارها ووفر بيئة خصبة لظهور الجماعات الإرهابية التي تواصل تهديد أمن المنطقة واستقرار شعوبها. كما أسهمت الجائحة في زيادة معاناة الشعوب في هذه الدول حيث أن غالبيتها تعاني من قطاع صحي متدهور بسبب سنوات من النزاع، إضافة إلى صعوبة توفير المساعدة الطبية اللازمة للمحتاجين بسبب الظروف على الأرض. ومن هذا المنطلق، تجدد مملكة البحرين دعمها لدعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار وتؤكد على أهمية حل النزاعات والخلافات من خلال الحوار البنّاء وبالطرق السلمية استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما يسهم في إزالة أسباب التوتر في المنطقة.

شهدت منطقة الخليج العربي تطورا هاما تمثل في مخرجات القمة الخليجية التي عقدت في المملكة العربية السعودية الشقيقة والتي عكست الطموح والعزم الراسخ لدول مجلس التعاون نحو تعزيز العمل الجماعي ومعالجة التحديات التي قد تعرقل مسيرة العمل الخليجي، بما يحقق تطلعات الشعوب الخليجية. كما يمثل بيان العلا خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحقيق التكامل الخليجي، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وانطلاقا من الرؤية الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، تؤكد مملكة البحرين أهمية نهوض المجتمع الدولي من أجل وضع رؤية شاملة لمعالجة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والصحية، تبدأ أولا بإحلال السلام وإرساء دعائم الأمن والاستقرار. وفي هذا الإطار، وتماشيا مع سياستها الثابتة في نشر ثقافة السلام والتعايش والتسامح والتفاهم وقبول الآخر واحترام دول الجوار، وقعت مملكة البحرين إعلان تأييد السلام مع إسرائيل، تلاه التوقيع على مذكرات تفاهم في عدد من المجالات بين البلدين، مما يؤسس لتعاون مثمر ويتيح الفرص لترسيخ جهود إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة وبناء الثقة الإقليمية لتحقيق تقدم نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين المستند إلى قرارات المرجعيات الدولية المتفق عليها ومبادرة السلام العربية.

تواصل ميليشيات الحوثي الإرهابية التي تدعمها إيران ارتكاب الأعمال الإرهابية الجبانة ضد المملكة العربية السعودية الشقيقة، ونجدد هنا إدانتنا وبشدة لهذه الاعتداءات الإرهابية المتكررة ونؤكد في هذا

الصدد وقوف مملكة البحرين إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة في جميع الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها الوطني.

وفيما يخص الشأن السياسي، نثمن الجهود المخلصة التي بذلتها المملكة العربية السعودية والتي أسهمت في تنفيذ الأطراف اليمنية، ممثلة في الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، لاتفاق الرياض، الأمر الذي يعد تطورا محوريا لتعزيز وتوحيد الجهود اليمنية لمواجهة هذه الميليشيات الإرهابية وتحقيق طموحات الشعب اليمني الشقيق.

وختاما، فإن التحديات المعقدة والمتشابكة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط تحتم علينا العمل بشكل جماعي مع احترام المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بحسن الجوار والاحترام المتبادل والتوصل إلى تسوية سلمية للأزمات لتنعم المنطقة بالسلام والاستقرار.

المرفق 23

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشيد بتونس على قيادتها الناجحة لأعمال مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2021. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأهنئ بحرارة السيد تور فينيسلاند على تعيينه منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة أمام المجلس اليوم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل النيجر باسم منظمة التعاون الإسلامي، وممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 21). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

وكان عام 2020 صعبا للغاية بالنسبة للعالم قاطبة بسبب العواقب الوخيمة لهذا الوباء على صحة الإنسان والآثار المدمرة على الاقتصادات الوطنية. وقد مزق الوباء نسيج أي وكل مجتمع في العالم، بما في ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من واجب إسرائيل حماية صحة وسلامة جميع الناس في الأراضي المحتلة الخاضعة لسيطرتها، ولكنها فشلت في ذلك فشلا ذريعا. ولا يمكن أن يكون الوضع أكثر فظاعة بالنسبة لشعب فلسطين، لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل استغلال الوباء وتنهض بقوة بمخططاتها للاستيطان والضم، وترسخ احتلالها العسكري المستمر منذ 53 عاما للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

وخلال عام 2020، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 70 شخصا، من بينهم نساء وأطفال، وجرحت آلاف آخرين، وشردت قسرا العديد من الفلسطينيين الأبرياء من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وهذا دليل على وحشية سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي تعكس نظام احتلال يعمل في المقام الأول على هدم المباني بدلا من تخطيط يعكس احتياجات السكان الفلسطينيين في الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة الموجهة إلى السلطات الإسرائيلية بعدم التعامل مع المستوطنات، فقد مُنحت موافقة جديدة في 17 كانون الثاني/يناير 2021 لبناء نحو 780 منزلاً في مستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية. وإذ نكرر نداء الأمين العام في 18 كانون الثاني/يناير، فإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء قرار مواصلة النشاط الاستيطاني، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ونهيب بالمجتمع الدولي إقناع إسرائيل بضرورة وقف انتهاكاتها المنهجية للقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

وأود أن أثير نقطة حاسمة واحدة فيما يتعلق بإدارة مرض الفيروس التاجي (COVID-19). فقد أُعرب عن القلق إزاء الطريقة التمييزية التي تطبق بها السلطات الإسرائيلية سياسة اللقاحات منذ بدء توزيع اللقاحات المضادة لـ COVID-19، متجاهلة التزاماتها فيما يتعلق بالرعاية الصحية للفلسطينيين. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى الامتثال الفوري لالتزاماتها بموجب القانون الدولي تجاه السكان المحتلين في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وذلك بضمان توفير اللقاحات لجميع الأشخاص الموجودين في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، وكذلك للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين في المرافق الإسرائيلية. إن تفاوت فرص الحصول على التطعيم بين الإسرائيليين والفلسطينيين في خضم الوباء أمر مؤسف وغير مقبول.

وتؤكد بنغلاديش من جديد دعمها الثابت لشعب فلسطين وتؤيد تماما النداءات الداعية إلى كفالة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوق تقرير المصير، على أساس حل الدولتين

باستخدام حدود ما قبل عام 1967 مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية. كما نطالب بالحفاظ على حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، وخاصة المسجد الأقصى، بأي ثمن.

وترحب بنغلاديش بالإعلان مؤخرا عن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في 22 أيار/مايو و 31 تموز/يوليه و 31 آب/أغسطس 2021 على التوالي. ونعرب عن أملنا في أن تدعم جميع البلدان هذه العملية الانتخابية لضمان المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وقد أعرب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مرارا وتكرارا عن القلق الشديد في الماضي إزاء دورات العنف، والادعاءات باستخدام القوة المفرطة من جانب القوات الإسرائيلية، وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زالت هذه الشواغل لم يُلتفت إليها، وبالتالي، فإنها قائمة حتى اليوم بسبب عدم وجود إجراءات عقابية قوية.

ولتغيير المسار، يجب أن تصبح المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب أولويات فورية للمجتمع الدولي. ولم يؤد الإفلات من العقاب على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة سوى إلى تعزيز هذه الممارسات التي تقوض أي آفاق للتوصل إلى حل منصف وسلمي، كما يرد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016) ومبادرات السلام الأخرى.

ويجب على المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، أن يعمل على ضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات الإسرائيلية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى المجتمع الدولي أن يكفل تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه، مستخدما جميع الآليات القانونية الدولية، بما في ذلك الجزاءات، إذا لزم الأمر، لإنهاء احتلال دولة فلسطين.

وخلال الاحتفال في العام الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، وجّه قادتنا نداء واضحا لحل الأزمة الفلسطينية. لا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي بعد الآن.

المرفق 24

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تود البرازيل أن تشكر تونس على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

يظل حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ذا أهمية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وبناء على الزخم الذي تولد عن توقيع اتفاقات أبراهام، نشجع الطرفين على استئناف المفاوضات والانخراط في جهود دبلوماسية جديدة ومبتكرة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة. وتكرر البرازيل دعمها للتوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إن تعزيز المؤسسات الفلسطينية خطوة حاسمة لتحقيق حل يقوم على أساس دولتين ديمقراطيتين وذات سيادة. ولذلك، نشيد بإعلان السلطة الفلسطينية عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في وقت لاحق من هذا العام.

وأحطنا علما أيضا بالنداء العاجل الذي وجهه المفوض العام لتوفير تمويل إضافي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). والبرازيل، بوصفها عضوا في لجنتها الاستشارية، تؤكد من جديد استعدادها للتعاون مع الوكالة، وفقا لقدراتها، كما فعلنا طوال عام 2020.

ما زال الصراع في سوريا يكبد خسائر متزايدة في الأرواح البشرية. وأكثر من 75 في المائة من السكان السوريين الآن في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، وفقا للتقرير الأخير عن الحالة الإنسانية العالمية. وتزداد الحالة سوءا بانتشار الوباء وآثاره على الرفاه الاقتصادي لأضعف فئات السكان. وبالنظر إلى هذا الواقع الكئيب، يجب متابعة الإعفاءات الإنسانية لأي برنامج للجزاءات يتعلق بسوريا عن كثب لضمان ألا تقوض إمكانية الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية. كما يجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، والامتثال للقانون الدولي الإنساني من بين الأولويات أيضا.

وتؤكد البرازيل مجددا دعمها للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، غير بيدرسن، في تيسير التوصل إلى حل للصراع من خلال تنفيذ القرار 2254 (2015). وقد أحطنا علماً بالجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية، المعقودة في وقت سابق من كانون الأول/ديسمبر، ونأمل أن يتمكن أعضاؤها من إحراز تقدم كبير في دورتهم المقبلة. ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة وتملكها وتقودها سوريا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على وحدة الأراضي السورية، هي وحدها التي ستحقق السلام الدائم وتخفف من معاناة الشعب السوري.

وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، تدين البرازيل بشدة الهجوم الذي وقع في عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر، واستهدف مجلس الوزراء الحكومي الذي شُكّل حديثا. إن إصابة وقتل المدنيين الأبرياء أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف ويجب وضع حد له.

وهذا الهجوم تذكرة مأساوية بضرورة إحراز تقدم في الطريق نحو السلام في اليمن. ونحث جميع الأطراف على نبذ تصعيد العنف والانخراط بحسن نية في محادثات مباشرة تحت قيادة المبعوث الخاص مارتن غريفيث، الذي يحظى بدعمنا بالكامل. إضافة إلى ذلك، ندعو الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، فضلا عن احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني.

وقد أحطنا علماً بقرار الولايات المتحدة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية. ونرحب بالتزام ذلك البلد بضمان استمرار المعونة الإنسانية والواردات التجارية دون عوائق.

وترحب البرازيل بالتقارب الذي طال السعي إليه بين قطر والمملكة العربية السعودية، حيث أعادتا فتح مجالهما الجوي وحدودهما في 4 كانون الثاني/يناير. وكانت هذه المناسبة بمثابة حل للأزمة الدبلوماسية بين بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما نشيد بجهود الكويت والولايات المتحدة في الوساطة في النزاع الذي دام ثلاث سنوات ونصف السنة.

وتتابع البرازيل عن كثب تطورات المحادثات بين الأطراف الليبية وتشيد بالمناقشات البناءة التي جرت في جنيف هذا الشهر في إطار منتدى الحوار السياسي الليبي. ونأمل أن يكون للتقدم على المسار السياسي أثر في الحالة في الميدان، مما يساعد على توطيد وقف دائم وشامل لإطلاق النار. كما أن حظر الأسلحة عنصر لا غنى عنه لتخفيف حدة النزاع، ونكرر دعوتنا إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

وإذ ننظر في الحالة في الشرق الأوسط، من الضروري أن نضع في اعتبارنا أن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في الأجل الطويل مترابطان ويعززان بعضهما بعضاً. وينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى دعم الحل السلمي للنزاعات بمبادرات لتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي، الذي يشكل عنصراً أساسياً في بناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الأقليات الدينية غالباً ما تتحمل وطأة العنف والاضطهاد، ولا سيما في أوقات النزاع. ولذلك ينبغي أن تظل حماية الحرية الدينية أولوية عليا، حتى تتمكن تلك المجتمعات من مواصلة العيش في بلدها وممارسة شعائرها بسلام وكرامة.

وأخيراً، وبعد ما يقرب من 10 سنوات، ومع بلوغ البرازيل نهاية فترة ترأست فيها القوة البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر مجلس الأمن وجميع الذين تعاونوا مع حفظة السلام البرازيليين خلال تلك الفترة. ولا تزال البرازيل مستعدة للمشاركة البنّاءة مع جميع شركائها في الجهود الرامية إلى تعزيز شرق أوسط أكثر سلاماً وازدهاراً.

المرفق 25

بيان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، شيخ نيانغ

اسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود في البداية أن أهنئ تونس على رئاستها القديرة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أشكر وزير الخارجية عثمان الجراندي على حضوره في جلسة اليوم كشهادة على دعم تونس الثابت للقضية الفلسطينية، بما في ذلك من خلال عضويتها في اللجنة.

وأود أن أعرب عن تقديري لوجود السيدة إينه إريكسن سوريد، وزيرة خارجية النرويج، والسيد رياض المالكي ،وزير خارجية دولة فلسطين في هذه المناقشة.

وتود اللجنة أن تهنئ أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند على شغل مقاعدها في المجلس، وتتمنى لها كل النجاح في ممارسة مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسّق الخاص السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط، على جهوده الدؤوبة والتزامه بتحقيق حل عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبالمثل، أرحب بالسيد تور وينيسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المعيّن حديثاً، والذي تتمنى له اللجنة النجاح في الوصول بعملية السلام إلى نهايتها المشروعة التي طال انتظارها، وهي السلام العادل الذي يكفل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال. ولن تتوانى اللجنة عن دعمها لمساعيه.

لقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى زيادة تقويض الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والسياسية الهشة أصلاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، وزاد من تعقيدها القيود التي تُعيق الحركة وإمكانية الوصول التي تفرضها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ عقود.

وعلى الرغم من هذه الجائحة، واصلت إسرائيل توسيع شبكة المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وبيت لحم وما حولها. ويتعلق الإعلان في الآونة الأخيرة ببناء ما يقرب من 800 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية وما يسمى بإضفاء الصفة التنظيمية بأثر رجعي بموجب القانون الإسرائيلي على بؤرتين استيطانيتين إضافيتين غير قانونيتين، وهما قراران شجبهما المجتمع الدولي على نطاق واسع. وهذا هو أول إعلان هذا العام لتعزيز المستوطنات غير القانونية، بعد سجل قياسي لحملة الاستيطان الإسرائيلية في عام 2020، كما تشهد بذلك تقارير منظمات مختلفة، بما في ذلك منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، فإن الطريق المفتوح حديثاً في منطقة القدس الذي يفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود على طول مساره، والذي أطلق عليه اسم "طريق الفصل العنصري" حتى من جانب وسائط الإعلام الإسرائيلية وجماعات حقوق الإنسان، يقدّم دليلاً أكبر على أن الضم لا يزال مطروحاً جداً عند حكومة إسرائيل ويجري متابعته باستمرار.

وأود أن أكرر التأكيد بأشد العبارات على أن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي، على النحو الذي أكده القرار 2334 (2016)، من بين قرارات عدة، وهو

يشكل عقبة في وجه السلام. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها وجميع تدابير الضم بحكم الأمر الواقع.

وتبرز اللجنة كذلك الفقرة 5 من القرار، التي تدعو الدول الأعضاء إلى التمييز، في تعاملاتها، بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويجب أن يشمل ذلك تعاملاتها فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية. وينطبق ذلك أيضاً على وضع العلامات على المنتجات الصادرة من المستوطنات الإسرائيلية.

ونظراً لأن جائحة مرض فيروس كورونا تؤثر على السكان المدنيين الفلسطينيين، فإن اللجنة تردد القلق الذي أعرب عنه الكثيرون بشأن الطريقة التي توفر بها السلطات الإسرائيلية لقاح كورونا، متجاهلةً التزاماتها بضمان الصحة العامة في الأرض المحتلة. وتدعو اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتثال الفوري لواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني وذلك بكفالة توفير اللقاحات للسكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك للسجناء والمعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

وفي غياب المساءلة، تواصل إسرائيل دون رادع اتخاذ تدابير للاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين ومبانيهم، فضلاً عن التشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين وعنف المستوطنين، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. وتدعو اللجنة إسرائيل والمجتمع الدولي إلى ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني والتمسك بها، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف في العيش في حرية وكرامة في دولة مستقلة وذات سيادة.

وتؤيد اللجنة الدعوة التي أطلقها رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية مجموعة رباعية موسعة معنية بالشرق الأوسط تتيح للجهات الفاعلة الإقليمية أن تسهم في النهوض بعملية السلام. وتدعو اللجنة الأمين العام إلى متابعة الطلب المقدم إليه لتيسير استئناف جهود المجموعة الرباعية لتحقيق هذه الغاية. وتكرر اللجنة أيضاً تأكيد أهمية دور الجمعية العامة ومجلس الأمن في تعزيز التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين، وتحث على التعبئة الجادة في هذا الصدد.

وتدعو اللجنة جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال انفرادية قد تعرض للخطر إمكانية استئناف عملية السلام. وينبغي للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يغتنموا الفرصة لإعادة الدخول في مفاوضات مجدية لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتشدد اللجنة على الدور المركزي لمبادرة السلام العربية، والخطط الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، والاجتماع الذي عقدته مؤخرا اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، فضلا عن الجهود التي تبذلها مصر وغيرها من الدول للدفع قدما بعملية المصالحة بين الفلسطينيين.

تنضم اللجنة إلى الأمين العام في الترحيب بالمرسوم الذي أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس مؤخرا بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ابتداء من أيار/مايو 2021، بوصفها وسيلة لتجديد الركائز الديمقراطية بطريقة تجسد وتنفذ أمل أجيال من الفلسطينيين في مستقبل عادل وسلمي ومزدهر.

وفي الوقت نفسه، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعاني من مشاكل مالية حادة، كما شهدنا في الأشهر الأخيرة عجزها عن دفع مرتبات الموظفين وعن تقديم الدعم الإنساني وسُبل العيش التي تمس الحاجة إليها بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المحتاجين، وما يتسبب به ذلك من قلق شديد في مجتمع اللاجئين. وتكرر اللجنة دعوتها إلى الدول الأعضاء للإبقاء على دعمها القوي للأونروا، والالتزام بمواصلة دعمها للوكالة لحشد التضامن الدولي مع اللاجئين الفلسطينيين بطريقة مستدامة وطويلة الأجل، ويمكن التنبؤ بها.

قبل انعقاد المؤتمر الدولي المقترح في وقت لاحق من عام 2021 لمناقشة واعتماد استراتيجية مستدامة للأونروا، ستعقد اللجنة في 23 شباط/فبراير اجتماعا افتراضيا مع المفوض العام للأونروا، السيد فيليب لازاريني، بهدف المساعدة في تعبئة التضامن الدولي مع اللاجئين الفلسطينيين ودعم الأونروا.

في عام 2021، ستواصل اللجنة العمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية بهدف الحصول على دعم أوسع للفرص الجديدة التي تنتظرها للنهوض بالقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، ستدعم اللجنة كل مبادرة ترمي إلى الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإيجاد حل عادل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تكفل وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على طول خطوط ما قبل عام 1967، وعلى أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

فلنحول المرحلة المأساوية التي نعيشها إلى لحظة تاريخية من العمل الجريء الذي يفضي بنا إلى الحل العادل المتمثل في تمكين الإسرائيليين والفلسطينيين من التمتع على أكمل وجه بحقوقهم الإنسانية والإمكانيات الهائلة من أجل مستقبل مشرق ومزدهر.

المرفق 26

بيان من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والمفتوحة في أوانها. أود أن أهنئ تونس على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير.

ترحب كوستاريكا بتعيين السيد تور فينيسلاند مؤخرا منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط والسيدة لين هاستينغس نائبة للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، حيث ستعمل أيضا بوصفها منسقة مقيمة للأمم المتحدة ومنسقة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأود أيضا أن أكرر دعم وفدي الكامل لهما في الاضطلاع بواجباتهما. وترحب كوستاريكا أيضا بالإعلان الذي صدر مؤخرا عن السلطة الفلسطينية بإجراء انتخابات عامة ورئاسية للمرة الأولى منذ 14 عاما، بدءا بالانتخابات التشريعية في 22 أيار/مايو. ومن نفس المنطلق، نحتفل بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية السودان، ومؤخراً بين إسرائيل والمملكة المغربية.

ومع ذلك، تود كوستاريكا أن تشدد على ثلاث نقاط.

كما ذكرنا سابقا في المجلس، نشعر بقلق عميق إزاء زيادة خطط الضم الإسرائيلية، والتوسع الاستيطاني، والهدم، وعمليات الاستيلاء والإخلاء. ونأسف للإعلان الصادر عن الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بشأن خطط لبناء ما يقرب من 800 منزل للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء البيانات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي تقر بأن عام 2020 هو ثاني أعلى معدل من حيث هدم المباني الفلسطينية منذ أن بدأ المكتب الاحتفاظ بهذه الإحصاءات في عام 2009. ونؤكد من جديد أن هذه المستوطنات وعمليات التوسع والهدم والمصادرة، كلها غير قانونية بموجب القانون الدولي. وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية، وتجميد عمليات الهدم والاستيلاء على المباني الفلسطينية.

فيما يتعلق بعملية التطعيم الجارية، نحث إسرائيل على ضمان الحصول السريع والعادل والمنصف على اللقاح لمن هم تحت احتلالها في الضفة الغربية وغزة. إذ أن الحق في الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، وإسرائيل، التي يُشاد بها بوصفها البلد الذي حقق حتى الآن أوسع عملية تطعيم تتناسب مع عدد سكانها، تقتضي أيضاً اتفاقية جنيف الرابعة الحفاظ على الخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن مصلحة الجميع ضمان تلبية احتياجات الذين لا يستطيعون شراء اللقاحات من السوق العالمية بشكل منصف وكافٍ.

أخيرا، نرحب بالاجتماع الذي عقدته مؤخرا مصر وفرنسا وألمانيا والأردن بهدف تنشيط عمل المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وتنشيط مفاوضات السلام الثنائية. تؤكد مجددا كوستاريكا أن الطريق الوحيد نحو التوصل إلى حل سلمي ومنصف للنزاع القائم منذ أمد طويل بين إسرائيل وفلسطين يتطلب إجراء حوار ومفاوضات مباشرة بين الطرفين على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والمعايير المتفق عليها دوليا، مع التسليم بأن الحل القائم على وجود دولتين شرط لا غنى عنه لإحلال السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

المرفق 27

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بيدرو لويس بيدروسو كويستا

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز.

في هذه المناقشة المفتوحة الأولى لعام 2021 بشأن الحالة في الشرق الأوسط، نكرر إدانة الهجمات التي شُنت على مطار عدن الدولي في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 30 مدنيا وإصابة عشرات الأشخاص الآخرين بجروح. ونعرب عن تعازينا الحارة لأسر الضحايا وأقاربهم.

نرحب بقرار قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر بتطبيع العلاقات فيما بينها.

أرغمتنا الجائحة على مواجهة واقع جديد يفرض تحديات هائلة على النُظم الصحية والاقتصادات ومجتمعاتنا بوجه عام. وتتطلب منا آثاره المتعددة اتخاذ إجراءات مشتركة من شأنها أن تُقدم التعاون والتضامن على الخلافات السياسية.

نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بلدان الشرق الأوسط ونحض على بذل جهود جادة لمنع أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة التدهور في الاستقرار والأمن في تلك المنطقة.

بينما تزيد الجائحة من تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني، تواصل إسرائيل احتلالها وسياساتها الرامية إلى ضم الأراضي، وتصعيدها للممارسات والتدابير غير القانونية والاستعمارية، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتواصل عمليات الهدم العقابية، ومصادرة موارد المؤسسات الفلسطينية، والتشريد القسري لمئات المدنيين، وفرض حصارها على قطاع غزة.

من المقلق أنه طُويت سنة أخرى من دون قيام مجلس الأمن بعمل ينهي العدوان العسكري الإسرائيلي واحتلال الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفقا لقراره 2334 (2016)؛ بينما تقوم إسرائيل، مع الإفلات من العقاب، بتعزيز سياستها المتمثلة في التوسع الاستيطاني غير المشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتهدد بضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن ومناطق أخرى في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى الاضطلاع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، والمطالبة بوقف إسرائيل الفوري والكامل لجميع سياساتها وممارساتها الاستعمارية.

ونؤكد من جديد دعمنا غير المحدود لحل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والذي يمكِّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ويضمن حق العودة للاجئين.

ونعرب عن تضامننا الثابت مع حكومة وشعب فلسطين، ودعمنا لانضمام فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. كما نؤيد مبادرة الرئيس الفلسطيني لعقد مؤتمر دولي للسلام.

ونأسف للحالة غير المستقرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نتيجة لسحب الدعم المالي للولايات المتحدة.

إن الأعمال العدوانية والأحادية وغير المبررة التي تقوم بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تنتهك بشدة المصالح المشروعة للدول العربية والإسلامية وتؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة.

إننا نكرر رفضنا لما يسمى "صفقة القرن" التي وضعتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، والتي تتجاهل حل الدولتين الذي أيدته تاريخيا الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية.

إن القرار الأحادي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في تلك المدينة وعدم احترام مركزها التاريخي، علاوة على قرارها الخاص بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، يشكلان انتهاكين صارخين لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو مرة أخرى إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة.

ونقر بدعمنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ورفضنا انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وكذلك محاولاتها لتجاهل صلاحية القرار 2231 (2015)، الذي أيد الخطة.

ونؤيد السعي إلى إيجاد حل سلمي تفاوضي للحالة المفروضة على سورية، من دون تدخل أجنبي وباحترام كامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونؤكد من جديد إدانتنا القوية للجزاءات الأمريكية على سورية وتنفيذ قانون قيصر، الذي يعيق إعادة إعمار ذلك البلد، لا سيما في خضم السيناريو المعقد لكوفيد-19، وينتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان الخاصة بالشعب السوري.

ومن غير المقبول أن تعاني بعض البلدان من تطبيق تدابير قسرية تعسفية انفرادية، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وندعو إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط لتلك التدابير التعسفية وغير القانونية المفروضة على الدول ذات السيادة. إن تطبيقها في المرحلة الراهنة يفضي إلى خلق صعوبات إضافية لمواجهة الجائحة في البلدان التي تُسن التدابير ضدها.

ولا يزال الدفاع عن الحق في السلام يشكل أولوية قصوى بالنسبة لكوبا. نحن نؤيد النداء العاجل الذي أطلقه الأمين العام لإنهاء الصراعات المسلحة والأعمال العدائية وآفة الحرب وبدلا من ذلك إتاحة الفرص للدبلوماسية والتعاون. يجب أن تتوقف جميع الحروب، بما فيها الحروب غير التقليدية وما تُسمى بالحروب منخفضة الحدة.

إن من واجب جميع الدول أن تتمسك بتعددية الأطراف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

المرفق 28

بيان من البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود في البداية أن أهنئ تونس على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2021.

تخاطب إكوادور المجلس لتكرر تأكيد موقفها من قضية فلسطين، ولتؤكد من جديد تضامنها مع فلسطين وتعيد تأكيد التزامها بتخفيف حدة الحالة الصعبة التي يواجهها شعبها، والذي لن يتحقق إلا بحل سياسي وسلمي ونهائي وعادل للطرفين، على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، داخل حدود عام 1967 المعترف بها.

إن هذه المناقشة الأولى لهذا العام بشأن القضية الفلسطينية تقترن بخبر مثير للقلق – فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن عمليات الهدم مستمرة بمستويات تنذر بالخطر. إن خطر جائحة فيروس كورونا يفاقم عواقب تدمير الممتلكات، بما فيها المنازل وملاجئ الحيوانات والمراحيض والألواح الشمسية، التي تعد أساسية لسبل العيش ورفاه وكرامة أفراد المجتمع المحلي.

وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يرفض أي نوع من سياسات الاستيطان غير القانونية، ولا سيما عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك منشآت المياه والصرف الصحي والمساعدة الإنسانية، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم هدم 689 بناية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أي أكثر من أية سنة كاملة منذ عام 2016، مما أدى إلى تشريد 869 فلسطينيا. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

علاوة على ذلك، ترفض إكوادور أي نوع من التحريض على العنف، الذي يبعد الطرفين عن الحل. ونكرر النداء الذي وجهه القرار 2334 (2016) إلى الطرفين بالحفاظ على الهدوء وضبط النفس والتصرف وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء تدابير الضم التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتؤثر بشكل خطير على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وتهدد آفاق استئناف المفاوضات.

وندعو جميع الأطراف إلى بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية وتكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط من دون إبطاء.

وأخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يكفل التنفيذ الفعال للقرار 2532 (2020) ووقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ووقف العنف.

المرفق 29

بيان من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنئة بتولي تونس الشقيقة رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير الجاري، وأثمن جهودكم في قيادة أعمال المجلس في ظل التحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي من جراء تداعيات جائحة الكورونا.

كما أتوجه بالشكر للإحاطة المقدمة من السيد تور فينسلاند منسق عملية السلام في الشرق الأوسط، متمنياً له التوفيق في مهام منصبه الجديد، وأعرب عن تقدير مصر للجهود التي بذلها خلفه السيد نيكولاي ملادينوف على مدار نحو خمس سنوات من أجل تسوية القضية الفلسطينية وإحلال السلام في الشرق الأوسط. وتقدر مصر الجهود التي بذلها سلفه نيكولاي ملادينوف على مدى خمس سنوات من أجل تسوية القضية الفلسطينية وإحلال السلام في الشرق الأوسط.

وأعرب كذلك عن تضامن مصر مع بيانات كل من حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعتين العربية والإسلامية في هذا الصدد.

إننا إذ نستهل هذا العام بعقد أولى المناقشات المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، خاصة القضية الفلسطينية، ما تزال المنطقة تعاني من تداعيات العديد من الأزمات التي ألمت بها خلال العقد الماضي، بالإضافة إلى ما كانت تواجهه من أزمات مزمنة أدت إلى غياب الأمن والاستقرار فيها. وقد مثلت جائحة فيروس الكورونا والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الناتجة عنها عاملا إضافيا في تدهور الحالة الإنسانية، وتعميق الأزمات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل ما شهدته الأزمات الأخيرة على مدار العقد الماضي من حالات نزوح ولجوء لأعداد كبيرة من المواطنين العرب، مما ضاعف معاناة تلك الشعوب في ظل جائحة فيروس كورونا.

لقد أكدت مصر دوما أن الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدار العقد الماضي لا يجب أن تصرف انتباهنا عن القضية المركزية التي تشكّل جوهر الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وهي القضية الفلسطينية، التي طالما تمسكت بها الشعوب العربية – ولا تزال – على مدار أجيال، متطلعة إلى ذلك اليوم الذي تُحرر فيه كافة الأراضي العربية التي احتلت عام 1967، سواء في فلسطين أو الجولان السوري المحتل.

وعلى الرغم من استمرار متابعة مجلس الأمن لتطورات القضية الفلسطينية، فإن القضية قد شهدت تراجعا كبيرا دون أن تنجح الجهود الدولية في وقف التدهور الحاصل على الأرض، حيث تواصلت وتزايدت وتيرة الممارسات الإسرائيلية في مجال النشاط الاستيطاني من خلال الإعلان عن بناء الآلاف من الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية، التي ستسهم في عزل مدينة القدس الشريف عن الضفة الغربية وتقويض فرص تنفيذ حل الدولتين، بجانب كونها مخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار مجلس الأمن 2334 (2016). هذا علاوة على أن تلك المشروعات الاستيطانية تمثل فرضا للأمر الواقع وتنفيذا ضمنيا لخطة الضم الإسرائيلية التي سبق أن عارضتها مصر والمجتمع الدولي بأكمله.

واستمرت أيضا ممارسات السلطة القائمة بالاحتلال في مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وطرد الفلسطينيين وهدم منازلهم، بالإضافة إلى انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. ولم تسلم الأماكن المقدسة في القدس من تلك الممارسات، حيث تواصلت الاقتحامات والانتهاكات الإسرائيلية للحرم الشريف على الرغم مما يمثله الحرم الشريف من أهمية خاصة لدى المسلمين في كافة أرجاء العالم. ومن هنا تؤكد مصر رفضها التام لأي محاولات لتهويد القدس وتدعم جهود الوصاية الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة للحفاظ على الوضع التاريخي القائم في القدس الشريف.

إن السبيل الوحيد للخروج من الوضع الحالي المتدهور هو استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تحت إشراف المجموعة الرباعية، وهو ما يتوافق مع مبادرة الرئيس عباس بعقد مؤتمر دولي للسلام، بحيث تستند المفاوضات على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها ومقررات الشرعية الدولية ذات الصلة، التي تؤكد جميعها على حق الشعب الفلسطيني في استقلال دولته على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وترى مصر أنه من الضروري العمل على دعم الشعب الفلسطيني وتهيئة الأجواء الملائمة لاستئناف المفاوضات بين الجانبين من خلال اتخاذ خطوات عملية على الأرض تسهم في رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، خاصة في المجال الإنساني، وعلى ضوء التداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا، فضلا عن رفع الحصار المفروض على قطاع غزة. ومن المهم أيضا أن تدعم الدول المانحة عمل وكالة الأونروا حتى يتسنى لها مواجهة أزمتها المالية وتنفيذ ولايتها بصورة كاملة في ظل دورها الهام والحيوي في دعم اللاجئين الفلسطينيين. وستواصل مصر اتصالاتها مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وكافة الشركاء الإقليميين والدوليين، خاصة دول ما يسمى بصيغة ميونيخ لدعم جهود المجموعة الرباعية الرامية لاستئناف المفاوضات.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أرحب بصدور المرسوم الرئاسي الخاص بعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية وتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وما يمثله ذلك من خطوة هامة على صعيد دعم مؤسسات الدولة الفلسطينية وتحقيق المصالحة الوطنية التي تواصل مصر بذل الجهود لتحقيقها.

وتؤيد مصر نداءات التوصل لوقف شامل لإطلاق النار، بما في ذلك النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة، لتمكين شعوب المنطقة من مواجهة التحديات الجسيمة التي فرضتها ظروف الجائحة الحالية والتمهيد لبدء عمليات سياسية شاملة تستند للمرجعيات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتسوية نزاعات المنطقة التي طال أمدها، على أن تضمن الأمم المتحدة أن تكون جهود التسوية السلمية للأزمات في سوريا واليمن بقيادة شعبي الدولتين دون تدخلات من أطراف خارجية، مع الحفاظ على سيادة واستقلال هاتين الدولتين الشقيقتين ووحدة شعبيهما وسلامة أراضيهما.

وتدعم مصر أيضا جهود المبعوثين الخاصين للأمين العام لكل من سوريا واليمن لعملهما على دفع مسار التسوية السياسية والتوصل لوقف شامل لإطلاق النار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتؤكد مصر ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر فاعلية في الدفع بجهود التسوية السياسية لتلك الأزمات، بما يسهم في توفير الظروف الملائمة لعودة اللاجئين بشكل طوعي وآمن.

وفي هذا السياق، ترحب مصر بإجراءات تنفيذ اتفاق الرياض والنجاح في تشكيل حكومة جديدة في اليمن، وتدين المحاولة الإرهابية الآثمة التي استهدفت مطار عدن لمحاولة الحيلولة دون قيام تلك الحكومة بتنفيذ مهمتها التاريخية من داخل أراضي اليمن.

وتعرب مصر مجددا عن قلقها البالغ إزاء الاستنتاجات الخطيرة التي تضمنها التقرير التاسع للأمين العام الصادر في حزيران/يونيه الماضي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (S/2020/531)، حول التحقق من منشأ الأسلحة المهربة التي ضُبطت في طريقها إلى اليمن، ومنشأ الصواريخ والطائرات المُسيرة التي استخدمت في الهجمات التي استهدفت منشآت حيوية بالمملكة العربية السعودية العام الماضي. وتحذر مصر أيضا من استمرار عمليات استهداف السفن وتهديد حرية الملاحة الدولية.

وتواصل مصر دعم كافة جهود التسوية السياسية في ليبيا التي تهدف لاستعادة السلام والاستقرار وتحقيق الرخاء الذي يستحقه الشعب الليبي الشقيق، وتؤكد ضرورة اضطلاع الليبيين أنفسهم بالمسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، ترحب مصر بتعيين السيد يان كوبيتش مبعوثا خاصا للأمين العام لليبيا مؤخرا، وتتمنى له كل التوفيق في قيادة الجهود الأممية بالملف الليبي في الفترة المقبلة، وتعرب عن استعدادها التام لتقديم كل الدعم اللازم لإنجاح مهمته. وتؤكد مصر انحيازها التام للشعب الليبي، وانفتاحها على التشاور مع ممثلي كافة الأقاليم الليبية لمساعدة الشعب الليبي على تحقيق السلام المنشود، وتغليب المصلحة الوطنية الليبية على المصالح السياسية الضيقة لبعض الفصائل. وتتابع مصر باهتمام مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي، بما في ذلك آلية اختيار السلطة التنفيذية المؤقتة، وتتطلع لنجاح الفترة الانتقالية إلى حين عقد الانتخابات الليبية في كانون الأول/ديسمبر 2021.

وتدعم مصر كذلك اتفاق وقف إطلاق النار الذي ساهمت في التوصل إليه مؤخرا من خلال اجتماع الغردقة الذي جمع ممثلي اللجنة العسكرية المشتركة الليبية قبل اجتماعها لاحقا في جنيف لإقرار الاتفاق. وتتطلع مصر لتنفيذ كل بنود الاتفاق، وفي مقدمتها خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية احتراما لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

وأخيرا، تجدد مصر تأكيدها على أهمية مواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي في ليبيا حفاظا على مقدرات الشعب الليبي وضمانا للتوزيع العادل للثروات الليبية على كافة ربوع البلد ومنع تسربها لغير أوجه صرفها المفترضة. وتسعى مصر بقوة لإنجاح تلك الجهود من خلال رئاستها المشتركة للفريق العامل الاقتصادي التابع للجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين، فضلا عن دعم الدور الذي تضطلع به لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبيين في هذا الصدد.

إننا نتطلع مع مطلع هذا العام إلى أن يعم السلام منطقتنا، وتتحقق تطلعات شعوب المنطقة في العيش بأمن وسلام واستقرار، بالإضافة إلى توجيه الجهود نحو بناء غد أفضل للأجيال المقبلة.

المرفق 30

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي.

لا يزال الاتحاد الأوروبي متحدا في التزامه بتحقيق حل الدولتين الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة والسيادة وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 ويحل جميع قضايا الوضع الدائم من أجل إنهاء النزاع.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم كلا الطرفين في الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات مجدية بشأن جميع قضايا الوضع النهائي من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل بنشاط، وعلى أساس ثنائي أيضا، لدعم جميع الجهود الرامية إلى المساعدة على استئناف مفاوضات مجدية بين الطرفين مع إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم أعضاء المجموعة الرباعية والشركاء في المنطقة، ولا سيما الأردن ومصر، اللذين اجتمعا مؤخرا مع فرنسا وألمانيا في القاهرة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين السيد تور فينيسلاند منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط ويتطلع إلى العمل معه ودعمه في أداء ولايته، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن امتنانه للسيد نيكولاي ملادينوف على جهوده الدؤوبة في منصب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على مدى السنوات الماضية.

لقد رحب الاتحاد الأوروبي بإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعدد من الدول في الأشهر الأخيرة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن تلك التطورات تمثل إسهاما إيجابيا في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ويشكل التزام إسرائيل بتعليق خطط الضم من جانب واحد لمناطق من الأرض الفلسطينية المحتلة خطوة إيجابية. وينبغي تجنب أي قرار انفرادي يقوض التوصل إلى حل دائم متفق عليه. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن أي ضم سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

ويعارض الاتحاد الأوروبي بشدة جميع الإجراءات التي تقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين ويحث كلا الجانبين على أن يبديا، من خلال السياسات والإجراءات، التزاماً حقيقياً بحل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وإيجاد طريق للعودة إلى مفاوضات مجدية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي، والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل عمليات الهدم والمصادرة، بما في ذلك الهياكل الإنسانية والمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي وعمليات الإخلاء والنقل القسري. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى وقف أعمال التوسع الاستيطاني والهدم المستمرة في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في المناطق الحساسة، مثل هار حوما وجفعات هماتوس والمنطقة E-1، والتي تهدد بشكل خطير حل الدولتين. إن أي أنشطة استيطانية في القدس الشرقية تشكل تهديدا خطيرا لإمكانية جعل القدس عاصمة للدولتين في المستقبل.

ولا يزال العنف والخسائر في الأرواح البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل مصدر قلق بالغ للاتحاد الأوروبي. ولا يزال السكان الفلسطينيون يواجهون انتهاكات وتجاوزات متكررة لحقوق الإنسان.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أهمية العمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني من دون عوائق، سواء في إسرائيل أو في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا يزال تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في قطاع غزة يشكل مصدر قلق بالغ، ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء الإغلاق؛ والفتح الكامل للمعابر مع معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية؛ ووصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني دون عوائق.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة عمليات إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة وغيرها من الهجمات من قطاع غزة والتي تستهدف المدنيين في إسرائيل، فضلا عن الهجمات الإرهابية وأي شكل آخر من أشكال العنف، بما في ذلك استمرار الاتجاه التصاعدي للحوادث المتصلة بالمستوطنين والتحريض من جانب جميع الأطراف. وبينما يذُكر الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في الدفاع عن مصالحها الأمنية المشروعة، إلا أنه يتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تفي تماماً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة التي تشهد تفشي جائحة فيروس كورونا، بما في ذلك ما يتعلق بالمحتجزين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

لقد تم حل المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر 2018. إن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية قوية وشاملة للجميع تقوم بمهامها وتخضع للمساءلة، على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، أمر ذو أهمية حيوية لحل الدولتين. وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمرسوم الذي أصدره الرئيس عباس مؤخرا بشأن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الأشهر المقبلة، بدءا بالانتخابات التشريعية في 22 أيار/مايو. وهذا تطور هام لأن المؤسسات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية والخاضعة للمساءلة أساسية لكي يقرر الفلسطينيون مصيرهم ويبنون دولتهم. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام القاطع بالمبادئ الديمقراطية قبل الانتخابات. والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة لدعم العملية الانتخابية. كما يدعو الاتحاد الأوروبي السلطات الإسرائيلية إلى تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن الحل الدائم للنزاع يجب أن يتحقق على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا، وبما يمكن من تعايش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة والقابلة للحياة جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه الأساسي بأمن إسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة في المنطقة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تقديره العميق والصادق لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وموظفيها المتفانين الذين يعملون في سياق بالغ الصعوبة والتحدي. إن الأونروا جهة أساسية لتوفير الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وهي قوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي، تظل الأونروا حاسمة الأهمية لتوفير الحماية والخدمات الأساسية الضرورية للاجئين الفلسطينيين وسنواصل دعمها في جميع ميادين عملها، بما في ذلك في القدس الشرقية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدعم المالي الإضافي الذي قدمته الجهات المانحة الأخرى والجديدة، ويدعو جميع الشركاء إلى زيادة تبرعاتهم للأونروا.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة في سورية.

بعد عقد من النزاع، لا يزال العنف وعدم الاستقرار في سورية يسببان معاناة هائلة ولا يزال الملايين مشردين. ولا تزال انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف، ولا سيما من قبل النظام السوري وحلفائه، مستمرة.

ولا تزال للأزمة تداعيات عميقة على الاستقرار العام في المنطقة بأسرها. ويستمر الدمار البشري الذي لحق بالبلد. ويزيد الإجهاد الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خطورة الحالة.

ولا يزال الوضع هشاً في الشمال الغربي. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار الحالي من أجل كفالة حماية المدنيين في الميدان ومن الغارات الجوية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوة النظام السوري وحلفائه إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما الوقف الدائم للغارات الجوية وأعمال القصف العشوائية للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما أيضا مع القلق باستمرار انعدام الأمن في شمال شرق سورية ويكرر دعوته إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقا للقرار 2254 (2015).

ويصر الاتحاد الأوروبي كذلك على ضرورة أن يتعاون النظام السوري تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تحقيقاتها في استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، ويأسف لعدم تعاون النظام السوري كما يتضح من تقرير المدير العام للمنظمة الصادر في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020 عقب قرار المجلس التنفيذي الصادر في تموز/يوليه 2020. وكما حدد في ذلك القرار، سيكون من واجب مؤتمر الدول الأطراف الآن أن يقرر بشأن مسار إضافي للعمل. ونرحب بمشروع القرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها" وندعو جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بمسؤوليتها ودعم مصداقية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فاحترام القانون الدولي الإنساني يجب ضمانه في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. ونعيد التأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك للقانون الدولي وغير مقبول في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف وأن الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية يجب ألا يسمح بولن يُسمح به.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي رحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في 11 تموز/يوليه 2020 بتمديد الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى المحتاجين في سورية لمدة 12 شهرا أخرى (القرار 2533 (2020))، فإن الإذن بنقطة عبور واحدة فقط في الشمال الغربي أمر مخيب للآمال. وسيكون تجديد قرار مجلس الأمن بشأن الإذن بتقديم المساعدة عبر الحدود في تموز/يوليه 2021 أمرا في غاية الأهمية. ويواصل الاتحاد الأوروبي مطالبة جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري، بالسماح بوصول القوافل الإنسانية والجهات الإنسانية الفاعلة إلى السكان السوريين المحتاجين في جميع أنحاء سورية بأمان ومن دون عوائق.

إن تركيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي وفاعل مهم للغاية في الأزمة السورية والمنطقة. فيجب معالجة مخاوف تركيا الأمنية في شمال شرق سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، لا بالعمل العسكري، ووفقا للقانون الدولي الإنساني.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ويذكر بأن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالا سياسيا حقيقيا وفقا للقرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق) الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة.

ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ففي غياب سبل للعدالة الدولية، تمثل الملاحقة القضائية لجرائم الحرب في إطار الولاية القضائية الوطنية حيثما أمكن، على سبيل المثال في ألمانيا، ومبادرة هولندا للاحتجاج بمسؤولية سورية عن انتهاكات حقوق الإنسان، إسهاما هاما في ضمان العدالة. وعلاوة على ذلك، سنواصل دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسورية. ويرحب الاتحاد الأوروبي كذلك بتقرير لجنة التحقيق ويعرب عن قلقه إزاء النتائج التي توصل إليها التقرير.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن، وقد رحب بإنشاء اللجنة الدستورية بقيادة سورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد جرت جولة رابعة من المحادثات في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي على الرغم من التحديات تفرضها جائحة كوفيد-19. ومما يطمئن الاتحاد الأوروبي أن الطرفين اتفقا على الاجتماع هذا الأسبوع في جولة خامسة. ويحث الاتحاد الأوروبي النظام السوري على الانخراط في عمل اللجنة بحسن نية وبهدف إحراز تقدم عاجل وملموس بشأن الإصلاح الدستوري. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد ضرورة تنفيذ جميع عناصر القرار 2254 (2015)، بما في ذلك مسألة المحتجزين والمفقودين، وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين والمشردين داخليا، يواصل الاتحاد الأوروبي الإعراب عن قلقه الشديد إزاء التقارير التي تفيد بوجود هندسة اجتماعية وديموغرافية في جميع المناطق في جميع أنحاء سورية وموجات جماعية من التشريد في أجزاء من الشمال الغربي والشمال الشرقي. ويصر الاتحاد الأوروبي على أنه لا يمكن تشجيع عودتهم إلى أماكنهم الأصلية إلا إذا كان بالإمكان أن يتم ذلك بطريقة آمنة وطوعية وكريمة، وفقا للمعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووفقا للقانون الدولي. فيجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والتشرد بتنفيذ القرار 2254 (2015).

ولن يكون الاتحاد الأوروبي مستعدا للمساعدة في إعادة إعمار سورية، تمشيا مع استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي، إلا عندما يكون الانتقال السياسي المتكامل والحقيقي والشامل، في إطار القرار 2254 (2015) وعملية جنيف، جاريا على قدم وساق.

المرفق 31

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أشارك الآخرين في تهنئة السيد تور فينيسلاند على تعيينه منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأرجو له كل النجاح في إنجاز مهمته وأؤكد له دعمنا. كما أعرب عن تقديري للمنسق الخاص والأمين العام لجامعة الدول العربية على إحاطتيهما. وللأسف نظل نسمع، من خلال إحاطتيهما، عن تقارير مروعة من الميدان. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط وجيهة.

أولا، يجب أن تتوقف جميع أشكال العنف والاستفزاز وتوسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويفزع وفد بلدي استمرار الأعمال الاستفزازية والعنف ضد المدنيين الفلسطينيين، فضلا عن عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل والمدارس والهياكل الأساسية المتصلة بسبل العيش من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. وتدين إندونيسيا العنف بجميع أنواعه وتحث على وضع حد لتلك الحلقة المفرغة من العنف والاستفزاز.

وعلاوة على ذلك، واصلت السلطات الإسرائيلية مرة أخرى سلوكها في طريق ارتكاب الانتهاكات وتجاهلها التام للقانون الدولي بالموافقة على توسيع آخر غير قانوني للمستوطنات. إننا نطالب السلطات الإسرائيلية بأن تتراجع عن هذه القرارات وأن توقف فورا جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية. كما نواصل حث المجتمع الدولي على إعادة تأكيد عدم شرعية المستوطنات. فهذه المستوطنات غير قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

ثانيا، هناك حاجة إلى توفير لقاح ضد فيروس كورونا للسكان الفلسطينيين. إننا نحث السلطات الإسرائيلية على وقف توزيعها التمييزي وغير المتكافئ للقاحات، الذي استبعد ملايين الفلسطينيين من الحصول عليها. ونطالب إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بالوفاء بالتزامها بموجب القانون الدولي بحماية أرواح وسلامة السكان الفلسطينيين بتوفير هذا اللقاح الذي تمس الحاجة إليه.

وكذلك نحث المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الصحة العالمية، على مواصلة تقديم دعمه للفلسطينيين وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وتناشد إندونيسيا المجتمع الدولي مرة أخرى في ذلك الصدد أن يقدم دعمه الكامل لعمل الأونروا الحيوي في الخطوط الأمامية للأزمة بتوفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ثالثا وأخيرا، أود أن أتطرق إلى دعمنا لإجراء انتخابات ناجحة. فإندونيسيا ترحب بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس محمود عباس مؤخرا بشأن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ابتداء من أيار/مايو من هذا العام.

ونعرب عن دعمنا للجهود الرامية إلى كفالة نجاح الانتخابات، ونشاطر الأمين العام رأيه بأن تلك الانتخابات ستكون خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية وإعطاء شرعية جديدة للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك برلمان وحكومة منتخبين ديمقراطيا في فلسطين.

ونظل نأمل فيما يتعلق بمواصلة محادثات المصالحة الفلسطينية، ونشدد على أهمية الوحدة داخل فلسطين لتهيئة بيئة مؤاتية وشاملة لعملية السلام.

وفي الختام، نحث مرة أخرى السلطة القائمة بالاحتلال على التقيد بالقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو المجتمع الدولي إلى المطالبة بالمساءلة وضمان أن تكون هناك عواقب لأي انتهاكات ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. إن دعم إندونيسيا للقضية الفلسطينية ثابت وهو جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية. ونؤكد على النضال الفلسطيني من أجل إقامة دولة مستقلة متصلة الأراضي داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى لأعضاء المجلس أن إندونيسيا ستظل ثابتة لا تلين في دعمها للقضية الفلسطينية.

المرفق 32

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

لقد أنهى الفلسطينيون عام 2020 بينما استمر احتلال أراضيهم وأعمال العنف الوحشية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. ولم يكن قتل أكثر من 70 فلسطينيا، من بينهم نحو 20 طفلا وامرأة، وإصابة أكثر من 740 6 آخرين، من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، وهدم أو الاستيلاء على أكثر من 590 مبنى فلسطينيا، فضلا عن تشريد ما يقرب من 690 شخصا، سوى غيض من فيض قمع القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في عام 2020. وواصلت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وأعلنت سياستها غير القانونية بضم أجزاء أخرى من فلسطين، فضلا عن الإبقاء على الحصار اللاإنساني لقطاع غزة.

وفي عام 2020، أصبحت محنة الفلسطينيين ومعاناتهم متعددة الأوجه، وتفاقمت أكثر نتيجة لجائحة فيروس كورونا. كما واصل النظام الإسرائيلي مغامرته العسكرية وممارساته المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك غزو بعض بلدان المنطقة، وخاصة سوريا. كما واصلت تهديداتها الصريحة والمتكررة للدول الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت السلطة القائمة بالاحتلال عام 2021 بجولة جديدة من الأعمال الوحشية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك عرقلة حصول الفلسطينيين على اللقاحات المضادة لـ COVID-19، فضلا عن أنشطتها التخريبية في المنطقة.

وجميع هذه السياسات والممارسات تتعارض مع المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي، وتشكل انتهاكا صارخا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية، باعتبارها أطول أزمة في العالم، كانت على رأس جدول أعمال كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ إنشاء الأمم المتحدة، لم يتمكن مجلس الأمن خلال السنوات الـ 75 الماضية من إنهاء احتلال فلسطين الذي دام عقودا، أو حماية الحقوق الأساسية لملايين الفلسطينيين المضطهدين في الداخل والخارج، أو مواجهة نظام احتلال ارتكب بلا خجل جميع الجرائم الدولية الأساسية الأربع، ليس مرة واحدة بل عدة مرات.

ومن نافلة القول إن السبب وراء عدم قيام المجلس بواجباته هو قيام الولايات المتحدة بحماية النظام الإسرائيلي بشكل كامل ومنهجي، في انتهاك للقانون الدولي ومبادئ الإنسانية والأخلاق. إن تقاعس مجلس الأمن الذي دام عقودا من الزمن قد شجع النظام الإسرائيلي على الاستمرار بوقاحة في جميع أفعاله غير المشروعة وممارساته غير الإنسانية مع الإفلات التام من العقاب، ومن الأمثلة على ذلك قتل نحو 000 100 فلسطيني وعربي منذ عام 1948 وحتى يومنا هذا، كما أعلن مؤخرا رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالمثل، سعى النظام الإسرائيلي خلال الفترة نفسها إلى التطهير العرقي المنهجي والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين، والتهويد المكثف والممنهج لفلسطين، لا سيما عن طريق تغيير التكوين الديمغرافي والهوية الإسلامية والعربية للقدس الشريف، والمصادرة الممنهجة للأراضي وهدم منازل الفلسطينيين. والقائمة تطول وتطول.

إن تقاعس الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، قد أدى إلى تآكل الثقة في المجلس بشكل خطير وإلى أزمة في مصداقية هذه الهيئة وشرعيتها. ولا يمكن لهذا

التقاعس أن يستمر إلى ما لا نهاية، وبالتالي يجب أن ينتهي. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد، ويجب أن يتصرف بحزم في حل قضية فلسطين وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يبذل كل ما في وسعه لمعالجة هذه الأزمة والحيلولة دون زيادة تدهورها وعواقبها السلبية على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب إجبار الولايات المتحدة على وضع حد لسياستها غير المسؤولة المتمثلة في دعم الأعمال غير القانونية للنظام الإسرائيلي بلا تحفظ، وحماية إسرائيل بشكل كامل ومنهجي من انتقادات مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، يجب إجبار النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل وأجزاء من لبنان، ووقف جميع أنشطته المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الانتهاك الممنهج لسيادة سوريا ولبنان. ويجب أيضا إجبار النظام الإسرائيلي على وضع حد لاستمراره في بناء المستوطنات وتوسيعها، وكذلك الحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة.

وأود أن أؤكد مجددا أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني والإعمال الكامل لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه الأصيل في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في جميع أنحاء فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

واليوم، قدم ممثل النظام الإسرائيلي ادعاءات لا أساس لها بشأن برنامج إيران النووي، وحاول بصورة يائسة، من خلال بعض الافتراءات، تصوير أنشطتها النووية السلمية على أنها تهديد. وهذا ليس إلا لصرف الانتباه بعيدا عن تطوير إسرائيل لمئات الأسلحة النووية التي لا تزال تهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها.

وبالمثل، نشير إلى أن النظام الإسرائيلي، خلال السنوات الخمس الماضية، وفي انتهاك واضح للقرار 2231 (2015)، لم يدخر جهدا ولم يفوت فرصة لتدمير خطة العمل الشاملة المشتركة. إن الخداع وتقمص دور الضحية عناصر ملهمة في سياسة إسرائيل الخارجية، التي تنتهجها للتغطية على قمعها وجرائمها ضد الفلسطينيين، فضلا عن سياساتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة. ولذلك، يجب على مجلس الأمن أن يكون متيقظا إزاء سوء نية النظام الإسرائيلي وحملته الإعلامية المضللة.

وفي الوقت نفسه، نحتفظ بحقنا الأصيل في الدفاع عن النفس والرد بقوة على أي تهديد، بما في ذلك تهديدات ممثل النظام الإسرائيلي اليوم، في انتهاك واضح للفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتطلب من مجلس الأمن مساءلة ذلك النظام عن هذه التهديدات.

المرفق 33

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكان كيميهيرو

أود أن أبدأ بتهنئة السيد ملادينوف على إتمام مهمته كمنسق خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وكان لليابان شرف العمل معه عن كثب، وهي تقدر كثيرا تفانيه من أجل تحقيق السلام في المنطقة. وأود أيضا أن أرحب بتعيين السيد وينيسلاند منسقا خاصا جديدا، وأتطلع إلى العمل معه.

بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان بدعم حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وفي حين أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية، مثل استئناف التعاون المالي بين الجانبين، فإن الحالة على أرض الواقع لا تزال تبعث على القلق. تواصل حكومة إسرائيل أنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك إعلان مناقصة لبناء المستوطنات لنحو 200 1 وحدة سكنية في القدس الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والقرار الذي اتخذ في كانون الثاني/يناير بالمضي قدماً بخطط لإقامة نحو 800 وحدة استيطانية تقع معظمها في عمق الضفة الغربية المحتلة. وتعرب اليابان عن بالغ أسفها لاستمرار أنشطة الاستيطان التي تقوم بها حكومة إسرائيل بالرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان، لتجميد هذه الأنشطة. إن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. وتكرر اليابان دعوتها إلى حكومة إسرائيل بأن تجمد هذه الأنشطة بالكامل.

كما أن المصالحة الداخلية الفلسطينية أمر حتمي لتحقيق حل الدولتين. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالمرسوم الرئاسي المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير بإجراء سلسلة من الانتخابات في فلسطين. وتعتقد اليابان أن إجراء تلك الانتخابات سيكون خطوة هامة نحو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة في المستقبل. إن المشاركة الإيجابية من جانب جميع الأطراف المعنية، بما فيها الفصائل الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، أمر أساسي لنجاح الانتخابات. ويحدو اليابان أمل كبير في أن تجري انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع تشمل تصويت الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والقدس الشرقية. وتواصل اليابان دعمها لفلسطين في سعيها لتحقيق الوحدة من خلال تلك الانتخابات، وسنواصل المشاركة البناءة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

لا تزال جائحة فيروس كورونا تشكل مخاطر جسيمة على الأمن البشري، مما يهدد بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم في جميع أنحاء العالم. وفلسطين ليست استثناء، فهذه الجائحة تضيف المزيد من الصعوبات للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى الصعوبات القائمة. وتقدر اليابان تقديراً عالياً العمل الذي لا بديل عنه الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دعماً للشعب الفلسطيني، وتشيد بعملها للتخفيف من الآثار السلبية لمرض فيروس كورونا. ولذلك قدمنا مساهمات إضافية للأونروا منذ تفشي الجائحة وبلغ إجمالي مساهمة اليابان في عام 2020 أكثر من 30 مليون دولار.

وفي الآونة الأخيرة، قررت اليابان تقديم مساهمة إضافية قدرها 1,5 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر للمساعدة الإنسانية، مثل توفير الأغذية وأطقم الملابس الشتوية، فضلاً عن المساعدة في مجالات المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية. ومن الأمثلة التي أود الإشارة إليها بشكل خاص هو تطبيق "صحتك مع الأونروا" للهاتف المحمول، الذي تم تطويره بمساهمة اليابان وبدأ العمل به في

تشرين الأول/أكتوبر الماضي. يسمح هذا التطبيق لجميع الفلسطينيين المسجلين بالوصول إلى سجلاتهم الصحية ومواد الرعاية الصحية ذات الصلة على الإنترنت. وتأمل اليابان في أن يفضي المشروع إلى عدم تخلف صحة أحد عن الركب من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة في فلسطين.

وستواصل اليابان، إدراكاً منها لتطلعات الفلسطينيين الطويلة العهد في إقامة الدولة، مساعدة الطرفين على بناء الثقة وتقديم المساعدة لجهود الفلسطينيين في بناء الدولة. وسنواصل تعزيز مبادراتنا الخاصة تحقيقاً لهذه الغاية، مثل "ممر السلام والرخاء" و "مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين".

ومرة أخرى، أود أن أحث كلا الجانبين على استئناف المفاوضات المباشرة واغتنام كل الفرص الممكنة، ويحدوني أمل كبير في أن نشهد هذا العام تقدماً جديداً نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

المرفق 34

بيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وشـؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، أيمن الصفدي

[الأصل: بالعربية]

أهنئ معالي الأخ عثمان الجرندي على تولي الجمهورية التونسية الشقيقة رئاسة مجلس الأمن لهذا الشـهر، كما أهنئ الأعضـاء الخمسـة غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن للفترة 2021-2022: أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند.

وأُعرب عن فائق التقدير والاحترام للأعضـاء الخمسـة الذين أنهوا فترة عضـويتهم في مجلس الأمن على جهودهم التي بذلوها خلال الفترة الماضية في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على جهوده الصادقة والخيّرة خلال السنوات الماضية بصفته منسقاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأُعرب عن تطلّعي للعمل مع السيد تور وينسلاند خلال الفترة المقبلة من أجل إيجاد آفاق حقيقية لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

يجتمع مجلس الأمن لمناقشـة الحالة في الشـرق الأوسـط في فترة تسـتدعي جهوداً أكبر لحماية العملية السـلمية وحق شـعوب المنطقة كلها في العيش بأمن وسـلام. فالسـلام العادل والدائم، المرتكز إلى القانون الدولي والذي يشكّل حل الدولتين سبيله الوحيد، هو خيار استراتيجي عربي، وضرورة إقليمية ودولية، وحق لكل شعوب المنطقة.

والسلام العادل والشامل الذي تتجسد بموجبه الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشـرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه للعام 1967 على أسـاس حل الدولتين والقانون الدولي، لتعيش بأمن وسـلام إلى جانب إسـرائيل، هدفٌ سـتسـتمر المملكة الأردنية الهاشـمية ببذل أقصـى الجهود لتحقيقه.

لكن فرص التوصـل لحل الدولتين، وبالتالي فرص تحقيق السـلام الشـامل والدائم، تتراجع كل يوم نتيجة استمرار الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوض هذا الحل، وتنسف معادلة الأرض مقابل السلام التي انطلقت وفقها العملية السلمية.

فالاسـتمرار في بناء المسـتوطنات وتوسـعتها خرقٌ للقانون الدولي وتقويضٌ لفرص تحقيق السـلام يجب أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً واضحاً ضده ولمواجهته. وكذلك يشكل استمرار الانتهاكات في المسجد الأقصـى المبارك/الحرم القدسـي الشـريف ومحيطه خرقاً لالتزامات إسـرائيل القانونية بصـفتها القوة القائمة بالاحتلال، واسـتفزازاً يدفع باتجاه التصـعيد يتطلبان خطوات فاعلة لوقفهما حماية للسـلام وحق الشـعوب فيه أيضـاً. لا بد من جهد حقيقي فاعل لإعادة إطلاق مفاوضـات جادة توجد أفقاً سـياسـياً لإعادة الثقة بالعملية السلمية، وتحقيق التقدم اللازم للتوصل لحل الدولتين.

فلا سـلام دائماً وشـاملاً من دون انتهاء الاحتلال على أسـاس حل الدولتين ومبادرة السـلام العربية، التي ما تزال الطرح الأكثر شمولية لإنهاء الصراع وتلبية حق المنطقة وشعوبها بالسلام الحقيقي، الذي يتيح

إمكانية توجيه كل الطاقات نحو تحقيق التنمية وبناء المستقبل الذي تملؤه الفرص والإنجازات، بدلاً من القهر والصراعات. وللرباعية الدولية في هذه الجهود دور أساسي لا بد من تفعيله.

إن استمرار الجمود في جهود حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي خطرٌ يجب مواجهته عبر عملٍ جماعيّ يعيد الأمل بجدوى العملية السلمية، ويحول دون تجذر اليأس وتفاقم الصراع. وسيبقى الأردن قوة من أجل السلام العادل، يعمل مع الأشقاء والأصدقاء، معكم جميعاً، من أجل تحقيقه. وسيستمر الأردن كذلك في جهوده لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية وعلى الوضع القائم القانوني والتاريخي فيها، وهي أولوية تكرّس المملكة كل جهودها من أجلها، بتوجيه ومتابعة مباشرة من الوصي على هذه المقدسات، جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

ويجب أن تستمر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في تقديم خدماتها للاجئين إلى حين حل قضيتهم، بما يضمن حقهم في العودة والتعويض وفق قرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (د-3) وفي إطار حل شامل للصراع، ينهي الاحتلال الذي بدأ في العام 1967 على أساس حل الدولتين. وستواصل المملكة، بالتعاون مع شركائها في المجتمع الدولي، بذل كل جهد ممكن لحشد التأييد الدولي السياسي والمالي للأونروا وتمكينها من الاستمرار في القيام بواجباتها وفق تكليفها الأممي تجاه أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون لاجئ فلسطيني.

في تشرين الأول/أكتوبر 2020، استضافت المملكة الأردنية الهاشمية، مع مملكة السويد، اجتماعا لمجموعة ستوكهولم للحوار الاستراتيجي بشأن الأونروا لمناقشة سُبل دعم الوكالة بشكل مستدام. ونأمل أن تفي جميع الدول بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن، وأن تزيدها إن أمكن، لتمكين الأونروا من الاستمرار في تقديم خدماتها وأداء مهامها، بما في ذلك تلبية الاحتياجات العاجلة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا.

إن التحديات هائلة، ولكنها ستصبح حتما أشد خطورة إذا ظلت العملية مشلولة، بالرغم من الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية التي تعرقلها الإجراءات الإسرائيلية. فالسلام لن يتحقق بإطالة أمد الاحتلال وتدمير الأمل وهدم المنازل. فلنعمل معا على تغيير هذه الحالة بتهيئة الظروف التي تكفل العودة إلى المفاوضات في أقرب وقت ممكن، من أجل تحقيق السلام العادل.

المرفق 35

بيان البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ وفد تونس على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وعلى إدارته الحكيمة والكفؤة لأعمال المجلس. وأتمنى له ولجميع أعضاء المجلس التوفيق في مهامهم ومسؤولياتهم في بداية السنة المسيحية.

أود أيضا أن أهنئ تور فينيسلاند على تعيينه منسقا خاصا للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. نحن ندعمه وندعم جميع الجهود المبذولة لتهدئة الوضع واستعادة الاستقرار في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمر في فلسطين وفي العالم بأسره. ولا بد لي أيضا من أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لنيكولاي ملادينوف على جهوده التي لم تعرف الكلل طوال فترة عمله بوصفه منسقا خاصا. ونتمنى له كل النجاح في منصبه المقبل.

مع بداية عام 2021، نعقد أول اجتماع لنا هذا العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وسط قلق متزايد في المجتمع الدولي إزاء استمرار تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت الذي تسعى فيه السلطات الفلسطينية إلى احتواء انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتغلب على النقص الحاد في المعدات الطبية والأدوية واللقاحات نتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، نلاحظ مع الأسف أن تقارير الأمم المتحدة الأخيرة تؤكد ارتفاعا غير مسبوق في العنف ضد الشعب الفلسطيني، وعدد حملات الاعتقال، وهدم المباني والممتلكات الفلسطينية، بحيث وصلت مستويات قياسية في العام الماضي.

مما لا شك فيه أن انعدام المساءلة والإفلات من العقاب سيؤديان – في أي مكان وفي أي وقت – إلى ارتكاب المزيد من الجرائم. وهذا هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يعاني شعبها من الجريمة يوميا. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب بمحاسبة مرتكبي تلك الجرائم والانتهاكات، وبأن تفي إسرائيل بالتزاماتها القانونية.

من المؤسف أننا نبدأ هذا العام من حيث انتهينا إليه في عام 2020؛ وتواصل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تجاهل القرارات الدولية ومنح المزيد من الموافقات لبناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد أدان الأمين العام والمجتمع الدولي تلك الموافقات والأنشطة لكونها تقوض الحل القائم على وجود دولتين وتنتهك القرار 2334 (2016)، والقانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. أعلنت السلطات الإسرائيلية الأسبوع الماضي أنها سمحت ببناء 800 وحدة سكنية إضافية في مستوطنات غير شرعية في الضفة الغربية، في أعقاب سماحها ببناء آلاف الوحدات هذا الشهر. وتشكل هذه الحالة انتهاكا صارخا للقرار. ويجب وضع حد للممارسات الإسرائيلية غير القانونية، كما يجب تنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة.

وعلى النقيض من الممارسات الإسرائيلية، بدأت السلطة الفلسطينية في عام 2021 بمرسوم أصدره رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وانتخابات المجلس الوطني

الفلسطيني. ونتمنى لأبناء الشعب الفلسطيني النجاح والوحدة الدائمة، ونأمل أن يتمكنوا من اتخاذ تلك الخطوة الهامة على طريق المصالحة الفلسطينية.

إن دولة الكويت التي طالما دافعت عن حقوق الشعب الفلسطيني، تجدد التزامها بالموقف العربي والإسلامي والدولي، وهو أن القضية الفلسطينية محورية في العالم العربي، وأيضا الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة. ونؤكد من جديد التزامنا بالسلام بوصفه خيارا استراتيجيا وبتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفقا للقانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة، وذات الحجية، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية لعام 2002، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بجميع حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

المرفق 36

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

نهنئ تونس على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر ونشكر جنوب أفريقيا على رئاستها المثمرة في شهر كانون الأول/ديسمبر.

نغتنم هذه الفرصة لنهنئ أعضاء مجلس الأمن الجدد ونتمنى لهم النجاح خلال فترة ولايتهم. ونشيد بالأعضاء المنتهية ولايتهم ونشكرهم على إسهاماتهم في عمل المجلس، وفي صون السلم والأمن.

لا يسع لبنان إلا أن يؤكد التزام تونس التاريخي والطويل الأجل بالقضية الفلسطينية، وفي هذا الصدد، نرحب بتركيز هذه المناقشة على الحاجة إلى حشد الدعم من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي لفلسطين. إنه السلام الذي طال انتظاره في العالم.

قبل بضعة أيام، احتفلنا في الولايات المتحدة الأمريكية بيوم مولد الدكتور مارتن لوثر كينغ. وحدد الدكتور كينغ، وهو من دعاة المساواة في الحقوق والعدالة، أهم عنصر للسلام عندما قال: "السلام الحقيقي ليس مجرد غياب التوتر؛ بل المساواة في الحقوق والعدالة".

وبالنسبة للفلسطينيين، اتسمت العقود الماضية بوجود الظلم وليس العدالة، كان آخرها موافقة السلطات الإسرائيلية على بناء 800 وحدة استيطانية جديدة، في تحدٍ مستمر للشرعية الدولية، وكجزء من جهد متواصل لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم غير القابلة للتصرف في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وقادرة على البقاء، ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والعيش في سلام وكرامة.

كيف يمكن أن نتوقع شيئا مختلفا في الوقت الذي سُمح لإسرائيل بأن تتصرف بدون عقاب؟

لقد طالب لبنان مجلس الأمن مرارا وتكرارا بأن يرغم إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها القانونية، وأن يتجاوز مجرد إدانة انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي.

هناك أمل متجدد الآن في اتباع نهج جديد أكثر توازنا لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، حل يستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويحدونا الأمل بأن الإدارة الجديدة في واشنطن العاصمة، التي أعلنت عن استعدادها لإعطاء أولوية لحقوق الإنسان والشرعية الدولية، ستنظر مرة أخرى في مسألة الشرق الأوسط من منظور هذين المبدأين الهامين.

ويمثل البيان الذي أدلى به مؤخراً المرشح لمنصب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد أنتوني بلينكن، بشأن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتأكيده على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم من خلال ما يسمى بـ "حل الدولتين" باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات الجانبين، خطوةً في الاتجاه الصحيح. وشدد على أهمية "التأكد من عدم اتخاذ أي من الطرفين إجراءات" تزيد من صعوبة تحقيق هذا الهدف. وهذا أمر مشجع للغاية.

وكان عقدُ اجتماع القاهرة الوزاري مؤخرا بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، الذي ضم مصر والأردن وفرنسا وألمانيا، خطوةً هامةً أخرى في الاتجاه الصحيح. وقد لخص البيان الختامي حقا جوهر السلام الشامل في المنطقة من خلال التذكير بأن "حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس حل الدولتين هو شرط لا غنى عنه".

كما يرحب لبنان بالإعلان الذي صدر مؤخرا عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى في أيار/مايو وتموز/يوليه على التوالي، ويعتبر ذلك خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح نحو الوحدة الفلسطينية التي تمس الحاجة إليها.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فقد أصبح دورها ودور مجلس الأمن أكثر أهمية من أي وقت مضى فيما يتعلق بتعزيز القانون الدولي والدفاع عن التزاماتهما التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه. ويكتسي نفس القدر من الأهمية إقناعُ إسرائيل بالتزاماتها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، تجاه الشعب الفلسطيني في كل مجال، بما في ذلك الصحة العامة والتطعيم.

ونود أيضا أن نهنئ السيد تور فينيسلاند ممثل النرويج على تعيينه مؤخراً منسقاً خاصاً جديداً لعملية السلام في الشرق الأوسط ونتمنى له التوفيق في مسعاه الجديد. كما نثني على العمل الذي اضطلع به سلفه السيد نيكولاي ملادينوف.

وعامل الوقت جوهري إذا أراد المجتمع الدولي الحفاظ على ما تبقى من أساس الحل العادل والشامل المستند إلى إقامة دولتين وصيغة الأرض مقابل السلام. إن معايير الحل معروفة جيدا، وأساسها لا يزال كما هو وارد في القرارات 242 (1967) و 338 (1978) والقرارات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016)، ومبادرة السلام العربية.

وفي خضم هذه الجائحة الرهيبة والألم والخسارة التي يشهدها الناس في جميع أنحاء العالم، فإن الشعب اللبناني يعاني من مصير آخر. فالطائرات الحربية الإسرائيلية تحلّق، بشكل يومي، على ارتفاع منخفض جداً فوق بيروت وجميع أنحاء لبنان. وتحلّق الطائرات ليلا ونهارا، مما يحرم الشعب اللبناني المنهك من الراحة التي هو في أمس الحاجة إليها – وهو الذي يعاني من الصدمة بسبب انفجار ميناء بيروت، ومن الجائحة ومن أوضاع مالية مضنية.

وكان الخيار الوحيد أمام لبنان للاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية هو مناشدة مجلس الأمن من خلال إيداع عدة شكاوى لدى المجلس. إن هذه الانتهاكات الإسرائيلية لا تُروّع المدنيين وتعرض سلامة الطيران المدني للخطر فحسب، بل تنتهك أيضاً قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار 1701 (2006).

وفي عام 2020، بلغ مجموع الانتهاكات الإسرائيلية لمجالنا الجوي 022 2 انتهاكا، منها 216 انتهاكا بطائرات حربية و 804 1 بطائرات استطلاع. هذا بالإضافة إلى 600 انتهاكاً للأراضي الإقليمية و 520 انتهاكاً بحرياً في العام نفسه. وفي أحدث التطورات المثيرة للقلق، اختطف الجيش الإسرائيلي راعياً لبنانياً في 12 كانون الثاني/يناير وأطلق سراحه بعد ثلاثة أيام.

لقد آن الأوان لكي تأخذ هذه الهيئة الموقرة الانتهاكات الإسرائيلية على محمل الجد، وتعمل على وضع حد لها. إن تجاهل معاناة لبنان اليومية هو بمثابة تجاهل للمبادئ والمقاصد التي بنيت عليها هذه المنظمة وهذا المجلس. وهذا لا يسهم في السلام ولا في الأمن في لبنان والمنطقة.

والأوضاع في المنطقة عموما ليست بأفضل من ذلك. فالناس يُحرَمون من حقهم في العيش في سلام وأمن. إن النزاعات العديدة التي طال أمدها في المنطقة تتطلب زخماً متجدداً للانتقال من أسلوب إدارة الأزمات إلى اتخاذ الإجراءات.

وجميع هذه المسائل مطروحة على طاولة مجلس الأمن. وقد حان الوقت لإيجاد حلول دائمة حتى تتمكن هذه المنطقة من العيش في سلام وأمن، مع تحقيق إمكانات شعوبها من خلال حيزٍ سلميٍ جديدٍ.

المرفق 37

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عيديد

أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل النيجر، باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر المرفق 14)، وممثل أرمينيا، باسم حركة عدم الانحياز (انظر المرفق 21).

وأود أن أعرب عن خالص تهاني وفد بلدي لكل من أيرلندا، وكينيا، والمكسيك، والنرويج، والهند، إذ تبدأ في هذا الصباح، رحلتها الهامة كأعضاء منتخبين في مجلس الأمن للفترة 2021-2022.

كما أود أن أهنئ السيد تور فينيسلاند على تعيينه منسقاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلاً شخصياً للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وأود أن أؤكد له دعم ماليزيا الكامل وهو يضطلع بهذه المسؤوليات الهامة.

كما تود ماليزيا أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بالسيد نيكولاي ملادينوف على التزامه ومساهماته خلال فترة عمله كمنسق خاص. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

ولا تزال الحالة في فلسطين والشرق الأوسط مسألة تثير قلقا شديداً لدى المجتمع الدولي. ومن المؤسف للغاية أن تواصل إسرائيل ارتكاب أعمال التحريض والاستفزاز دون عقاب، مما يزيد من تفاقم حالة حقوق الإنسان المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

وعلى مرّ السنين، استمعنا إلى تحذيرات متكررة من الأمين العام والمنسق الخاص بشأن استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وعاماً بعد عام، يبدو أن هذه التحذيرات لم تلقَ آذاناً صاغية، مما يسهم في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. كما ندين أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن توفر الحماية اللازمة للسكان الفلسطينيين وأن تكفل المساءلة عن هذه الانتهاكات.

وتدين ماليزيا قرار إسرائيل المضي قُدُماً في خطط إقامة نحو 800 وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وتوجيه الدعوة للمقاولين لتقديم عطاءات من أجل بناء 527 2 وحدة، بما في ذلك في مدينة القدس. وترى ماليزيا أن هذه الأعمال تشكل تهديداً للسلام، مما يزيد من تقوّيض عملية السلام التي تعمل على إيجاد حلّ يقوم على وجود دولتين. ويؤكد وفد بلدي مجدداً أن بناء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني على الإطلاق ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بوقف كافة الانتهاكات والأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي المحتلة. ويجب إلزام إسرائيل بالامتثال امتثالاً تاماً لجميع التزاماتها، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، والقانون الدولي، فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مبال وأن يسمح باستمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني المحتل. ويجب على مجلس الأمن أن يدين ويرفض خطة الضم الإسرائيلية، وأن يضمن عدم تنفيذها.

ويظل موقف ماليزيا بشأن قضية فلسطين واضحاً. فنحن سنواصل الدعوة إلى حل قضية فلسطين على أساس إطار دولي وضد الضم، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ولا تزال ماليزيا ثابتة في الإعراب عن تأييدها لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار ذلك الحل الوحيد القابل للتطبيق لهذا الصراع الذي طال أمده. وستواصل ماليزيا دعم الجهود الملموسة والحقيقية الرامية إلى تحقيق هذا الحل العادل والدائم، الذي نعتقد أنه سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والعدالة والاستقرار في المنطقة.

وترحب ماليزيا بإعلان الرئيس محمود عباس عن إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ابتداء من أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021 على التوالي. ونأمل أن تُجرى الانتخابات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغزة بروح الوحدة الفلسطينية والمصالحة الوطنية. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيقدم الدعم اللازم لتيسير إجراء الانتخابات.

تعتقد ماليزيا أنه لا سبيل إلى تحقيق سلام مستدام بدون تسوية سياسية تفاوضية في شكل حل يقوم على وجود دولتين. وفي هذا السياق تؤيد ماليزيا دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك دعوة الأمين العام، إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لإيجاد مسار مقبول للطرفين من أجل إعادة الانخراط في تسوية سلمية تفاوضية.

وتؤيد ماليزيا أيضا دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بغية الدفع قدما بحل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونأمل أن يسهم هذا المؤتمر إسهاما إيجابيا في إنهاء الاحتلال غير الشرعي وتحقيق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني.

وستواصل ماليزيا، في حدود إمكانياتنا، تقديم المساعدة والدعم للدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ونؤكد من جديد التزامنا التام بدعم قضية الشعب الفلسطيني وتضامننا الكامل معه في إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال. إن العام الجديد يبشر بفرصة لتحقيق السلام في الأراضي المحتلة. وستعمل ماليزيا عن كثب مع المجتمع الدولي ومختلف أصحاب المصلحة لإيجاد حل سلمي وعادل ومستدام ودائم لهذه المسألة التي طال أمدها.

المرفق 38

بيان من البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أهنئ تونس على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2021.

وأرحّب بالسيّد تور فينيسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط، راجيا له التوفيق والنجاح في أداء مهامه، وأشيد بسلفه، السيد نيكولاي ملادينوف، على جهوده الدؤوبة على مدى السنوات الماضية.

بمناسبة جلسة اليوم، تعيد المملكة المغربية تأكيد موقفها الثابت إزاء القضية الفلسطينية، والذي يقوم على حل الدولتين، على النحو المتفق عليه دوليا، فضلا عن التزامها بالمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق تسوية نهائية ودائمة وشاملة لهذا الصراع.

إن جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، لا يزال يصر بقوة على ضرورة الحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف، واحترام حرية أتباع الديانات السماوية الثلاث في ممارسة الشعائر الدينية، والحفاظ على الطابع الإسلامي للقدس الشريف والمسجد الأقصى. وأود أن أذكّر بوثيقة نداء القدس، التي وقعها جلالة الملك محمد السادس وقداسة البابا فرانسيس، خلال زيارة قداسة البابا إلى المغرب في آذار/مارس 2019، والتي تهدف إلى تعزيز وترسيخ الطابع الخاص المتعدد الأديان للمدينة المقدسة وبعدها الروحي وهويتها الخاصة.

ويؤكد بلدي من جديد دعمه القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وولايتها. فالوكالة تضطلع بدور هام في دعم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولا تزال تقوم بذلك، لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي أتت بها جائحة مرض فيروس كورونا.

وتواصل وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة القدس، من جانبها، دعم خطط ومشاريع التنمية في فلسطين والمدينة المقدسة من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني. وتسعى وكالة بيت مال القدس الشريف إلى إنفاق أكثر من 7 ملايين دولار لتنفيذ المشاريع المقررة في عام 2021. وفي السياق ذاته سيتم قريبا تحديث هياكل وكالة بيت مال القدس الشريف لحفزها على مواصلة تنفيذ خطط وبرامج ملموسة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان، فضلا عن جميع أشكال المساعدة الاجتماعية، وذلك تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ولصالح سكان القدس الفلسطينيين.

في الختام، أود أن أؤكد على ضرورة استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإيجاد حل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويسهم في إحلال الأمن والسلام والازدهار في منطقة الشرق الأوسط.

المرفق 39

بيان الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، نيفيل غيرتزي

أود أن أهنئ رئيس مجلس الأمن على تولي تونس الرئاسة لشهر كانون الثاني/يناير 2021، وأشكره على تنظيمه اليوم مناقشة فصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط، على خدمته خلال السنوات الخمس الماضية. لقد حاول السيد ملادينوف خلال فترة ولايته باقتدار التوصل إلى حل عادل ودائم للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. وفي السياق نفسه أرحب بالسيد تور فينيسلاند، المنسق الخاص الذي عُيّن حديثا لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأتمنى له كل النجاح. ويمكنني أن أؤكد للسيد فينيسلاند دعم ناميبيا خلال فترة ولايته.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 21) وبيان الممثل الدائم للسنغال، الذي يخاطب فيه المجلس بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (المرفق 25).

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعصف بالعالم منذ ما يقرب من عام الآن. وفي حين أن الجائحة أثرت على جميع أنحاء العالم إلا أنها أثرت بشكل أكبر على أولئك الذين كانوا أصلاً ضعفاء أو معرضين للخطر. ولا يظهر ذلك في أي مكان أكثر من الأراضي الفلسطينية المحتلة. الاقتصاد الفلسطيني، الهش أصلا من قبل انتشار الوباء، وقع في أزمة أعمق. فقد ازدادت أوجه عدم المساواة وتفاقمت الحالة الإنسانية.

وفي هذه الأثناء، في ذروة الجائحة، تستمر إسرائيل في سياستها لتوسيع المستوطنات وتدمير المنازل والهياكل الفلسطينية، مما يُشرد الرجال والنساء والأطفال. وقد وضعت السلطات الإسرائيلية مؤخرا خططا لحوالي 800 وحدة استيطانية، يقع معظمها في عمق الضفة الغربية المحتلة. تعرب ناميبيا عن قلقها الشديد إزاء هذا القرار.

> ”الأمين العام يؤكد من جديد أنه ليس لإنشاء إسرائيل مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، أي شرعية قانونية وهو يشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.“

وتمثل هذه الإجراءات عقبة خطيرة أمام حل الدولتين، وعليه، نحث إسرائيل على وقف وإبطال هذه القرارات.

وتود ناميبيا أن تعرب عن قلقها إزاء برنامج التطعيم الحالي الذي تنفذه السلطات الإسرائيلية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تذكير إسرائيل، بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان الصحة العامة في الأراضي المحتلة. ويجب أن يكون هناك توزيع عادل للقاحات كوفيد-19 في الأراضي المحتلة. وكما ذكر رئيس الجمعية العامة في عرضه لأولوياته لعام 2021 أمام أعضاء الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي، فإن إتاحة اللقاحات للجميع يجب أن تصبح حقيقة على أرض الواقع.

وأود أن أعرب عن عميق تقديري للعمل الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فتوفيرها للخدمات الحيوية عنصر استقرار في منطقة لا تزال ضحية للعنف. وقد أكدت المساعدات الأساسية الطارئة التي قدمتها الأونروا للفلسطينيين لمواجهة جائحة كوفيد-19 مدى أهمية الأونروا. ولا تزال ناميبيا تشعر بالقلق إزاء التحديات المالية التي تواجهها الوكالة، وخاصة في ظل هذه الجائحة العالمية.

وترحب ناميبيا بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس محمود عباس في 15 كانون الثاني/يناير بشأن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في وقت لاحق من هذا العام ابتداء من أيار/مايو. وستشكّل هذه الانتخابات خطوة حاسمة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية. وتشاطر ناميبيا الأمين العام أمله

”أن يسهم إجراء الانتخابات في استئناف عملية ترمي إلى التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية والقانون الدولي“.

وأود أيضا أن أكرر تأييد ناميبيا للدعوة التي أطلقها الرئيس عباس لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بمشاركة موسعة من الأطراف الإقليمية الفاعلة للمساعدة في دفع عجلة عملية السلام قدما.

لقد مر عام على بدء انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم. ورأينا خلال هذه الفترة أفضل وأسوأ ما في البشرية. ففي الشرق الأوسط، شهدنا بصيصا من التعاون بين الجانبين. وإذ نبدأ سنة جديدة، مفعمين بالأمل والتفاؤل الذي يجلبه توزيع مختلف اللقاحات، فلنشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على العودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق تاريخي تعيش إسرائيل وفلسطين بموجبه جنبا إلى جنب في سلام وأمن استنادا إلى حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. وستواصل ناميبيا الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومناصرة حقه الأساسي في تقرير المصير والاستقلال في جميع المحافل.

المرفق 40

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إننا ممتنون على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، كما نشعر بالامتنان إزاء الإحاطة الواضحة التي قدمها السيد تور فينيسلاند. وإدراكا منا لصفاته العظيمة، نتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الدقيقة ويمكنه التعويل على دعمنا الكامل له. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للعمل البنَّاء والمدروس الذي طالما اضطلع به سلفه، السيد نيكولاي ملادينوف.

وتتابع بيرو عن كثب تطورات قضية فلسطين، نظرا لما تكتسيه من أهمية لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وبالتالي لاستقرار العالم. ونعلق أملا على التقدم المحرز في عملية المصالحة بين الفلسطينيين، الذي أدى إلى الإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في عام 2021، وهي أول انتخابات من نوعها منذ 15 عاما. ونعتبر ذلك خطوة أساسية نحو تعزيز شرعية المؤسسات الفلسطينية، مما سيرسي الأسس لاستئناف الحوار مع إسرائيل. ونتطلع إلى دعم مجلس الأمن الكامل لهذه الخطوة، وهو أمر ضروري.

ونرحب أيضا باستئناف التعاون بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، الذي مكَّن من استئناف استلام الإيرادات الضريبية التي تحصلها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وكذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والمغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان، ونأمل أن يكون لذلك انعكاسات إيجابية على السلم والأمن في المنطقة.

غير أننا نود أن نشير إلى أن هذه التطورات، إذا ما كان لها أن تظل مواتية، يجب أن تقترن بالضرورة وبشكل عاجل بوضع حد لتصاعد ممارسات بناء المستوطنات وهدم الممتلكات وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، التي تُقوض بشكل خطير حل الدولتين وتتعارض مع أحكام القرار 2334 (2016). ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء خطط التوسع الاستيطاني في جفعات هماتوس، بالقدس الشرقية، وكون عام 2020 العام الذي شهد ثاني أكبر عدد من عمليات هدم المباني الفلسطينية بعد عام 2009.

ويجب أن نواصل إدانة تكرار شن حماس وغيرها من الجهات الفلسطينية المتطرفة لهجمات عشوائية على المدنيين وكذلك ردود الفعل الإسرائيلية غير المتناسبة معها، فضلا عن الخطاب التصادمي الذي لا يلين وأحداث العنف الخطيرة ذات الصلة بالمستوطنين في الضفة الغربية. ونتوقع من كلا الجانبين إبداء علامات ملموسة على ضبط النفس والالتزام بالسلام. ومن الضروري أن يمتثل الطرفان، في القريب العاجل، لوقف إطلاق النار الشامل الذي دعا إليه الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

وفي ظل هذه الظروف، نود أن نجدد التزامنا بالحل الوحيد الذي نراه قابلا للتطبيق ومتسقا مع القانون الدولي: الحل القائم على وجود دولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، والذي يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس الحدود القائمة حتى عام 1967، مع وجوب أن يؤدي أيضا إلى تحديد الوضع النهائي للقدس.

ونلاحظ باستياء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في غزة نتيجة لعزلها والافتقار إلى الفرص هناك، وجاءت جائحة مرض فيروس كورونا لتتسبب في تفاقمها. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل المتميز الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها في توفير الإمدادات الطبية الأساسية ونقل المرضى إلى خارج غزة. ونأمل أن تُستكمل هذه الجهود بإتاحة حصول السكان الفلسطينيين على اللقاح دون تمييز، امتثالا لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد، نشدد على الحالة الحرجة لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والحاجة إلى تزويدها بتدفق ثابت ويمكن التنبؤ به من الموارد حتى لا ينقطع عملها البالغ الأهمية في مجال المساعدة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على الدور المحوري المطلوب من المجموعة الرباعية، إلى جانب عدد من البلدان التي شاركت تاريخيا في عملية السلام، الاضطلاع به في الجهود الرامية إلى استئناف هذه العملية. ويجب أن يكون مجلس الأمن، تمشيا مع مسؤوليته الصعبة المتمثلة في ضمان السلم والأمن الدوليين، قادرا على تحقيق حد أدنى من توافق الآراء وأن يعرب عن رأيه بصراحة عندما تستدعي الحالة على أرض الواقع ذلك.

المرفق 41

بيان الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

نهنئكم بدايةً على جهودكم خلال رئاسة الجمهورية التونسية الشقيقة المتميزة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونشكر المنسق الخاص السيد تور فينيسلاند على إحاطته، كما نهنئه على توليه منصبه، متمنيين له كل التوفيق في هذه المهمة الجسيمة لإحراز التقدم في عملية السلام.

إن ذلك التقدم المنشود في عملية السلام في الشرق الأوسط هو غايةٌ تتطلع إليها الأسرة الدولية وتؤكد عليها باستمرار. ويعدّ اجتماع اليوم فرصةً لإعادة التأكيد على هذا الهدف المشترك، وأن مسار المفاوضات بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، هو السبيل الوحيد لإنهاء ذلك النزاع، الذي لا يزال مطروحا على مجلس الأمن منذ عقود، والذي تسبب في معاناة لا حصر لها.

إن وضع حد لهذا النزاع، من خلال تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية، يصب في مصلحة الطرفين كما يصب في مصلحة الاستقرار في المنطقة بشكل عام. وتتطلب تلك التسوية حتماً الالتزام بمبدأ حل الدولتين على أساس القانون الدولي وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، ووفقا لمبادرة السلام العربية، وصولا إلى إنشاء الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام. كما تتطلب التسوية إنهاء احتلال الأراضي العربية والاستيطان غير المشروع في الأرض المحتلة، والحل العادل لمسألة اللاجئين، والامتناع عن كل ما يقوّض حل الدولتين من محاولات ضم الأراضي والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وهدمها والمساس بالمقدسات الدينية وسياسات التهويد في مدينة القدس، وجميع الممارسات من قبل السلطة القائمة بالاحتلال التي تخالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وكما أكدنا من قبل، فإن أية ترتيبات لا تستند إلى هذه المرجعيات لا تحقق السلام المنشود.

إن دولة قطر مستمرة في موقفها الثابت الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف وفق القانون الدولي. وتدعم دولة قطر المصالحة الوطنية بين الأشقاء الفلسطينيين. كما تواصل تقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني الشقيق بغية التخفيف من الأزمات الإنسانية والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها، وتهيئة البيئة الملائمة للتوصل إلى السلام. ويشمل ذلك الدعم المستمر الذي تقدمه لتحسين الأوضاع في قطاع غزة، الذي يشهد أوضاعا متدهورة نتيجة للحصار الخانق الذي لا يزال يرزح تحته.

لقد مر ما يقرب من عقد كامل من الزمن على الأزمة في سورية، التي تحمّل خلالها الشعب السوري الشقيق، ولا يزال يتحمّل، معاناة إنسانية تفوق الوصف وتعرض ولا يزال إلى انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويستحق أن يتجاوز هذه المآسي، ويحقق تطلعاته المشروعة. ولذلك يجب دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام نحو التوصل إلى حل للأزمة من خلال عملية سياسية ذات مغزى تفضي إلى انتقال سياسي وفق بيان جنيف وتنفيذ القرار 2254 (2015) بجميع عناصره، بما يحفظ وحدة وسيادة واستقلال سورية. ولا شك أن الحلول العسكرية تتعارض مع تلك الغاية. كما يجب إدانة جميع الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية، والتأكيد على تحقيق العدالة والمساءلة بشأنها وأيًّا كانت الجهات المسؤولة عنها.

وفي ليبيا، فإن التطورات الأخيرة قد أعطت بارقة أمل للشعب الليبي الشقيق نحو تحقيق ما يستحقه ويتطلع إليه من سلم وأمن واستقرار ووضع حد للانتهاكات وللمعاناة الإنسانية والأوضاع الاقتصادية الصعبة. إننا نرحب بالخطوات المتخذة نحو تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وبانطلاق الحوار السياسي الليبي والتقدم المحرز في إطاره، وبالحوار الاقتصادي الليبي. وندعو إلى إعلاء المصلحة الوطنية، والسعي نحو مواصلة تفعيل العملية السياسية، وصولا إلى عقد الانتخابات وتحقيق التسوية الشاملة على نحو من شأنه الحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال ليبيا. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ذلك الصدد. كما نرحب بتعيين السيد يان كوبيتش في منصب المبعوث الخاص للأمين العام، مؤكدين دعم دولة قطر الكامل له في مهمته الجديدة.

لقد أكدنا في السابق مرارا حرص دولة قطر على تخفيض التوترات والتزامها بنهج حل الأزمات عن طريق الحوار وفق مبادئ التسوية السلمية للمنازعات. كما أبرزنا سعي دولة قطر على سبيل الأولوية نحو وحدة الصف الخليجي وإعادة لحمة شعوب المنطقة، وتطلعها إلى تحقيق طموحات الشعوب نحو المزيدٍ من التضامن والنمو والاستقرار. وفي هذا الخصوص، يسرنا أن نشير إلى ترحيب دولة قطر ببيان "العُلا" الذي أُعلن على هامش اجتماع الدورة الحادية والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير الجاري، الذي شارك فيه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر حفظه الله. لقد أتى اللقاء في هذه اللحظة الحاسمة امتداداً لمسيرة العمل المشترك في إطاره الخليجي والعربي والإسلامي وتغليبا للمصلحة العليا بما يعزز أواصر الود والتآخي بين الشعوب ويرسخ مبدأي حسن الجوار والاحترام المتبادل. ويعتبر بيان العلا مكمّلا للجهود الصادقة التي قادها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله ثم حمل لواءها من بعده حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وكذلك تثمّن دولة قطر جهود الولايات المتحدة لتقريب وجهات النظر.

وختاما، السيد الرئيس، إن منطقتنا تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى إنهاء الأزمات ووضع أطر للأمن الجماعي والتعاون المثمر لمصلحة شعوبها، لا سيما مع استمرار التحديات المشتركة التي تواجه الجميع بدون استثناء، بما فيها الأزمة الصحية العالمية. ومن جانبها، ستستمر دولة قطر في العمل بإخلاص نحو تهيئة الظروف المواتية لذلك ولما فيه مصلحة شعبها وشعوب المنطقة جمعاء.

المرفق 42

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يشكر وفد بلدي السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط، على جهوده وتفانيه على مدى ما يزيد على خمس سنوات لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، ويتمنى له كل النجاح في جميع مساعيه في المستقبل. كما نرحب أيضا بتعيين السيد تور فينيسلاند منسقا خاصا جديدا، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل له.

وتشجع جمهورية كوريا الزعيمين الإسرائيلي والفلسطيني على استئناف المفاوضات الهادفة نحو التوصل إلى حل الدولتين بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن القانون الدولي والاتفاقات الثنائية. ونعرب كذلك عن تأييدنا للجهود الرامية إلى استئناف محادثات سلام ذات مصداقية، بما في ذلك محادثات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وننضم إلى الأمين العام في الدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية لتمكين الطرفين من معاودة الاتصال.

ونرحب بالاتفاقات ذات الصلة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية السودان والمملكة المغربية. ونأمل أن تسهم تلك التطورات في تخفيف حدة التوتر وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

وتعرب جمهورية كوريا عن بالغ قلقها إزاء جميع أعمال العنف ضد المدنيين، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الأعمال العدائية خلال الأشهر القليلة الماضية، وتشارك في الدعوة الدولية إلى الوقف الفوري للعنف والتحريض.

وتشدد جمهورية كوريا على أهمية احترام القرار 2334 (2016) والقانون الدولي. ويعتقد وفد بلدي أن هناك حاجة ماسة إلى تدابير لبناء الثقة لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للحوار بين الطرفين لتحقيق السلام المستدام. ونشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على تكثيف الجهود لتعزيز الحوار والتعاون.

ونرحب بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس عباس المتعلق بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، ونؤكد من جديد أن الوحدة وتوافق الآراء بين أفراد الشعب الفلسطيني أمران حاسمان لتحقيق السلام وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وديمقراطية.

وتعيد جمهورية كوريا تأكيد دعمنا الكامل لجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين، لا سيما في ضوء التحديات الصعبة التي تشكلها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتشيد كذلك بجهودها الرامية إلى تحسين خضوعها للمساءلة. وقد قدمت جمهورية كوريا مليون دولار في 2020 لدعم أنشطة الأونروا الإنسانية في مجالات التعليم الابتدائي والمهني والرعاية الصحية وخدمات الإغاثة، وحوالي 4 ملايين دولار لدعم الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال تقديم هبات عينية في شكل مجموعات اختبار كوفيد-19، فضلا عن مشاريع تعاون إنمائي ثنائية.

وتعيد جمهورية كوريا، وهي من أشد المؤيدين للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومجلس الأمن من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، تأكيد التزامها بمواصلة دورها البناء لتحقيق تلك الغاية.

المرفق 43

بيان الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله بن يحيى المعلمي

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي في البداية أن أحييكم، السيد الرئيس، وأن أحيي الرئاسة التونسية لمجلس الأمن لهذا الشهر وأن أعبر عن تقدير بلدي لجهودكم المتميزة ودوركم البناء في هذا المجلس الموقر الذي، من خلاله، قدمتم إضافات مميزة وإيجابية لأعمال المجلس، راجيا لكم كامل التوفيق والنجاح.

كما أنتهز هذه الفرصة لشكر منسق الأمم المتحدة السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على جهوده الحثيثة خلال فترة تكليفه بهذه المهمة وأحيي خلفه، السيد تور وينسلاند، راجيا له السداد والتوفيق في مهمته الجديدة.

تقف المملكة العربية السعودية على إرث عظيم من المبادئ والثوابت التي ترتكز عليها سياستها الخارجية، وعلى رأسها الاتجاه الدائم نحو الحلول السلمية للنزاعات ومنع تفاقمها واعتماد جهود الوساطة التي تشاركها سمو الهدف وسلامة المقصد. كما تؤكد على التزامها بالسلام خيارا استراتيجيا وعلى اهتمامها وحرصها على وحدة الأراضي العربية وسيادتها وسلامتها وعدم قبول المملكة لأي مساس يهدد استقرار المنطقة.

يشكل حل القضية الفلسطينية أكبر التحديات التي تواجه المنطقة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار والتنمية، كما إن الدور الهدام الذي تقوم به قوى إقليمية في المنطقة يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار، حيث تسعى هذه القوى من خلال خططها التوسعية إلى بسط نفوذها دونما اكتراث للنتائج العكسية التي تمخضت عنها سياساتها العدائية على دول المنطقة عبر دعم الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية والفتن الطائفية. فبغير معالجة هذه القضايا لن تتمكن المنطقة من التقدم نحو مستقبل أفضل لشعوبها التي عانت من ويلات الفتن والصراعات والحروب.

تؤكد المملكة العربية السعودية على نهجها الثابت ومواقفها الراسخة تجاه القضية الفلسطينية وعلى أن هذه القضية تأتي على رأس أولويات واهتمامات المملكة، وأن المملكة تقف مع الشعب الفلسطيني للوصول إلى حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في عام 2002 والتي تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

تدين حكومة بلدي قرار إسرائيل المصادقة على إنشاء 800 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وتجدد رفضها القاطع لهذه الخطوة بوصفها انتهاكا جديدا لمقررات الشرعية الدولية، وتهديدا للسلام وتقويضا لجهود حل الدولتين. إذ يتضح من هذه الخطوة أن إسرائيل مستمرة في عدوانها تجاه الشعب الفلسطيني غير مكترثة بالمعاناة التي لحقت بالفلسطينيين جيلا بعد جيل، بداية من اغتصاب أراضيهم مرورا بانتهاك حرماتهم وسلب حرياتهم وتهجيرهم وانتهاء بمحاولة إكساب هذه السياسات العدائية شرعية.

وتكرر المملكة دعوتها للمجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى الوقوف بحزم إزاء هذه السياسات الإسرائيلية والدفع قدما بعملية السلام للوصول إلى اتفاق يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، حيث أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي، لا سياسات الأمر الواقع والقوة الجبرية الغاشمة.

وتدين المملكة العربية السعودية العمل الإرهابي الجبان الذي استهدف مطار عدن تزامنا مع وصول الطائرة التي كانت تقل أعضاء الحكومة اليمنية الجديدة. كما تدين المحاولة الإرهابية لاستهداف قصر المعاشيق. إن هذه الأعمال الإرهابية لا تستهدف الحكومة اليمنية فقط وإنما تستهدف آمال وتطلعات أبناء اليمن الشقيق، ومحاولة لإفشال اتفاق الرياض الذي اتخذه اليمنيون طريقا لتوحيد الصف وعودة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار والوصول إلى حل سياسي شامل في اليمن.

تدعم حكومة بلدي جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار وبدء عملية سياسية شاملة للوصول للحل المنشود القائم على المرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن 2216 (2015)). وتحمل الميليشيا الحوثية الانقلابية المدعومة من قبل إيران مسؤولية تداعيات الأزمة اليمنية ومفاقمة الوضع الإنساني في اليمن، حيث فضلت ميليشيا الحوثي المصالح السياسية الضيقة على مصلحة الشعب اليمني وأمن واستقرار المنطقة، خدمة لمصالح النظام الإيراني التوسعية. وتدعو مجلس الأمن إلى الوقوف بحزم إزاء انتهاكات الحوثيين لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعدوانها المتكرر على أراضي المملكة العربية السعودية وسكانها.

كما تواصل المملكة مساعيها الحثيثة لرفع معاناة الشعب اليمني الشقيق ودعم الاقتصاد اليمني، مقدمة عددا كبيرا من المبادرات والإجراءات لدعم وتعزيز الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن، حيث بلغ إجمالي ما قدمته المملكة لليمن منذ بدء الأزمة حوالي 17 بليون دولار.

وعلى النقيض من ذلك لا تزال إيران تشكل خطرا كبيرا على الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك اليمن، وقد أسهم تدخلها في اليمن بشكل مباشر في عرقلة جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي، فقد قدمت جميع أنواع الدعم لميليشيا الحوثي الانقلابية من أجل إثارة الفتن وزعزعة أمن المنطقة واستقرارها، وخير دليل على ذلك تعيينها شخصية عسكرية تنتمي إلى الحرس الثوري الإيراني سفيرا لها لدى الميليشيا الحوثية الانقلابية، في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن 2216 (2015) والقوانين الدولية ذات الصلة والأعراف الدبلوماسية.

وتدعو حكومة بلدي إلى ضرورة تعاون أطراف المجتمع الدولي لمعالجة الخطر الذي تشكله سياسات إيران على الأمن والسلم الدوليين بمنظور شامل لا يقتصر على برنامجها النووي فحسب، بل يشمل أنشطتها التوسعية والعدوانية بما في ذلك دعمها العسكري واللوجستي للميليشيات الإرهابية ووقف نشاطاتها التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، في اليمن وسورية ولبنان وغيرها من الدول العربية، فمن شأن عدم التصدي لذلك أن يشجع إيران على المضي قدما بسياساتها الهدامة. إن المملكة العربية السعودية تؤمن بمبدأ الحوار وحل المشكلات والنزاعات بالطرق السلمية، لكنها ترى ضرورة أن تكون دعوات الحوار منسجمة مع وقف فعلي للتهديدات والأعمال العدائية.

كما تتطلع حكومة بلدي إلى أن يكون ما تحقق بتوقيع اتفاق "بيان العلا" صفحة جديدة في سبيل تحقيق أمن واستقرار المنطقة وشعوبها، حيث أكد البيان على الروابط والعلاقات الوثيقة والراسخة بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية التي قوامها العقيدة الإسلامية والمصير المشترك.

المرفق 44

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم.

يساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء التصريحات الأخيرة الصادرة عن حكومة إسرائيل بمواصلة النهوض بخططها الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة. إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن تسلم على نطاق واسع بأنه ليس للمستوطنات الإسرائيلية أي شرعية قانونية وبأنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، عملا بالقرار 2334 (2016) الذي اتخذ بما يقرب من الإجماع.

ولا تشكل تلك الأعمال انتهاكا صارخا لما اتخذ من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وللقانون الدولي فحسب، بل إنها كذلك تشكل أحد أخطر العقبات التي تعترض السلام بين الطرفين وتقوض إمكانية التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين. كما إنها توضح استخفاف إسرائيل الصارخ بعملية السلام التي طال أمدها وبالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي لحل هذا النزاع المستعصي الذي دام عقودا.

ونناشد مجلس الأمن أن يتخذ إجراء ضد هذا العمل غير القانوني، وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016) وجميع القرارات السابقة بشأن قضية فلسطين. لقد شهدنا مراراً وتكراراً معايير مزدوجة فاضحة فيما يتعلق بالإفلات من العقاب والمساءلة بشأن هذه المسألة وبشأن مسائل أخرى تتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية لقرارات مجلس الأمن، مثل مسائل لبنان ومرتفعات الجولان. وهذا يقوض مصداقية المجلس.

ونحث المجلس على المساعدة في صون حقوق الشعب الفلسطيني، وحماية أراضيه وممتلكاته، وتقديم الدعم المحايد اللازم من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع. وقد سُمح لهذا الجرح المفتوح والآفة التي أصابت ضمير المجلس والمجتمع الدولي بأن يتقيّح، على النقيض من التقدم المحرز في عدد من مناطق النزاع الأخرى في جميع أنحاء العالم، مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والتهدئة خلال هذه الفترة الصعبة ونحن نواجه جائحة عالمية. وبدلاً من ذلك، وبالإضافة إلى عبء الاحتلال والقمع، يجب على الشعب الفلسطيني الآن أن يتحمل أيضاً المزيد من الآثار السلبية لمرض فيروس كورونا.

وترحب جنوب أفريقيا بالمرسوم الذي أصدره الرئيس محمود عباس بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في فلسطين في وقت لاحق من هذا العام. وهذا يدل على إرادة الشعب الفلسطيني أن يستمر كديمقراطية على الرغم من التحديات الفائقة التي يواجهها. ونرحب كذلك بالتقدم المحرز في محادثات المصالحة بين مختلف التشكيلات السياسية في فلسطين، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تلك الخطوات الهامة تدل على التزام الفلسطينيين بالسلام وإقامة الدولة.

وفي الختام، نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على دعم الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، ضمن حدود معترف بها دولياً وعلى أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتماشى مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً.

المرفق 45

بيان نائب وزير الخارجية والمغتربين في سورية، بشار الجعفري

[الأصل: بالعربية]

أعرب لكم مجدداً عن سعادتنا البالغة لترؤس تونس الشقيقة لمجلس الأمن، وتقديرنا الكبير لإدارتكم الناجحة والمميزة لأعمال المجلس للشهر الجاري.

وأتوجه بالتهنئة إلى السيد تور وينسلاند، بمناسبة تعيينه منسقاً خاصاً للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، متمنياً له النجاح في هذه المهمة بالغة الحساسية والأهمية.

أربعة وخمسون عاماً مضت على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا في جنوب لبنان. وبالرغم من مرور هذه العقود الطويلة والمعاناة الهائلة التي رافقتها، لا يزال الاحتلال الإسرائيلي وما يمثله من تهديد لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط وللسلم والأمن الدوليين قائماً حتى يومنا هذا، وذلك في دلالة واضحة على إخفاق مجلس الأمن في النهوض بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وإلزام إسرائيل باحترام قراراته والانصياع للإرادة الدولية وإنهاء الاحتلال الذي يعد العامل الرئيس لاستمرار التوتر والنزاعات في منطقتنا.

أربعة وخمسون عاماً عجز فيها مجلس الأمن، ولا يزال، عن مساءلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن أعمالها العدوانية وانتهاكاتها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وممارساتها الإجرامية القمعية الممنهجة بحق أهلنا في الأراضي العربية المحتلة، وذلك جرّاء مظلة الحماية والرعاية التي توفرها له بعض الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تخلت عن واجبات ومسؤوليات هذه العضوية في إعلاء مبادئ الميثاق وحفظ السلم والأمن الدوليين، وحولت عضويتها إلى منصة لحماية الاحتلال الإسرائيلي وإطالة أمده وضمان إفلات ممثليه من أي مساءلة أو عقاب عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبونها.

ولم يقتصر الأمر على ما سبق ذكره فحسب، إذ شهدنا انحيازاً غير مسبوق من قبل الإدارة الأمريكية السابقة لصالح الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته، فاعتمدت إجراءات انفرادية استفزازية ولاشرعية ترمي لمحاولة تغيير الواقع السياسي والقانوني للأراضي العربية المحتلة. لكن هذه المحاولات والقرارات الأمريكية لقيت إدانة واضحة وقوية من قبل الجمهورية العربية السورية، ومعها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، التي أكدت أن قرارات ترامب الخاصة بالقدس والجولان هي مجرد تصرفات أحادية الجانب صادرة عن طرف لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية ولا القانونية ولا الأخلاقية ليُقرّر مصائر شعوب العالم أو ليتصرف بأراض هي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وفلسطين المحتلة.

إن استهتار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بلغ حداً غير مسبوق، حيث تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مكثف ومتواتر اعتداءاتها على أراضي الجمهورية العربية السورية، وذلك في انتهاك فاضح لقرار مجلس الأمن 350 (1974) المتعلق باتفاقية فصل القوات بين الجانبين. وقد شهدت الأيام الماضية ارتفاعاً في وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على بلدي، وكان آخرها يوم الجمعة 22 كانون الثاني/يناير 2021، حيث ارتكبت إسرائيل عدواناً جديداً على محيط مدينة حماة،

أسفر عن استشهاد أسرة من أب وأم وطفلين، وجرح أربعة مواطنين آخرين من نفس العائلة، وتدمير عدد من منازل المدنيين الأبرياء.

إن هذا العدوان الإجرامي يأتي استمراراً للاعتداءات الإسرائيلية التي بلغ عددها خلال أقل من عام أكثر من خمسين عدواناً، والتي أسفرت عن فقدان عدد كبير من المدنيين لأرواحهم وتدمير ممتلكاتهم. وبالتزامن، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ممارسة إرهاب الدولة بشكل متزايد، وصعدّت من انتهاكاتها الممنهجة والجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في الجولان السوري المحتل منذ العام 1967 وذلك بهدف محاولة تكريس سيطرتها وفرض إرادتها عليه، وهو ما تجلى في جرائم الاستيطان والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي والتعذيب والتهجير والتغيير الديمغرافي وسرقة موارد الجولان الطبيعية، ومحاولة فرض الجنسية الإسرائيلية من خلال التهديد والابتزاز، بما في ذلك الضغط على الطلاب السوريين الدارسين في أوروبا والقادمين لقضاء إجازاتهم في الجولان السوري المحتل لإجبارهم على القبول بالجنسية الإسرائيلية أو التهديد في حال رفضهم بمنعهم من السفر لإتمام دراستهم في أوروبا.

وفي السياق ذاته يأتي قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً بوضع منشآت جديدة في المستوطنة المسماة باسم "هضبة ترامب" والمقامة على أرض قرية القنعبة في الجولان السوري المحتل، والتحضير منذ شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وخلال الشهر الجاري لنقل 20 أسرة من المستوطنين الإسرائيليين إلى المستوطنة الجديدة، وذلك في إطار سياسة التوسع الاستيطاني ومحاولة طمس هوية الجولان العربي السوري. ولا يفوتنا أن نذكّر هنا أيضاً بقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة أراضي وأملاك أهلنا في الجولان السوري المحتل لإقامة مشروع مراوح هوائية ضخمة عليها، وهو المخطط الذي تصدى له أهلنا الرازحون تحت الاحتلال عبر تحرك شعبي واسع جابهته قوات الاحتلال بعنف غير مسبوق نجم عنه عدد من الإصابات والاعتقالات.

وتطالب حكومة الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، للقيام فوراً ودونما إبطاء بفتح وتشغيل معبر القنيطرة الذي يمثل الشريان الذي يربط أهلنا في الجولان السوري المحتل بوطنهم الأم والرئة التي يتنفسون منها.

إن سياسة الاعتقال التعسفي، والمحاكمات الصورية، التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من سلسلة الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بحق المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل طوال أكثر من خمسة عقود من احتلالها للجولان السوري. وفي هذا السياق تؤكد سورية مجدداً رفضها للحكم الجائر التعسفي الصادر عن قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 10 حزيران 2020 والقاضي بالسجن لمدة 3 أعوام بحق السيدة نهال سليمان المقت، شقيقة الأسير المحرر صدقي المقت، وهي من أهالي بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل. ونشير إلى أن قوات الاحتلال قامت مؤخراً بمطالبة السيدة المقت بدفع غرامة مالية كبيرة، واستبدلت عقوبة السجن التي فرضتها عليها تعسفياً بالأشغال الشاقة يومياً ولساعات طويلة، وقامت دورية تابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال السيدة المقت وسوقها إلى مكان تنفيذ الأعمال الشاقة.

وفي شهر آب/أغسطس الماضي، تم نقل السيدة المقت بشكل قسري إلى مكان يُشكّل فعلياً سجناً لها داخل فلسطين المحتلة، بعيداً عن أرضها في الجولان السوري المحتل وذلك بهدف فصلها وإبعادها عن أرضها وأهلها. كما تتعرّض السيدة نهال المقت لممارسات تعسفية وقمعية من قبل سلطات الاحتلال

الإسرائيلي تهدف إلى الضغط عليها وكسر إرادتها وإخضاعها لقوة الاحتلال، تماماً كما كان عليه الحال مع شقيقها الأسير المُحرّر صدقي المقت، مانديلا سوريا الذي اعتقلته سلطات الاحتلال الإسرائيلي في غياهب سجونها لمدة ثلاثين عاماً.

لقد وجهتُ في ١٢ كانون الثاني الجاري وبالنيابة عن حكومة بلادي رسالة إلى معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة طالبا إليه بذل مساعيه الحميدة لتحرير السيدة نهال سليمان المقت، والمساعدة في تمكينها من العودة إلى عائلتها وأرضها في قرية مجدل شمس في الجولان السوري المحتل. كما وجهت رسالة مماثلة إلى السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام، ونتطلع إلى تلقي ردهما.

في هذا السياق، تجدد حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها لمجلس الأمن بالتحرك العاجل لضمان تنفيذ القرار رقم 497 (1981) وإلزام كيان الاحتلال الإسرائيلي بوقف ممارساته الاستيطانية غير القانونية، وإجراءاته القمعية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل، والانسحاب من كامل الجولان المحتل حتى خط الرابع من حزيران عام 1967.

لقد أعربت حكومة الجمهورية العربية السورية مراراً وتكراراً عن احتجاجها الشديد على النهج المتحيز وغير الموضوعي الذي اتبعه السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص السابق للأمم المتحدة لعملية السلام، في إحاطاته الدورية لمجلس الأمن، وتعمّده إغفال الحديث عن الأوضاع في الجولان السوري المحتل والتطورات التي يشهدها في ظل الممارسات العدوانية والإجرامية المتواصلة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي والقرارات غير الشرعية الصادرة عن الإدارة الأمريكية.

اغتنم هذه الفرصة لدعوة السيد تور فينيسلاند، المنسق الجديد للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى تدارك أخطاء سلفه وتصحيح المسار، والالتزام بشكل حيادي ومهني وشفاف بالولاية المنوطة به. ونأمل أن يحظى الوضع في الجولان السوري المحتل والممارسات الإسرائيلية المتصاعدة ضد شعبنا هناك بأولوية في ولايته وجهوده.

في الختام، يا سيادة الرئيس، تؤكد مجدداً حكومة الجمهورية العربية السورية أن استقرار منطقة الشرق الأوسط والحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران لعام 1967 وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) و 2334 (2016). تؤكد سورية مجدداً على أن الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية وستعمل على استعادته كاملاً بكل الوسائل التي يكفلها القانون والعرف الدوليان باعتباره حقاً أبدياً لا يسقط بالتقادم.

وتشدد حكومة بلادي على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار رقم 194 (د-3) الصادر في عام 1948. كما تؤكد بلادي أن أي قرارات أو إجراءات أو صفقات لا تتوافق وقرارات الأمم المتّحدة ذات الصّلة ولا تحفظ الحقوق الفلسطينية الراسخة، مرفوضة شكلاً ومضموناً، ولن يكتب لها البقاء أصلاً. وتجدد حكومة بلادي مطالبتها بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

المرفق 46

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينرلي أوغلو

أود في البداية أن أهنئ السيد تور فينيسلاند على توليه منصبه الجديد بصفته منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلا شخصيا للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. ونثق بأن السيد فينيسلاند، بما يتمتع به من خبرة واسعة في هذا الملف، سيقدم إسهاما قيما في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. وستدعم تركيا السيد فينيسلاند في مساعيه لتحقيق تلك الغاية.

ومما يؤسف له أن التطورات الأخيرة على أرض الواقع لا تبشر خيرا بالنسبة لآفاق إنهاء نصف قرن من الاحتلال. لم يقتصر العام الماضي على الأثر المدمر لتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي خلّفت أثارا وخيمة على الفلسطينيين، بل أيضاً بلغت الانتهاكات للقرار 2334 (2016) مستويات قياسية، مما ترك عدداً لا يحصى من الفلسطينيين بلا مأوى جراء عمليات الهدم المنهجية لمنازلهم. وقد بلغ عدد المباني التي هُدمت في الأراضي المحتلة وعدد الفلسطينيين المشردين نتيجة لذلك أعلى مستوى له في السنوات الأربع الماضية. وفي الوقت الذي نحن بأمس الحاجة فيه إلى التضامن، نجد أن الاستمرار من دون هوادة في هذه السياسات القمعية أمر يبعث على الإحباط.

لقد تقوضت قدرة الفلسطينيين على مكافحة هذه الجائحة بسبب استمرار إسرائيل في تجاهل التزاماتها بوقف عمليات الهدم ووقف استهداف المرافق الحيوية خلال أزمة (كوفد19-). كذلك يساورنا قلق بالغ إزاء تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي تفيد بأن إسرائيل لا تقدم اللقاحات المضادة لجائحة مرض فيروس (كوفيد-19) للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ونود أن نذكر إسرائيل بأنها، بحكم كونها الدولة القائمة بالاحتلال، مسؤولة عن صحة السكان الفلسطينيين في تلك الأراضي.

وفقا لتقارير الأمم المتحدة الموثقة، كثَّفت إسرائيل إجراءاتها الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمستويات لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك من خلال توسيع المستوطنات غير القانونية. ففي عام 2020 وحده، وافقت إسرائيل على بناء أكثر من 12 000 وحدة سكنية أو وضعت خططاً لها. إن الحقائق على أرض الواقع تتحدث عن نفسها، من الواضح أن إسرائيل لم تتخلَ عن خططها المتعلقة بضم الأراضي بعد ما يسمى باتفاقات التطبيع.

إن الموافقة على بناء ما يقرب من 800 مستوطنة جديدة غير قانونية في الضفة الغربية آخر مثال على الخطوات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، في تجاهل تام للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد ندد الأمين العام والاتحاد الأوروبي بهذا التطور المثير للقلق. وبعد فترة وجيزة، أعلنت إسرائيل عن طرح عطاءات لبناء مستوطنات جديدة غير قانونية تضم أكثر من 500 2 وحدة سكنية، متجاهلة مرة أخرى وبشكل صارخ المجتمع الدولي.

إن هذه السلسلة من الأعمال تُرقى إلى خطة منهجية لجعل الدولة الفلسطينية المتصلة الأجزاء في المستقبل مستحيلة من الناحية المادية، مما يمحو فعليا رؤية الدولتين. وتواصل إسرائيل أيضا محاولاتها لتغيير مركز القدس، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذه الأعمال تقوض المعايير الدولية لإيجاد حل مجدٍ للمسألة.

بغية إيجاد حل عادل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس معايير معترف بها دوليا، من واجب ومسؤولية المجلس منع إسرائيل من الاستمرار في توسيع مستوطناتها غير القانونية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر بوضوح أنه لن يسمح بأعمال إسرائيل غير القانونية. ما انفكت إسرائيل منذ 53 عاما تدير احتلالا غير مكلف إلى حد كبير. وإذا ما استمر الإفلات من العقاب، من غير المنطق توقع أي شيء آخر سوى توسيع المستوطنات غير القانونية من أجل المطالبة بضم الأراضي في المستقبل بحكم القانون.

وتؤيد تركيا حل الدولتين الذي من شأنه أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة الأراضي على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ويتعين على الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات من أجل استئناف المفاوضات بهدف تنشيط عملية السلام. ونؤيد دعوة الرئيس عباس الأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي لإطلاق عملية سلام حقيقية.

إن تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين ضرورة ملحة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. ولذلك، فإننا نقدِّر التقدم المحرز في عملية المصالحة الفلسطينية الداخلية وتوفر الإرادة لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال المفاوضات التي استضفناها في اسطنبول فيما يتعلق بإجراء الانتخابات. ويسرنا أن نرى الرئيس عباس قد أصدر مرسوما رئاسيا بشأن الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في فلسطين. فهذه خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم المصالحة الفلسطينية والانتخابات.

تشكل التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتوطيد ضمها غير القانوني لمدينة القدس ومحيطها تهديدا لمركز المدينة القانوني، وكذلك لتكوينها الديمغرافي وطابعها التاريخي كمدينة متعددة الثقافات والأديان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمتنع عن اتخاذ خطوات تبلغ حد التغاضي عن تلك الأعمال غير القانونية. ونشعر بالقلق إزاء اعتزام بلدان ثالثة فتح سفارات لها في القدس أو نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس.

وسيكون الوضع النهائي للقدس جزءا لا يتجزأ من الحل الشامل للنزاع. ويشكل فتح سفارة في القدس انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة. ونلاحظ أن القرار 478 (1980) يدعو إلى انسحاب جميع البعثات الدبلوماسية من القدس وأن قرار الجمعية العامة دإط 19/10 يطالب في الفقرتين 2 و 1 على التوالي،

”جميع الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات“

ويهيب

”بجميع الدول أن تمتنع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملا بقرار المجلس 478 (1980)“.

لا تزال الحالة في غزة وصمة عار على جبين البشرية. فقد دخل الحصار الإسرائيلي غير القانوني لقطاع غزة عامه الثالث عشر. وآخر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن تكلفة الحصار (انظر A/75/310) يكشف عن خسائر اقتصادية هائلة. وتبلغ التكلفة التراكمية للحصار، إلى جانب العمليات العسكرية، 16,7 بليون دولار – أي ما يعادل ستة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لغزة. واليوم، فإن معدل

البطالة في غزة هو الأعلى في العالم، حيث يعيش نصف سكانها تحت خط الفقر. ويضاعف من هذا التراجع الاقتصادي المدمر الزيادة الهائلة في كل عدد السكان والكثافة السكانية والتي تبلغ نسبتها 43 في المائة. وتزيد الكثافة السكانية في غزة والبنية التحتية المتداعية والنقص المزمن في الإمدادات الطبية وأسرّة المستشفيات بشدة من خطر تفشي كوفيد-19 بصورة خطيرة هناك.

ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وقد ازدادت التحديات التي تواجهها بسبب كوفيد-19. ونتيجة لنقص التمويل، اضطرت الوكالة إلى الحد من حملات التطعيم ذات الأهمية الحاسمة والامتناع عن دفع مرتبات الموظفين. وبما أن توقعات الإيرادات للأونروا لم تتحسن في عام 2021، فإن هناك خطرا متزايدا باتخاذ تدابير أكثر صرامة لمنع الانهيار المالي للوكالة. إن الأونروا لا غنى عنها لتوفير المساعدات الحيوية للملايين من اللاجئين في مجالات الصحة والإغاثة والطوارئ. وخلال جائحة كوفيد-19، أصبحت الخدمات التي تقدمها الأونروا مسألةَ بقاء بالنسبة للكثير من الفلسطينيين. ومن واجبنا الجماعي والأخلاقي تكثيف دعمنا للوكالة.

إن تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط أمرٌ أساسي إذا أردنا أن نفي بوعدنا الذي طال انتظاره للشعب الفلسطيني – وهو العيش بكرامة. كما أنه أمر حاسم بالنسبة لاستقرار منطقتنا. وللمجتمع الدولي دورٌ رئيسيٌ يؤديه. ويجب أن نساعد بشكل جماعي على تنشيط المفاوضات من أجل التوصل إلى حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

المرفق 47

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

يَسُر دولة الإمارات أن تُقدم هذا البيان إلى الأمم المتحدة بالنيابة عن المجموعة العربية.

بدايةً، تُرحب المجموعة العربية بالمنسق الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد تور فينيسلاند وتتمنى لهُ التوفيق في منصبهِ الجديد. كما تُعْرب المجموعة عن تقديرِها للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط على جهوده الحثيثة خلال الأعوام الماضية.

وتُقَدر المجموعة العربية سعي جمهورية تونس الشقيقة، رئيس المجلس لهذا الشهر، بأن تكون مناقشة اليوم مختلفة عما سَبَقَها مِن حيث تركيزِها على حشد الدعم الدولي لتحقيق حلٍ سلمي وعادل للقضية الفلسطينية.

فبالرغم من سعي المجتمع الدولي على مدى عقود لدعم الأطراف للتوصل إلى حلٍ سلمي وعادل وشامل للقضية الفلسطينية إلا أنَّ هذه الجهود تعثرت مِراراً وتَكراراً، مما تسببَ بالمزيد من المعاناة للمدنيين وتصاعُد التوترات والعنف مع غياب آفاق التقدم نحو حل الدولتين على أساس حدود 1967.

ونستذكر هنا التوقيع على اتفاقات أوسلو وتأسيس المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وإطلاق مبادرة السلام العربية، فضلاً عن اعتماد مئات القرارات وعقد عشرات القِمَم والمؤتمرات الدولية.

وعليه، أصبحَ حتمياً على المجتمع الدولي النظر جِدياً في كيفية خلق زخَم دولي جديد لكسر الجمود في العملية السياسية وإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها دولياً والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية على ضرورة وضع حد للممارسات غير الشرعية التي تهدد حل الدولتين على أساس حدود 1967 وخلق بيئة مناسبة تتيح العودة إلى مفاوضات جِدية ضمن إطار زمني محدد، تنهي الاحتلال الإسرائيلي وتحقق السلام العادل والشامل.

ويتطلب هذا بشكل أساسي تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار 2334 (2016) وإيقاف التدابير غير الشرعية التي تُعرقل عملية السلام، وفي مقدمتها أنشطة بناء وتوسيع المستوطنات التي وصلت لمستويات غير مسبوقة وتَخَلّي إسرائيل تماماً عن أي خِطَط لضم أراضٍ فلسطينية لِما لَهُ من آثارٍ مدمرة على حل الدولتين.

وفي هذا الصَدد، تُدين المجموعة العربية إعلان إسرائيل مؤخراً عن المُضي قُدُماً في خِطَطٍ لِبناء آلاف الوَحدات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما ينبغي وقف هَدْم ومُصادَرَة المُمْتَلَكات الفلسطينية والتهجير القَسري للسكان واستهداف المدنيين من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين وإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة وعرقلة حركة المواطنين الفلسطينيين والاعتقال التعسفي لآلاف الفلسطينيين. ونرفض الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير هوية القدس الشريف والتي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ونُشدد على ضرورة الحِفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة في القدس وخصوصاً في المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف.

عِلاوةً على ذلك، إن المجموعة العربية، وإذ تؤكد على مركزية قضية فلسطين للدول والشعوب العربية، تعيد التأكيد على دعمها لمبادرة الرئيس محمود عباس ودعوته للأمين العام للأمم المتحدة بالعمل بالتنسيق مع المجموعة الرباعية الدولية ومجلس الأمن على عقد مؤتمر دولي يستنفر جهود الأطراف الدولية الفاعلة ودول المنطقة، وصولاً لتفعيل آلية دولية متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي سياق الدعوة إلى تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، تؤيد المجموعة ما قاله السيد ملادينوف في إحاطته الأخيرة للمجلس بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بأنه

”يجب على المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط – إلى جانب الشركاء العرب – والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعملوا معاً من أجل العودة إلى مسار المفاوضات المجدية.“ (S/2020/1275، المرفق الأول)

ونعيد التأكيد على جاهزية المجموعة العربية للعمل مع مجلس الأمن والمجموعة الرباعية الدولية للتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفقاً لمبادرة السلام العربية.

كما تُعرب المجموعة العربية عن قلقِها إزاء الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المُتَدَهوِرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تَفاقَمت مع انتشار جائِحة فيروس كورونا المُستَجَد، حيث يُظْهِر آخر تقييم للأمم المتحدة حول الاحتياجات الإنسانية أنَّ حوالي 47 في المائة من السكان الفلسطينيين يحتاجون حاليًا إلى المساعدة. وعليه، تشدد المجموعة العربية على ضَرورة دعم الشعب الفلسطيني الشقيق لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة، بما في ذلك عَبْرَ دعم أجهزة الأمم المتحدة كالأونروا.

وتؤكد المجموعة العربية ضرورة توفير لُقاحات ضد فيروس كورونا للشعب الفلسطيني وتقديم ما يلزم له من مُستلزمات ومَعدّات طِبية لِمُواجَهَة الجائِحة وتشدد على مسؤولية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في هذا الإطار.

ومن جانب آخر، تُشدد المجموعة العربية على أهمية إتمام المُصالَحَة الوطنية الفلسطينية وتمكين الحكومة الفلسطينية من تَحَمُّل مسؤولياتِها كاملةً في قطاع غزة. وترحب المجموعة العربية في هذا السياق بالمرسوم الرئاسي الذي أصدرهُ فَخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وللمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية هذا العام.

ونتطلع إلى قيام الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية الدولية والمجتمع الدولي بدعم عقد هذه الانتخابات، بما في ذلك من خلال ضمان عدم وضع إسرائيل لأية عراقيل أمامها، خاصة في القدس الشرقية. ونؤكد أهمية دعم المشاركة السياسية للمرأة والشباب في كافة مراحلها. كما تدعم المجموعة العربية حُصول فلسطين على العُضوية الكاملة في الأمم المتحدة لتعزيز مكانَتِها القانونية والدولية.

وختاماً، تُطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بِتَحَمُّل مسؤولياتِهِ في حِفظ الأمن والسلم الدوليين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية. وتؤكد المجموعة العربية أنه لا يوجد بديل لحل الدولتين وتحقيق استقلال دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.